الاثنين 20 أيلول 2021
العدد 4442 السنة السادسة عشرة
lundi 20 septembre 2021 nº 4442 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

56 مليون دولار أرباح خفيّة من البنزين

● **محمد وهبة**
القطاع المصرفي متوقّف عن الدفع

● **عبد الحليم فضل الله**
حصر الإقراض بالليرة

هل من خيط بين نيترات بعلبك ونيترات المرفأ؟

تأخير جديد للبطاقة التموينيّة! [2]

(هيثم الموسوي)

الدكاكين الجامعية نهاية التعليم العالي؟

[6ـ7]

فلسطين

مرجل جنين يغلي **حرية الأسرى... وعد المقاومة**

10

تقرير

التحوّلات توّرق حكّام الخليج: **معاً في «السراء والضراء»**

10

تقرير

تركيا تتموضع «أطلسياً»... لملء «الفراغ» الفرنسي

12

المشهد السياسي

ثقة نيابيّة لحكومة ميقاتي بأغلبيّة كبيرة: الكهرباء والمحروقات أولويّة

تأخير جديد للبطاقة التمويليّة!

المازوت الإيراني بدأ يساهم في تعويض جزء من حاجة لبنان المفقودة. لكن مع ذلك، لم ير البطريرك الراعي هذه الخطوة سوى من منظار التنافي مع المؤسسات. وقد جارته الخارجية الأميركية في ذلك، معتبرة أن استيراد الوقود من إيران «يُعرّض لبنان للخطر»

(مروان بو حيدر)

بدءاً من اليوم، يفترض أن تنطلق، رسمياً، حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بتنفيذ برنامجها. فهي على موعد مع الثقة النيابية، التي يُتوقع أن تكون وازنة، بالنظر إلى عدم وجود حالة معارضة كبيرة. إذ إنه باستثناء كتلة القوات، يتوقع أن تعطي كل الكتل الكبيرة الثقة، بما فيها تكتل لبنان القوي. فالتيار الوطني الحر الذي سبق أن أعلن أنه سيعطي الثقة على أساس البرنامج، قرر أن لا يقف حجر عثرة في طريق برنامج سيتحمّل رئيس الحكومة مسؤولية تنفيذه.

عملياً، قبل الحصول على الثقة، كانت الحكومة قد عكفت على دراسة عدد من الملفات. وبحسب المعلومات، فقد عقد رئيس الحكومة اجتماعات عديدة يومَي السبت والأحد لبحث ملف البطاقة التمويلية. وبنتيجة المناقشات، سيتم تأخير بدء تنفيذ مشروع البطاقة، بعد أشهر طويلة من المماطلة التي يدفع ثمنها الأكثر ضعفاً في المجتمع. ففكرة البطاقة كانت تقوم على وجوب تأمين بديل يعين الأكثر فقراً على مواجهة تبعات رفع الدعم. لكن ما جرى أن الدعم قد رُفع بصورة شبه تاجرة، في مقابل التأجيل المستمر لبدء العمل بالبطاقة التمويلية، رغم هزالة المبالغ التي ستؤمّنها لحاملها. وبحسب مصادر وزارية، «تبيّن وجود ثغرات كبيرة في المشروع، تقتضي إيلاء الأمر المزيد من البحث». مصادر مطّلعة رأت أن ذلك يقود إلى ضرورة البحث عن بدائل سريعة يمكن أن تعين الناس في الفترة الفاصلة عن بدء تنفيذ مشروع البطاقة التمويلية. ومن الأفكار التي ترددت إمكانية تحسين الرواتب «بشكل طفيف، بما لا يؤثر على المالية العامة». وبحسب مصادر وزارية، «تبيّن وجود ثغرات كبيرة في المشروع، تقتضي إيلاء الأمر المزيد من البحث». مصادر مطّلعة رأت أن ذلك يقود إلى ضرورة البحث عن بدائل سريعة يمكن أن تعين الناس في الفترة الفاصلة عن بدء تنفيذ مشروع البطاقة التمويلية. ومن الأفكار التي ترددت إمكانية تحسين الرواتب «بشكل طفيف، بما لا يؤثر على المالية العامة». وإلى حين اتضاح الرؤية في ما يتعلق بالبطاقة، تؤكد مصادر الأمانة، وفق الأولويات التي حددها السيد حسن نصر الله، والتي تشمل فضّل مقاربة موضوع المازوت الإيراني من بوابة تنافي ذلك مع كيان الدولة ومؤسساتها. واعتبر، في عظته أمس، أن الدولة «لا يمكن أن تستقيم مع ممارسات أو مواقف تتنافى وكيانها ومؤسساتها». أضاف: «ويسمّونها بكل بساطة نقاطاً خلافية، وكان حلّها غير ضروري، من مثل حياد لبنان وعدم انحيازه، وتصحيح الممارسات المنافية للدستور واتفاق الطائف، والطريقة التي تم فيها إدخال صهاريج المحروقات بالأمس القريب، وإعاقة التحقيق في جريمة انفجار مرفأ بيروت والتشكيك المنهج بقاضي التحقيق، كان المطلوب إيقاف التحقيق في أكبر جريمة». وبموقفه الذي يساوي بين الحرمان من أساسيات الحياة وبين السعي إلى التخفيف من أوجاع الناس وعذاباتها، فات الراعي التنبه إلى تغريدة البابا فرنسيس، يشير فيها إلى أن «العظمة والنجاح في نظر الله يُقاسان على أساس الخدمة، وليس على ما يملكه المرء، وإنما على ما يقدّمه».

واستكمالاً للحملة المحلية المستمرة على حزب الله من بوابة استيراد الوقود من إيران، ومن دون تقديم أي بديل، كانت المتحدثة الإقليمية باسم وزارة الخارجية الأميركية، جيرالدين غريفيث، تذكّر بأن «أميركا تتخذ عدة إجراءات ضد إيران واستيراد النفط غير الشرعي، ونحن مستعدون لمساعدة لبنان للتغلب على أزمة الطاقة، ولكن على السلطات اللبنانية أن تكون على استعداد لتقوم بدورها، واستيراد النفط من إيران والنشاطات المشابهة يعرّض لبنان للخطر». ورأت أن «من الواضح أن أمام الشعب اللبناني عدة احتياجات ملحّة، وبعض الجهات كحزب الله، وبدلاً من إيلاء الأولويات لهذه الاحتياجات، يخدم أنظمة خارجية كإيران».

(الأخبار)

تقرير

لبنان يجني ثمار «المتاجرة» السياسية بملف ترسيم الحدود

غابَ ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة عن اهتمامات الدولة اللبنانية. بعد جرى تمييعه في حسابات شخصية وسياسية. استفاد العدو الإسرائيلي من هذا الشّبات لتثبيت أمر واقع في المنطقة التي يقول الجيش اللبناني إنها «متنازع عليها». واليوم استفاقت الدولة لترتكب خطأً جديداً بعد تضييعها فرصة تمثّلت بتعديل المرسوم 6433 لتثبيت حقّ لبنان في مساحة 1430 كيلومتراً مربعاً إضافية

ميسم رزق

أعلنَت شركة «هاليبرتون» الأميركية حصولها على ترخيص لبدء التنقيب عن النفط في المياه البحرية المحاذية للمنطقة الحدودية الجنوبية للبنان، بناءً على اتفاق مع شركة «إنرجين» اليونانية وحكومة العدو الإسرائيلي. الشركة الأميركية ذكرت في بيان لها قبلَ أسبوع، عبرَ موقعها الرسمي، أنها أبرمت عقد خدمات متكاملة لتنفيذ بين ثلاث وخمس حفر، واستكمال حفر آبار شركة «إنرجين»، التي تُركّز على تطوير الموارد في البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال.

هذا الخبر هو النتيجة الطبيعية لدولة «نائمة» عن ملف استراتيجي وحسّاس بهذا الحجم. فلولا «تغريدة» من رئيس الحزب الاشتراكي النائب وليد جنبلاط (من باب الاستهزاء لا من باب الحرص على مصالح لبنان) لما هبّت بالجهات الرسمية «غيرة الدين»، واستفاقت فجأة أن عليها التحرك لـ«ردع» العدو بـ «قوّة الدبلوماسية» عن استكمال أعمال الحفر في المنطقة التي يعتبرها الجيش اللبناني متنازعاً عليها. فالمؤسسة العسكرية سبق أن أعدت دراسات بيّنت ان مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة التي يحتلها العدو تبلُغ نحو 2290 كيلومتراً مربعاً (أي 1430 كيلومتراً مُضافة إلى الـ 860 كيلومتراً التي كانَ لبنان يُطالب بها)، وبقيَت بحاجة إلى توقيع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لتعديل المرسوم 6433 وإرساله إلى الأمم المتحدة لتثبيت هذا الحق (راجع «الأخبار»، 13 نيسان 2021).

ردّة الفعل اللبنانية الرسمية على ما أعلنه جنبلاط بيّنت وكان ما فعله العدو الصهيوني صادم ومفاجئ. علماً أن التحضير لأعمال التنقيب في هذه المنطقة مكشوف منذ 7 أشهر. وفي آذار الماضي، وجّه وزير الخارجية اللبناني شربل وهبة، قبلَ استقالته من الحكومة، تحذيراً إلى سفيرة اليونان في بيروت كاترين فونتولاكي من أن تبدأ شركة «انرجين» العمل في حقل «كاريش» الذي أصبح ضمن المنطقة المتنازع عليها مع «إسرائيل»، بعدَ أن طرح لبنان خطاً جديداً للتفاوض (خط النقطة الـ 29)». وذلك بعدَ ورود معلومات إلى لبنان تتحدثُ عن أن «الشركة اليونانية» وهربا من المخاطر الأمنية في هذه المنطقة الحدودية ستُلزم الأعمال إلى شركة أخرى» (راجع «الأخبار»، 22 آذار 2021).

يأتي هذا التطوّر بعد 5 أشهر من توقّف المفاوضات غير المباشرة بين لبنان و«إسرائيل»، بسبب إصرار الوفد العسكري – التقني اللبناني المفاوض في الناقورة على أن حدود لبنان هي الخط 29 وليس 23. وهو ما أثار استياءَ الوسيط الأميركي، واستدعى منه تدخلاً للضغط على الدولة اللبنانية من أجل العودة إلى التفاوض على مساحة الـ 860 كيلومتراً مربعة. غيرَ أن المُشكلة الأساسية، والتي يُمكن وصفها بنقطة ضعف لبنان، تمثّلت في الخلاف الداخلي على توقيع المرسوم 6433 الذي كانَ سيثبّت حق لبنان في المساحة الجديدة، ويحوّلها إلى منطقة متنازع عليها في ما لو جرى تعديله وإرساله إلى الأمم المتحدة. يومها، أُدخِل الملف في «المتاجرة» السياسية بينَ أطراف المنظومة. فشُنّت حملة كبيرة على وزير الأشغال ميشال نجار لعدم توقيعه المرسوم (يحتاج إلى توقيع وزيري الأشغال والخارجية)، نظراً لانتمائه السياسي إلى تيار المردة. وبعدَ توقيعه من الوزراء ورئيس الحكومة السابق حسان دياب، تحتَ ضغط اتهامهم بالعمالة والتفريط بحقوق لبنان البحرية، انتقل الملف إلى عهدة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي وضعه في الأدراج. آنذاك، كانَ مسؤولون أميركيون يتحركون على الخط. وإلى جانب السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا، حضرَ وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ديفيد هيل، إلى بيروت، والتقى عون معبّراً عن رفض بلاده تعديل المرسوم.

> **مصادر الخارجية: القرار الأخير تتخذه الحكومة مجتمعة وجواب الأمم المتحدة ليس مقدّساً**

بعدَ الإعلان عن هذا التطوّر، استفاق لبنان، وطالبت الدولة مجلس الأمن بالتأكد من أن العقد الموقع بين «إسرائيل» والشركة الأميركية لا يشمل المنطقة المتنازع عليها. وطلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من وزير الخارجية عبدالله بو حبيب إجراء الإتصالات اللازمة مع الجهات الدولية المعنية لمنع «إسرائيل» من التنقيب. وقد بحث بو حبيب مع مسؤولين في السفارة الأميركية في بيروت العقد المُبرم بين الشركة والعدو الإسرائيلي، قبل أن تصدر الخارجية اللبنانية بياناً أعلنت فيه أن الوزير «تواصل مع مندوبة لبنان الدائمة في الأمم المتحدة البحرية، للتأكد من أن عقد الشركة لا يقع في منطقة متنازع عليها».

ما جرى بشأن الترسيم البحري والثروة النفطية يبدو عصياً على القبول. فطريقة إدارة الملف على مدى سنوات، تحمل الكثير من الأخطاء التي يُمكن أن تُصنّع حق لبنان. وللدلالة على ذلك، ينبغي التذكير بنقاط عدة تؤكد أن لبنان يجني اليوم ثمار ما زرعه في العقد الأخير.

أولاً، يقول العارفون في وزارة الطاقة، إن «عمل الشركة اليونانية في هذه المنطقة، جنوب الخط 23، لم يبدأ منذ أشهر. فقد فازت بأعمال التلزيم عام 2013، ولم يتحرّك لبنان يومها. وقد توقفت هذه الأعمال لفترة، بسبب وباء كورونا، وبالتزامن أعلن لبنان عن حدود جديدة (الخطّ 29)، ما دفع بالشركة إلى تلزيم الأعمال إلى الشركة الأميركية خوفاً من تطورات أمنية، أو نزاع قانوني دولي يُجمّد أعمالها ويتسبب لها بخسارة مالية». أضف أن «ذهاب لبنان اليوم الى توقيف أعمال التنقيب سيكلّفه أموالاً طائلة، لأن الشركة ستلجأ الى القانون الدولي ذاته، وتؤكّد أن لا شيء يُثبت بأن المنطقة التي تعمل فيها تدخل ضمن المنطقة المتنازَع عليها، لأن لبنان هو من يدعي ذلك».

ثانياً، وبحسب مصادر سياسية، فإن الرسالة التي بعثها لبنان الى الأمم المتحدة «تحمل خطأً كبيراً جداً قد يؤدي الى نتيجة لغير مصلحتنا». فوزارة الخارجية طالبت الأمم المتحدة بالتأكد من أن عقد الشركة لا يقع في منطقة متنازع عليها. ماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة أن «الأمم المتحدة ستعود الى الوثائق الموجودة بين يديها، أي المرسوم 6433 الذي سبق وأودعه لبنان بعهدتها، والذي يقول بأن حدود لبنان البحرية هي الخطّ 23، أي الـ 860 كيلومتراً، وبالتالي فإن الشركة تعمل جنوب هذا الخط ولا يوجد أي تعدّ على مساحة لبنان، وذلك يعتبر بمثابة إعطاء الأمان للشركة لاستكمال أعمال التنقيب». وأشارت المصادر أن «وضع لبنان كانَ سيكون أقوى لو جرى تعديل المرسوم ، وأُرسلت نسخة جديدة إلى الأمم المتحدة تثبّت حقه بـ 1430 كيلومتراً إضافية. ساعتئذٍ كانَ بالإمكان أن يلجأ لبنان الى القانون الدولي لمنع الشركة من استكمال أعمال التنقيب».

في المقابل، أكدت مصادر «الخارجية» أنها تنتظر ردّ الأمم المتحدة «لكي نبني على الشيء مقتضاه». ولفتت إلى أن «ردّ الأمم المتحدة ليس ملزماً ولا مقدساً، والوزارة لا تتحمّل وحدها مسؤولية اتخاذ القرار، فهناك اليوم حكومة عليها أن تجتمع لمناقشة التطورات وهي من تتخذ القرار مجتمعة».

تقرير

هل من خيط بين نيترات بعلبك ونيترات المرفأ؟

لم تتكشف بعد كل خفايا شحنة نيترات الأمونيوم التي ضُبطت في بعلبك أول من أمس. وتبيّن أنّ نسبة تركيز الأزوت فيها تبلغ 34.7 في المئة، وهي النسبة نفسها التي كانت في الشحنة التي أوصلتها الباخرة روسوس إلى مرفأ بيروت لتنفجر في الرابع من آب. فيما تبيّن أن علاقة تجارية قديمة تربط صاحب الشحنة بالأخوين إبراهيم ومارون الصقر اللذين يتعاملان تجارياً بالنيترات والأسمدة. علماً أن قوى الأمنية كانت قد ضبطت لدى الأخوين صقر أخيراً ملايين الليترات من المحروقات في خزانات خُبئت تحت الأرض في محيط مدينة زحلة. واستُدعي مارون الصقر للاستماع إلى إفادته في فرع المعلومات أمس، بحضور وكيله المحامي جورج خوري، وأبقي محتجزاً رهن التحقيق. وأوضحت مصادر أمنية أنّ أكياس النيترات التي ضُبطت في الشاحنة كانت مغطاة ببالات من التبن بشكل يوحي وكأنّها أخفيت لتُهرّب. وبحسب المعلومات، فإن الصقر لم يُنكر وجود علاقة تجارية مع صلح، مؤكداً أنّه يبيعه النيترات التي تُستخدم كسماد للمزروعات، نافياً أن يكون قد باعه شحنة العشرين طناً ذات التركيز 34,7. غير أنّ مصادر قضائية تحدثت عن وجود فاتورة تُثبت أنّ الصقر باع صلح النيترات، فيما قالت مصادر التحقيق إنّ وجود الفاتورة لا يتضمن نسبة تركيز الأزوت في النيترات المباعة.

رضوان مرتضى

ضبطت القوى الأمنية، فجر السبت، شاحنة محمّلة بـ 20 طنّاً من نيترات الأمونيوم في شركة تعمل في مجال الأسمدة الزراعية في الطريق المؤدي إلى بلدة إيعات (بعلبك) فجر السبت. المعلومات الأولية رجحت أن تكون النيترات للاستخدامات الزراعية، لكنّ فرار صاحب البضاعة سعدالله صلح ومدير المشتريات في المستودع أحمد الزين عزز الشكوك. وبعد إرسال عيّنات إلى المختبرات الجنائية لتحديد نسبة تركيز الأزوت في النيترات، طلب وزير الداخلية بسام مولوي من رئيس مكتب المختبرات الجنائية التابع للشرطة القضائية إصدار النتيجة بساعة واحدة بدل 48 ساعة، ليتبيّن أن نسبة الأزوت في النيترات تعادل 34,7 في المئة وهي النسبة نفسها التي كانت في نيترات الأمونيوم التي انفجرت في العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت في الرابع من آب من العام الماضي.

وبعد نقل الشاحنة إلى سهل بلدة بدنايل بعيداً من المناطق السكنية توجه المولوي إلى المنطقة لمعاينة الشحنة المضبوطة، وأوقف ثلاثة أشخاص على ذمة التحقيق. وبعد تولي الشرطة القضائية التحقيق بدايةً، أحيل الملف إلى فرع المعلومات للتوسع في التحقيق بإشراف القاضي منيف بركات. القوى الأمنية داهمت مستودع صلح في ايعات وتم العثور على قنابل تستعمل في الكسارات والمقالع ما يطرح فرضية استعمالها في تفجير الصخور، إلى ذلك، فيما تستمر صهاريج المازوت الإيراني بالعبور من سوريا إلى لبنان، واصل حزب الله أمس توزيع المازوت المجاني عبر شركة باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة يجدد فيه استعداد طهران لمساعدة الحكومة اللبنانية وتوفير المحروقات في حال طلبت ذلك. كما قال إن النفط الإيراني الذي وصل إلى لبنان بيع بطريقة عادية إلى تجار لبنانيين.

> **علاقة تجارية قديمة تربط صاحب الشحنة بالأخوين إبراهيم ومارون الصقر**

والبيان الجمركي الذي يُبيّن بإذن من دخلت على اعتبار أنها مواد محظورة وتحتاج إلى إذن وزارتي الداخلية والدفاع.

كذلك تم الاستماع إلى إفادة غالب صلح ابن صاحب البضاعة فنفى معرفته بتفاصيل عمل والده، وأن ما يعرفه هو أنّ والده يشتري النيترات من مزرعة الأخوين مارون وإبراهيم الصقر في رياق.

وذكرت المصادر الأمنية أنّ صلح قرر نقل النيترات من المستودع لأنه كان خائفاً من انكشاف أمره، مشيرة إلى أنّ مخبراً وشى به في اليوم الذي حمّل النيترات لتُضبط الشاحنة أثناء انتقالها.

أما عن ربط النيترات المضبوطة بتلك التي كانت مخزنة في العنبر رقم 12، فأشارت المصادر الأمنية إلى أنّ الأكياس المعبأة فيها مختلفة. كذلك ذكرت أنّ الخبير الكيميائي بإمكانه تحديد العمر التقديري للنيترات المضبوطة، مشيرة إلى أنّ المعلومات الأولية تُفيد أنها موجودة لديه منذ ثلاث سنوات.

(مروان بو حيدر)

دراسة

نشرت مديرية الدراسات الاستراتيجية في «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» (بيروت) العدد الثاني من المشروع البحثي «تفكيك المزاعم الاميركية حول دور حزب الله في اميركا اللاتينية» http://dirasat.net/research/uploads/7960035.pdf ، الذي يعرض ابرز المعطيات المتعلّقة بخلفيات الباحثين والمراكز البحثية المشاركة في جلسات الاستماع في غرفتَي الكونغرس الاميركي للتحريض على دور مزعوم لحزب الله في اميركا اللاتينية، وارتباطاتهم ومصادر تمويلها وحجمها، في محاولة لفهم اكثر عمقاً لاجندات هذه المراكز ومن يقف خلفها

المحرّضون الصهاينة على حزب الله في الكونغرس الأميركيّ: الخلفيات والتمويل والتوظيف

علي مراد

بين عامَي 2005 و2018، تركّزت مشاركات باحثين وممثّلين عن مراكز أبحاث وفكر أميركية في جلسات الاستماع التي عقدتها لجان متعدّدة في غرفتَي الكونغرس (النواب والشيوخ) للتحريض على دور مزعوم لحزب الله في الجريمة المنظّمة إلى جانب ما يُسمى «الإرهاب» انطلاقاً من دول أميركا اللاتينية. مشاركات هذه المراكز والأفراد كانت لافتة بحيث وجب إحصاء كل واحدة منها، والنظر إلى الدور الذي لعبته في تعزيز السردية حول الدور المزعوم للحزب في أميركا اللاتينية. وكان من الطبيعي عرض خلفيات كل مركز من هذه المراكز وكل فرد من الباحثين المشاركين في الجلسات.

أولاً: المراكز والمؤسسات البحثية

بين عامَي 2005 و2018 شارك العشرات من ممثّلي مراكز البحث الأميركية في جلسات الاستماع التحريضية على حزب الله حول دوره المزعوم في أميركا اللاتينية، كانت المشاركات الأبرز منها لما يقارب 14 مركزاً، لكنّ الأخطر والأكثر تركيزاً بينها كانت المراكز التي تعبّر عن توجّهات واحدة اليمين الصهيوني وفريق المحافظين الجدد في واشنطن، سنذكر اثنين منها فقط للاختصار.

مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

تتصدّر هذه المراكز «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، التي شاركت عبر موظفيها و«خبرائها» بنحو 20 جلسة (النسبة الأعلى). تأسّست المنظّمة في أعقاب هجمات 11 أيلول عام 2001 للدفاع عن وجهة نظر المحافظين الجدد بالمضي قدماً بما تُسمّى «الحرب العالمية على الإرهاب» في الشرق الأوسط، والسياسات المؤيّدة لحزب الليكود في واشنطن. تتكتّم المؤسسة على مصادر تمويلها منذ فترة طويلة، لكن في آب/أغسطس عام 2013 أظهر تقرير صحافي أنها حظيت بدعم كبار ممولّي الحزب الجمهوري الأميركي وهم مجموعة مانحين من ذوي الوزن الثقيل منهم مؤسّس مجموعة «هوم ديبوت» الملياردير اليهودي برنارد ماركوس، وبول سينجر ملياردير صندوق التحوّط وعضو مجلس إدارة «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي»، وآل أدلسون الذين يسيطرون على قطاع كازينوهات القمار الأميركية ويموّلون جماعات الضغط اليمينية المؤيّدة لـ «إسرائيل».

بحسب الكشوفات السنوية التي تقدّمها «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» لخدمة الإيرادات الداخلية IRS التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، تفاوت حجم التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة بين عامَي 2005 و2017. وخلال عامَي 2007 و2008 شهد التمويل تطوّراً ملحوظاً، ليعود ويخبو بين عامَي 2009 و2013، وفي عام 2014 سجّل تمويل المؤسسة تصاعداً واضحاً، لكن يبقى التمويل الذي حصلت عليه عام 2017 الأعلى في تاريخها، مسجّلاً ما يزيد عن 13 مليون دولار. في المؤسسة ثلاثة مراكز حول «القوة الأميركية» تعكس فهم إدارتها لكيفية استغلال القوة الأميركية بكلّ جوانبها لفائدة «إسرائيل» ومصالحها. المراكز هي: «مركز القوة العسكرية والسياسية» و«مركز القوة الاقتصادية والمالية» و«مركز الابتكار التكنولوجي والسيبراني».

يعمل في «مركز القوة الاقتصادية والمالية» 23 باحثاً ومدير قسم، تتنوّع اختصاصاتهم والملفّات التي يركّزون عليها. المتخصصون بملف إيران وحزب الله هم 14، ستّة منهم يركّزون على دور مزعوم لحزب الله في النشاط الإجرامي والجريمة المنظّمة في دول أميركا اللاتينية وأوروبا وغرب أفريقيا. الأبرز والأنشط بينهم يُدعى إيمانويل أوتولينغي، المتخصّص بما يسمّيه «دور حزب الله ونفوذه في دول أميركا اللاتينية». ابتداءً من عام 2009، دشّنت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات برنامجاً بحثياً سمّته «برنامج إيران»، خصّصته للتحريض على البرنامج النووي الإيراني ودعم طهران لحركات المقاومة في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام 2015 أطلقت المؤسسة برنامجاً بحثياً جديداً حمل اسم «العقوبات والتمويل غير المشروع»، خصّصته للتصويب على مساعي إيران لتفادي العقوبات المفروضة عليها، وللتحريض على حزب الله بشكل أساسي بزعم أنه يدير شبكات لتمويل نشاطه عبر الجريمة المنظّمة العابرة للحدود.

> مع دخول ترامب إلى البيت الأبيض، جرى تركيز الضخّ على ادّعاءات تستّر إدارة أوباما عن نشاط حزب الله المزعوم بالجريمة المنظّمة في أميركا اللاتينية

يُلاحظ أنّ المؤسّسة صرفت أموالاً على برنامج «العقوبات والتمويل غير المشروع» بنسَب أكثر مما صرفت على برنامج «برنامج إيران» عامَي 2015 و2016، وفي هاتين السنتين شارك باحثو المؤسسة في تسع جلسات استماع في الكونغرس عُقدت تحت عناوين «منع تمويل الإرهاب». ارتفعت مشاركات هؤلاء الباحثين بشكل مفاجئ بين عامَي 2015 و2018 وتزامنت مع توصّل إدارة أوباما إلى اتفاق مع إيران على ملفها النووي عام 2015، ولاحقاً عام 2017 مع دخول ترامب إلى البيت الأبيض، جرى تركيز الضخّ على ادّعاءات تستّر إدارة أوباما عن نشاط حزب الله المزعوم بالجريمة المنظّمة في أميركا اللاتينية. شارك إيمانويل أوتولينغي في أغلب الجلسات باسم المؤسسة، كموظّف على أنه كان يمثّل خيارها الأوّل للجلوس أمام أعضاء الكونغرس والتحريض على الدور المزعوم لحزب الله في أميركا اللاتينية أكثر من زملائه، كونه تخصّص أكثر من غيره في هذا المجال.

يظهر مديرو أقسام مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات وباحثوها بشكل شبه يومي في قنوات التلفزة الإخبارية الأميركية، وخاصة تلك المحسوبة على اليمينيين، للحديث حول مواضيع عديدة، وأكثر هذه المواضيع تتعلّق بإيران وحزب الله، إلى جانب قضايا الإسلام السياسي والتنافس الأميركي الصيني. وبما أنّ أوتولينغي يُعتبَر المتخصّص الأول في المؤسسة بالتحريض حول دور مزعوم لحزب الله في أميركا اللاتينية، كان ظهوره الإعلامي مركزاً كما عدد مشاركاته في جلسات الاستماع، فمثلاً أجرى أربع مقابلات مع قناة «العربية» السعودية بين 1 تشرين الثاني عام 2018 و2 كانون الثاني عام 2019، خُصّصت للحديث عن «تحريك حزب الله خلايا نائمة في الولايات المتحدة» و«تمويل غير مشروع للحزب من الدول الاتينية» و«تمويل على المساعدين البرلمانيين وأعضاء الكونغرس.

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المرتبة الثانية من حيث عدد المشاركات في جلسات الاستماع في الكونغرس السالفة الذكر. قامت «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» AIPAC بتأسيسه عام 1985، وقد ساهم في ذلك كلٌّ من مارتن إنديك والرئيس السابق لمنظمة «أيباك» ستيف روزن. يتكتّم معهد واشنطن على مصادر تمويله، لكنّ أبرزها مرتبط بشكل مباشر بمنظمة «أيباك»، فبعض البيانات تشير إلى أنّ المعهد يتلقّى تمويلاً سخيّاً من كثير من المؤسسات المملوكة لعائلات يهودية أو محافظة (أغلبها مؤسسات خيرية) معروفة الارتباط بمنظّمة «أيباك» وكلّ الأذرع العاملة لمصلحتها.

في المعهد خمسة برامج بحثية متخصّصة بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، وبرنامجان حول السياسات العسكرية وشؤون الأمن القومي والاستخبارات، بحسب كشف المعهد المالي لعام 2017 المصرّح عنه لـ «خدمة الإيرادات الداخلية IRS» التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، تقاضى المدير التنفيذي للمعهد روبرت ساتلوف نحو 494,000 دولار أميركي في تلك السنة، والباحث المتخصّص بإيران وحزب الله مايئو ليفيت نحو 270,000 دولار. وبحسب الكشف المالي نفسه، أنفق المعهد نحو 10,912,504 دولارات على مشاريعه وبرامجه البحثية، وكان لكلٍّ من برنامجَي «إيران والسياسة الأميركية» و «الاستخبارات ومكافحة الإرهاب» نسبة 22,5% من مجموع الإنفاق السنوي.

وقد أسّس برنامج «الاستخبارات ومكافحة الإرهاب» مايئو ليفيت عام 2007، بعد أعوام على تقاعده من العمل في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، ويترأسه بشكله الحالي منذ ذلك الحين. يُعتبَر البرنامج من أهم البرامج البحثية في المعهد، وضمن نشاط هذا البرنامج تندرج جهود التحريض على حركات المقاومة ومصادر تمويلها ولا سيما حزب الله، وفق بيانات خدمة الإيرادات الداخلية الأميركية، تفاوت حجم تمويل البرنامج بين عامَي 2006 و2017، فقد بلغ نحو 858,000 دولار عام 2007، وبلغ الذروة عام 2016 بنحو 1,392,000 دولار. بين عامَي 2013 و2018، شارك معهد واشنطن في 12 جلسة استماع، مثّله في 7 منها الباحث مايئو ليفيت. إضافة إلى المشاركة في جلسات الاستماع للتحريض على دور مزعوم لحزب الله في أميركا اللاتينية، نظّم باحثو برنامج «الاستخبارات ومكافحة الإرهاب» التابع للمعهد مؤتمرات وحلقات نقاش في قاعات بالكونغرس الأميركي للغرض نفسه.

ثانياً: الأفراد المشاركون في الجلسات

من أصل أكثر من 17 باحثاً وعضواً في المراكز البحثية والفكرية مشاركة في جلسات استماع لجان الكونغرس بغرفتَيه للتحريض على دور مزعوم لحزب الله في أميركا اللاتينية بين عامَي 2005 و2018، هناك أفراد يمكن تصنيف مشاركتهم بـ «النوعية» من حيث الخطاب والمادة المكتوبة التي قدّموها لأعضاء اللجان في الكونغرس، سنكتفي بذكر ثلاثة منهم فقط اختصاراً.

دوغلاس فرح

يُعتبَر دوغلاس فرح الأكثر مشاركة في جلسات الاستماع للتحريض على حزب الله في أميركا اللاتينية بنحو 12 جلسة بين عامَي 2005 و2018 وبشكل منتظّم تقريباً. نشأ في كنف عائلة إنجيلية تبشيرية مارست نشاطها الحالي منذ بلد في أميركا اللاتينية. عمل كصحافي في وكالة UPI حتى عام 1990، حيث انتقل للعمل كمراسل لصحيفة «واشنطن بوست» في كلّ من بوليفيا وكولومبيا وفنزويلا، وغطّى أخبار الحرب على عصابات الإتجار بالمخدّرات فيها. عام 2004 نشر كتابه الأول بعنوان «الدماء من الحجارة: الشبكة المالية السرية للإرهاب»، ادّعى فيه أنّ تنظيم القاعدة وحزب الله يربطهما تحالف وثيق في غرب أفريقيا والسودان وأفغانستان، من خلال تبادل عمليات تدريب المقاتلين والتمويل عبر تجارة الألماس والذهب. كتب دوغلاس فرح عشرات المقالات والتقارير التي ادّعى فيها وجود علاقة بين جماعات الجريمة المنظّمة في دول أميركا اللاتينية وحزب الله، من منظمة «الفارك» إلى كارتيلات تجارة المخدّرات المكسيكية، إلى مساعدة نظام الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز المزعومة لوجيستياً لعناصر حزب الله لكي يتنقّلوا بحرية في دول أميركا اللاتينية.

مايئو ليفيت

يُعتبر مايئو ليفيت من أكثر الأميركيين تحريضاً وتتبّعاً لشؤون حزب الله. هو يهودي أميركي تلقّى تعليمه الثانوي في مدرسة «موسى بن ميمون» اليهودية الأرثوذكسية بولاية ماساتشوستس، ثم انتقل إلى جامعة «يشيفا» اليهودية في مدينة نيويورك، حيث حصل منها على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة «تافتس». عمل في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، وثم كـ «شاهد خبير» في العديد من القضايا الجنائية والمدنية، وحاضر في ما يُسمى «الإرهاب الدولي» نيابة عن وزارات الخارجية والعدل والدفاع والأمن الداخلي، وقدّم العديد من الاستشارات للوكالات الحكومية الأميركية والقطاع الخاص.

شارك ليفيت في الكثير من جلسات الاستماع في الكونغرس الأميركي التي عُقِدت للتحريض على حزب الله، لكن في الجزء المتعلّق بالجريمة المنظّمة والدور المزعوم للحزب في أميركا اللاتينية دُعِي ليفيت للشهادة أمام لجان الكونغرس الأميركي نحو تسع مرات بين عامَي 2005 و2018، وقدّم أوراقاً وأبحاثاً في كل مرّة من هذه المرّات ركّز فيها من الاستشهاد بوسائل إعلام يمينية في دول أميركا اللاتينية، وتقارير صادرة عن أجهزة الاستخبارات الأميركية لإعطاء صفة «الموثوقية» لما يطرحه. يدّعي ليفيت في كل جلسات الاستماع التي يشارك فيها أنّ غالبية عمليات حزب الله «غير المشروعة» تتم في المنطقة الحدودية الثلاثية في أميركا اللاتينية، وأنّ «العلاقات بين حزب الله وعصابات المخدّرات على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك قد نمت أيضاً في السنوات الأخيرة».

> تظهر الصلة بين عدد الجلسات المرتبطة بموضوع محدَّد والأجندة السياسية للأطراف الداعمة للجهات التي تتولّى تقديم الشهادات

إيمانويل أوتولينغي

هو يهودي إيطالي من مواليد عام 1969 في مدينة بولونيا الإيطالية، ويتحدث الإنكليزية والفرنسية والعبرية والإيطالية. تلقّى تعليمه الأساسي في بيئة يهودية إلى أن حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بولونيا، ثم انتقل إلى الكيان الصهيوني وعاش فيه لمدة خمس سنوات ويعمل في ما يُسمّى «معهد إسرائيل للديمقراطية». حصل على درجة الدكتوراه في النظرية السياسية من الجامعة العبرية في القدس المحتلة، عام 2003، قام بتدريس مادة «السياسة الإسرائيلية» في جامعة أكسفورد البريطانية، حيث عمل كزميل زائر في برنامج «ليون غينزبرغ» للدراسات الإسرائيلية في «مركز أكسفورد للدراسات العبرية واليهودية». ثم أدار بعدها في بروكسل بلجيكا ما يُسمى «معهد عبر الأطلسي» التابع للجمعية اليهودية الأميركية، وكتب العديد من المقالات والتقارير والأبحاث لمراكز أبحاث محافظة منها «معهد المشروع الأميركي»، قبل أن ينتقل عام 2011 للعمل في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات».

يُعتبر أوتولينغي الأكثر بروزاً بين الباحثين والأفراد الذين دُعوا للشهادة في جلسات الاستماع أمام مختلف لجان الكونغرس بغرفتَيه، كونه يحاول إضفاء «المصداقية» على ما يروّج له في حديثه داخل الكونغرس، من خلال زياراته الدورية لكلّ من الأرجنتين وباراغواي والبرازيل تحديداً ونقل ما يستقيه من مصادر يدّعي أنها رسمية وأخرى يرفض الكشف عن هويتها. بالإضافة إلى تتبّعه أخبار الجالية اللبنانية في المنطقة الحدودية الثلاثية عبر توثيق ما يكتبه أبناء الجالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. مثلاً، انتقل أوتولينغي ابتداءً من عام 2016 إلى استعمال موقع فيسبوك كمصدر رئيسي لتجميع معلومات وصور عن لبنانيين في المنطقة الحدودية الثلاثية لدعم سرديته في جلسات الاستماع في الكونغرس.

خاتمة

تمنح شهادات الخبراء المنتمين إلى مراكز الدراسات الأميركية في الكونغرس الأميركي نوعاً من المشروعية العلمية والمصداقية للإجراءات السياسية التي يقرّرها الكونغرس أو الإدارة الأميركية. وهنا تظهر الصلة بين عدد الجلسات المرتبطة بموضوع محدَّد والأجندة السياسية للأطراف الداعمة للجهات التي تتولّى تقديم الشهادات. ويبرز هنا عام 2015 في ارتفاع التمويل، ولا سيما من جهات مرتبطة باللوبي الإسرائيلي، لعدد من الجهات الأكثر حضوراً في جلسات الاستماع والتي ركّزت على التحريض على حزب الله وإيران. ويمكن تفسير هذا الأمر بكونه جزءاً من الحملة الإسرائيلية المضادّة لإحباط مفاعيل الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية. تعتمد هذه الجهات المرخّصة على تأثير المال والبروباغندا لرفد جهود محاصرة حزب الله خارج حدود الولايات المتحدة، وعلى أساليب لتخويف الداخل الأميركي من القدرات المزعومة للحزب على ضرب «الأمن القومي» الأميركي واللعب في حديقة واشنطن الخلفية في القارة الأميركية.

العدد الثالث من البحث سيتناول أصل اتهام حزب الله بالإتجار بالمخدّرات والفتوى المزعومة التي يدّعي الصهاينة وجودها لإباحة الإتجار من الناحية الدينية.

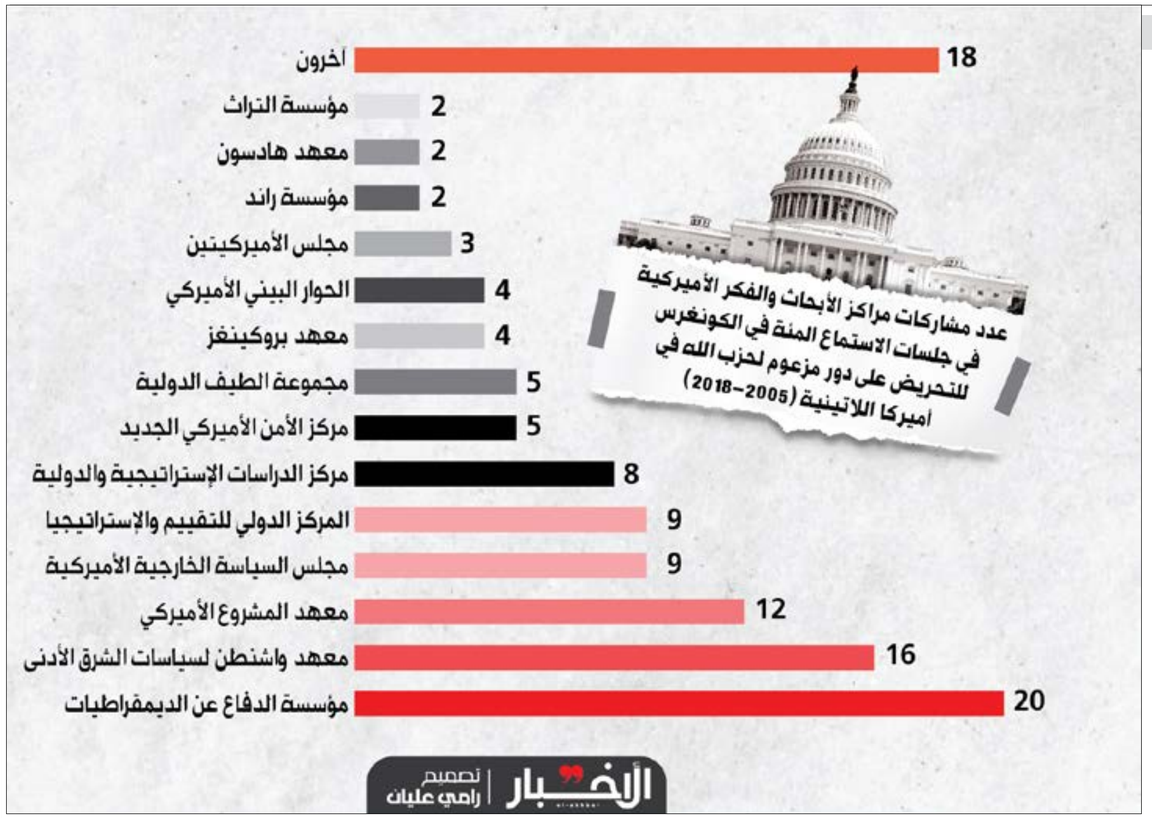

على الغلاف

عشية بدء عام جامعي جديد، لا يجد طلاب التعليم العالي مجدداً من يحميهم من الوقوع ضحايا الفروع غير المرخصة للجامعات التي لا تزال تحتمي بغطاء حزبي وطائفي وتتفلّت من المحاسبة ومن عدم تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي بإقفالها جميعاً

الجامعات - الدكاكين
هل يصلح الحلبي ما أفسده المجذوب؟

فاتن الحاج

على طاولة وزير التربية الجديد عباس الحلبي ملف متفجّر لا تنفع معه سياسة «بلد التسويات» التي تحدّث عنها أخيراً في برنامج تلفزيوني. برسم الوزير العتيد إيجاد حلول جديّة لعشرات الجامعات - الدكاكين المخالفة والفروع والاختصاصات غير المرخصة، والتي اتّخذ مجلس التعليم العالي الحالي قرارات بإقفالها، وطلب من كل جامعة أن تبرّر التسميات الأجنبية التي تتخذها لنفسها وتضلل الطلاب بها، مثل «الأميركية» و«الألمانية» و«الكندية»، وما إذا كانت لهذه الدول علاقة بها فعلاً أم أن

> **رخّص المجذوب لفروع من دون المرور بمجلس التعليم العالي او رغماً عنه**

الأمر لا يتجاوز التسويق التجاري وانتحال الصفة، وأكد المجلس أهمية دعوة نقيب المهندسين لدى ترخيص اختصاص الهندسة في أي جامعة، خصوصاً أن النقيب لم يكن حاضراً خلال مناقشة الترخيص للهندسة في الجامعة اللبنانية الكندية.

إلّا أنّ أيّاً من هذه القرارات الصادرة في ولاية الوزير الأسبق أكرم شهيب لم تُنفّذ في عهد خلفه الوزير السابق طارق المجذوب، بل العكس هو ما حصل، إذ رفع المجذوب إلى مجلس الوزراء في أيار 2020 مشروع مرسوم للترخيص لفروع جغرافية تابعة للجامعة اللبنانية الدولية في بيروت وطرابلس وصيدا والنبطية، وقد أقرّ المرسوم من دون مروره على مجلس التعليم العالي، فيما هناك جامعات أخرى لديها طلبات لفروع واختصاصات وبرامج بالمئات ومستوفية الشروط وفق تقارير اللجنة الفنية التابعة للمجلس، بقيت طلباتها مرميّة في الأدراج.

وفي تحدٍّ آخر لإنذارات مجلس التعليم العالي، رخّص المجذوب بموجب القرار 559/م/2020 للجامعة اللبنانية الكندية بمباشرة تدريس برنامج بكالوريوس في هندسة المعلوماتية والاتصالات من دون موافقة أعضاء المجلس الذي يترأسه الوزير نفسه. وبحسب مصادر المجلس، حاول المجذوب في الجلسات التي عقدها طيلة فترة ولايته، والتي تقلّ عن 10 اجتماعات، تسوية أوضاع متخرّجي الجامعة نفسها في ماستر العلوم الدبلوماسية والاستراتيجية، وهو الاختصاص الذي درّسته الجامعة قبل حصولها على قرار الترخيص ومباشرة التدريس، وفي كل مرة كان المجلس يؤكد توصيته السابقة بخصوص رفض تسوية مخالفة قانونية. وعلمت «الأخبار» أن معظم المتخرجين من هذا الماستر هم من الأمنيين والنافذين ورجال الأعمال. فيما المفارقة أن الماستر المطلوب الترخيص له لا يتضمّن أي مادة في الدبلوماسية والدراسات الاستراتيجية، وهو أقرب ما يكون إلى ماستر في الحقوق، ومع ذلك، عبر الملف على اللجنة الفنية وكان هناك إصرار على إقراره.

المجذوب رفض أيضاً توصية مجلس التعليم العالي في ما يخصّ كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية الفرنسية، وطلب من أمانة سر المجلس التواصل مع اللجنة المكلفة بدراسة وضع الكلية وإعادة عرض الموضوع على مجلس التعليم العالي ليُصار إلى اتّخاذ التوصيات المناسبة، وتحويل ملفات المتخرجين إلى الجامعة اللبنانية لتقييم مستوى الطلاب ومشاريع التخرج. ووفق مصادر المجلس، فرض المجذوب رأيه رغم رفض كل أعضاء المجلس، وطلب من لجنة مزاولة مهنة الهندسة في نقابة المهندسين قبول طلبات الطلاب للانتساب إلى النقابة، في تجاوز لتوصية مجلس التعليم العالي. وتفيد المعلومات، أن 10 في المئة فقط من متخرّجي هذه الجامعة انتسبوا إلى السنة الدراسية الأولى واستمروا حتى السنة الأخيرة.

أما تقارير اللجنة الفنية خلال الوزارات المتعاقبة فكانت تصاغ غب الطلب، ولم تكن هناك دراسة وافية للملفات، بدليل أنها ذكرت، مثلاً، في تقريرها حول الفرع الجغرافي للجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا AUST في بحمدون أن أقساماً من مبنى الفرع مستأجرة كمحال تجارية، وعادت وأوصت بالترخيص لفرع السياحة فقط، بعد موافقة مجلس التعليم العالي. وحصل الأمر نفسه بالنسبة إلى الفرع الجغرافي لجامعة MUBS في راشيا الذي طلبت الترخيص له رغم أن استثمار المبنى هو لعشر سنوات، فيما القانون يشترط أن لا تقل المدة عن 25 عاماً. وفي متابعة الملف، ارتكب الوزير أكرم شهيب «سقطة» بالطلب من مجلس التعليم العالي بالأخذ بتوصية اللجنة الفنية بالترخيص، وبنتيجة التصويت وافق المجلس على الترخيص، ومرر غالبية الأعضاء الملف إكراماً للوزير، رغم رفض عدد من أعضاء المجلس.

وكان ملف الجامعات الخاصة وفروعها دخل، خلال ولاية شهيب، مرحلة جديدة من التنظيم والمتابعة والتدقيق، لا سيما بعد انكشاف فضيحة بيع الشهادات المزوّرة. وقُسّمت الجامعات إلى مجموعات يضم كل منها 10 جامعات، وشُكّلت لجان فرعية نفّذت زيارات ميدانية للفروع وأعدت تقارير مفصّلة بشأن نقاط القوة والضعف في كل منها ورفعتها إلى مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرارات، وهكذا صار، إذ اتّخذ المجلس القرارات ولم تنفذ، وشمل التدقيق الكليات والفروع والجامعات المرخصة وغير المرخصة لجهة إقفال غير المرخصة وتقييم أوضاع المرخصة. هذا المجلس كان يرفض على مدى الجلسات المنعقدة خلال ولاية المجذوب ما كان يرد في جدول الأعمال من تسوية مخالفات وإعطاء تراخيص لفروع واختصاصات وفي شهادة الماستر من دون دراسة وافية وكاملة وشاملة، وقد وضع شروطاً لذلك، وهو ما دعا المجذوب لوصف المجلس بأنه «غير منتج»، وطلب تغييره مرتين. الأولى حين أراد تبديل الخبراء والثانية حين سعى إلى إعادة هيكلة كل المجلس، باعتبار أنه لم يكن مطواعاً بيده، بعكس مجالس التعليم العالي السابقة واللجان الفنية التي كانت تغضّ النظر عن المخالفات ولا تدرس الملفات، بدليل أن الكثير من التوصيات بالتراخيص كانت تشوبها مشكلات أكاديمية وقانونية. محاولة المجذوب إعادة الهيكلة أتت رغم أن ولاية المجلس المحددة بثلاث سنوات تنتهي في 28 تشرين الأول 2021، علماً أن شهيب أعاد هو الآخر هيكلة المجلس في حزيران 2019، بعد التحقيقات القضائية بشأن ملف بيع الشهادات واختار ثلاثة أعضاء جدد، ما يعني أن ولاية مجلس التعليم العالي تنتهي فعلياً في حزيران 2022. وكان المجلس كلّف الخبير في التعليم العالي عبد الحسن الحسيني وضع إطار لاستراتيجية وطنية للتعليم العالي خلال ولاية شهيب، تركز على جعل هذا القطاع منتجاً للوظائف ومطوّراً للاقتصاد وتنويع مجالاته ومعزّزاً لمعدلات النمو من خلال آلية محددة لتطوير الإنتاج المعرفي وبيع براءات الاختراع والمنتج المعرفي، على غرار ما حصل في الصين وماليزيا. وعندما لم يتسنّ للمجلس متابعة الاستراتيجية وعرضها على مراكز القرار، قدم الحسيني شخصياً نسخة عن الاستراتيجية للوزير المجذوب بهدف متابعتها وإقرارها، لكنها بقيت في الأدراج.

مجلس التعليم العالي، بحسب مصادر من داخله، يأمل أن يسعى الوزير الجديد لإقرار الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، واستكمال المشروع الذي انطلق في عهد شهيب لجهة التدقيق بكل الفروع الجغرافية المرخصة لتقييم أوضاعها وغير المرخصة لإقفالها إذا لم تتقدم بطلبات جديدة وتكون مستوفية للشروط الأكاديمية والقانونية.

(هيثم الموسوي)

مقالة

تسويات «التربية» على حساب الأهل والمعلّمين فقط

نعمه نعمه *

في حلقة تلفزيونية جمعت وزير التربية عباس الحلبي ومعنيين بالملف التربوي وممثلين نقابيين وأهالي، كان الحلبي مستعداً في أغلب الوقت. لكنه، في سياق الحلقة، أفصح عن استراتيجيته ونيته المباشرة بالحوار مع الأطراف لتكوين ملفات وأخذ التدابير المناسبة. استراتيجية قائمة على نقطتين، الأولى قوله إن «أسباب الأزمة التربوية مالية»، من دون أن يوضح ما إذا كان المقصود تحديداً هذا العام أم السنوات الأخيرة، وكيف استنتج ذلك. والثانية قوله إن «لبنان قائم على التسويات، ولا بد أن نصل إلى تسوية ترُضي جميع الأطراف. وأضاف الوزير أنه سيتبنى الخطة الخمسية التي أقرتها الوزارة السابقة - ربما مع بعض التعديلات- وسيعيد انتظام العمل الإداري، بحسب الصلاحيات والتراتبية الإدارية، في إشارة إلى إعادة تفعيل دور المدير العام فادي يرق.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، يمكن أن نتبين أن «سياسة التسويات» لم تكن مُجدية، بل مؤذية للمعلمين والأهالي، بدليل أنه عندما قرّرت الحكومة عام 1998 وقف التوظيف في القطاع العام، لم يتم توظيف مدرسين في ملاك الدولة إلا قلّة ضمن تسويات سياسية وانتخابية، وسلكت الدولة طريق التعاقد (غير القانوني) لسدّ الثغرات حتى صار عدد المتعاقدين يضاهي أساتذة الملاك (المتعاقد يقبض بدلاً على ساعة التعليم الفعلي، من دون ضمان صحي، ولا بدل نقل، ولا تعويض، ولا 12 شهراً، ولا استقرار وظيفياً، وغالباً ما يكون خاضعاً لمزاجية المدير والتبعية السياسية).

وحين صدر قانون سلسلة الرتب والرواتب، لم يتقاضَ معظم المعلمين في التعليم الخاص الدرجات الست بينما كان الأهالي منذ عام 2012 يدفعون ما سُمي «سلفة على أيّ زيادة مرتقبة» أضيفت إلى موازنات المدارس، وبالتالي إلى الأقساط. ولما اعترض الأهالي على الزيادات المبالغ فيها، جرى تجاهل مطلبهم من المراجع الرسمية في التعليم الخاص والمديرية العامة للتربية والوزير آنذاك. تراكمت المبالغ حتى عام 2018 في صناديق غير قانونية وتبخّرت عند إقرار السلسلة ولم يقبض المعلمون/ات حقوقهم التي سدّدها الأهالي بسبب التسويات التي قادتها الوزارة آنذاك لإرضاء المدارس، وليس لاستعادة حقوق الأهالي.

> **التسويات في التربية كانت لمصلحة المؤسسات التربوية التي اجتاحت التعليم العالي**

واستعاض الأهالي بقضاء العجلة الذي أصدر عشرات القرارات ولم تلتزم بها المدارس، وأحيلت 69 مدرسة إلى المجالس التحكيمية، ثم أُسقطت الدعاوى لعدم وجود محاكم بقرار من الوزير السابق مروان حمادة. ضُبطت مدارس تزوّر موازناتها وبنوداً فيها وتم التغاضي عنها لأن التسويات الطائفية والمحاصصات حالت دون ذلك وقضمت حقوق الأهالي مجدداً.

وفي كل مرة كانت التسوية تأتي على حساب المعلمين والأهالي، وليس على حساب المؤسسات التربوية التي ازدهرت أعمالها، إذ تأسست أكثر من 112 مدرسة خاصة خلال 6 سنوات (بين عامَي 2011 و2017)، وتوسّعت لتجتاح التعليم العالي وتبني جامعات.

سياسة التسويات نفسها جعلت التعليم الرسمي يتراجع نتيجة غياب التفتيش والمحسوبيات والتسويات السياسية في التعيينات والتوظيفات، وفرّغت المركز التربوي من الكفاءات، وبرّرت اختفاء الهبات وسرقة الأموال المخصّصة للتربية أو هدرها. وبفضل هذه السياسة، جرت الاستعانة بمستشارين وهميين، ومارست لجنة التربية النيابية ضغوطاً لعدم إقرار القوانين الناظمة والمتقدمة لتحسين الأداء التعليمي.

مشكلتنا ليست مالية بل بنيوية. المال قد يكون مشكلة عندما تعطّل التسويات (على الطريقة اللبنانية) أي تحسين وتطوير وتقدم. لأن تناتش الحصص من مال التربية والمنح والهبات من الدول المانحة أهم من مستقبل المواطن في حسابات السياسيين.

من يجب أن نصدق: تقارير البنك الدولي واليونسكو ومنظمة العمل الدولية واليونيسف والباحثين المحليين أم دولتنا التي لم تحترم القوانين التي تضعها وتختار التسويات عليها؟ كل هذه التقارير التربوية تضعنا بواقعية أمام أزمتنا وهي حتماً ليست مالية، وهذه التقارير تضعها الجهات المانحة تمهيداً لدعم الدول المتعثّرة والمحتاجة للمساعدة إذا ما توفّرت النيّة لمعالجة أزماتها.

هل يبحث الوزير عن التسوية المناسبة والمال لتوزيعه حصصاً متكافئة على كل طرف وتناتش الهبات أم يريد حفظ حقوق الأهالي والمعلمين؟ وهل يعلم أن التعليم الخاص يحقق أرباحاً غير قانونية تتجاوز ربما ربع موازنة الدولة اللبنانية؟

كان لافتاً ما قالته لي الطويل، رئيسة اتحاد لجان الأهل وأوليا، الأمور، خلال البرنامج، «الأزمة وإدارتها مسؤولية الدولة»، فابتسم لها الأب يوسف نصر، الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، إذ أشار قبلها إلى ضرورة مساعدة الدولة للمدارس الخاصة مالياً ودفع مبلغ عن كل تلميذ. لكنّ الطويل لم تكن تقصد المساعدة المالية، بل أن تلتزم الدولة والوزارة بالقوانين، وأن يُفعّل التفتيش والتدقيق المالي، وأن تُشكّل المجالس التحكيمية وأن يحصل المعلم على حقّه ضمن القانون، وأن تستقلّ الوزارة والموظفون عن التبعية السياسية والتسويات والمناكفات، وأن يلعب المركز التربوي دوره الحقيقي، وأن يحصّل أولادنا التعليم بتفوّق، وأن تعاد الأرباح إلى أصحابها، وأن تضع الدولة قوانين رعاية وتؤمّن الأمن التربوي والاجتماعي لكل المواطنين. هذه الدولة التي نريدها أن تقوم بدورها وأن تكون مسؤوليتها المواطن وليس التسويات.

*باحث في التربية والفنون

مقالة

الأمن التعليمي... كي لا يسقط آخر الحصون!

ماجد جابر *

في تقريره الأخير بعنوان «التأسيس لمستقبل أفضل»، دعا البنك الدولي لبنان إلى تنفيذ أجندة للإصلاح التربوي والارتقاء بجودة التعليم، في ظلّ انخفاض مستويات التعلم وعدم توافق مهارات المتخرجين واحتياجات سوق العمل، ما يعرّض الأجيال الصاعدة للخطر.

هذه التوصيات أتت في ضوء تقويم جرى بعيد انطلاق العام الدراسي السابق وما صاحبه من تفشٍّ لوباء كورونا وتداعيات تفجير مرفأ بيروت وبداية انهيار الأمن الاقتصادي والمعيشي الاجتماعي الذي وصل إلى هاوية عميقة، زادت من حجم تحديات المنظومة التعليمية ومكوّناتها، وأدخلت الأمن التعليمي في مرحلة انهيار متسارع بنيوياً وهيكلياً، ما خلّف قلقاً متنامياً لدى المعلمين وإدارات المدارس والتلامذة وأولياء الأمور.

توفر الأمن التعليمي لا يقتصر على توفير مقاعد دراسية للتلامذة، بل يتعدّاها إلى أبعاد أخرى، كإنتاج تعليم جيد النوعية، وضمان وصول التلامذة إليه، والاستثمار فيه بطريقة فعالة، وضمان استمراريته.

في ما يتعلق بتوفير تعليم جيد النوعية، فإن التحديات كثيرة، بين المزمن والمستجدّ. إذ إن المشكلة لم تعُد محصورة في استمرار العمل بمناهج بالية وطرائق تعليم تلقينية وامتحانات تقليدية، بل إن التحديات الاقتصادية ستزيد من رداءة التعليم وتراجع مستويات التعلم، إما بسبب استقالة أو هجرة معلمين أكفّاء (نحو 17% من معلمي المدارس الخاصة) والاستعاضة عنهم بمعلمين من ذوي الخبرة الجديدة من دون إخضاعهم للإعداد، وإمّا بسبب إجراءات تقشفية للمدارس في ظلّ تضخم الميزانية التشغيلية، تبدأ بتقليص عدد الساعات التعليمية لبعض المواد أو إلغاء بعضها، والحدّ من استخدام الوسائل التعليمية والمخبرية والتكنولوجية خشية تعطلها وعدم القدرة على صيانتها، وترشيد استهلاك الموارد اللوجستية للعملية التعليمية مثل الورق وأقلام اللوح، فضلاً عن تكاليف الصيانة ومستلزمات البيئة المدرسية صحياً وتربوياً، والبيئة الصفّية لناحية التدفئة والتهوئة والإنارة والوسائل السمعية والبصرية، إلى جانب التكاليف المتعلقة بتدابير الوقاية من «كورونا».

أما التعليم عن بعد، فقد يصبح أكثر ردادة في ظلّ تدهور البنية التحتية المرتبطة به، وارتفاع تكاليفه، وصعوبة توفير مستلزماته (تابليت، هاتف، لابتوب، إنترنت...)، وعدم توفر المنصات والمحتويات الرقمية الناجعة له، وتوقف تدريب المعلمين عليه. كما أن التحاق المعلمين بصفوفهم من دون تحسين رواتبهم (100 دولار كمعدل وسطي)، وتأمين أبسط مقومات عيشهم وتنقلهم، سيقلّل من دافعهم ويؤدي بالتالي إلى تدني جودة تعليم التلامذة وتحصيلهم التعليمي.

أما البعد الثاني المتعلّق بالحصول على التعليم، فالتحديات عدة سواء أكان التعليم حضورياً أم عن بعد. إذ إن أزمة المحروقات وارتفاع أسعارها ستكون العائق الأكبر أمام التعليم الحضوري، إما لعدم قدرة المعلمين على شرائها، أو لعدم إمكانية الحصول عليها، أو للارتفاع الخيالي في أسعار النقل المدرسي بما قد يتخطّى كلفة القسط المدرسي. هذا الواقع سيدفع المدارس إلى تقليص أيام التعليم الحضوري، وقد يدفع أهالي كثراً إلى استبدال مدارس أولادهم بأخرى قريبة من منازلهم، أو ربما استبدال أماكن سكنهم في حال عدم توافر مقاعد لأولادهم في مدارس قريبة أقلّ كلفة، لا سيما المدارس الرسمية، وبالتالي يتوقع أن تشهد المدرسة الرسمية موجة نزوح بعشرات الآلاف من التعليم الخاص هذا العام بعدما شهد عام 2020 - 2021 نزوح نحو 55 ألف تلميذ. كلّ هذا يأتي بالتوازي مع الارتفاع الجنوني لأسعار الكتب والقرطاسية والملابس المدرسية والكتب.

أما التلميذ فسيكون أكثر المتضررين، إما لناحية الحصول على نوعية تعليم جيدة، أو لصعوبة التأقلم مع بيئة مدرسية جديدة، أو لجهة الشعور بالتفاوت الطبقي مع زملائه، بما ينعكس سلباً على وضعه النفسي ودافعه للتعلم، خصوصاً إذا كانت المدرسة ذات مستوى تعليمي أقل، وتعاني من نقص في الإمكانات والموارد التعليمية والبشرية والمادية. أما التعليم عن بعد، فالتجربة أثبتت ضعف فاعليته بسبب كثرة مشكلاته واحتمال تفاقمها، ما يعني أن التلامذة لن يتمكنوا من الوصول إلى صفوفهم الافتراضية بانتظام وحصولهم على التعلم المجدي.

في ما يتعلق بالبعد الثالث المتمثل في استثمار التعلم مستقبلاً وقدرة المخرجات التعليمية على تحقيق شخصية تلميذ متكاملة ومواكبة للتطورات العلمية وسوق العمل، فإن المناهج الرديئة، وضعف جودة التعليم، وتزايد الفاقد التعليمي من دون معالجات، وغياب التوجيه الذي يحتاج إليه التلامذة، في ظلّ اعتماد تقويم تقليدي وامتحانات رسمية تفتقر إلى العلمية والمصداقية والموضوعية وغياب الخطط والسياسات التربوية الناجعة، ستؤدي إلى مخرجات تعليمية ضعيفة، ولن تمكن من إنتاج متعلم يتمتع بالمواصفات والمهارات والمعارف اللازمة والقدرة على الابتكار والإبداع.

وفي ما يتعلق البعد الرابع المرتبط باستقرار استمرار التعليم والتعلم، فالمؤشرات تؤكد أن التعليم سيشهد تعثراً من وقت إلى آخر، إما بسبب احتمال تزايد الإصابات بوباء «كورونا»، أو لناحية ردادة التعليم عن بعد، أو بسبب اضطرابات قد تشهدها مناطق احتجاجاً على الواقع المعيشي، فضلاً عن الإضرابات التي سيشهدها التعليم الرسمي للمطالبة بزيادة الرواتب والأجور. كما أن الظروف الاقتصادية والمعيشية الخانقة قد تدفع أسراً فقيرة إلى عدم إلحاق أولادها بالمدرسة ودفعهم للعمل لتحسين ظروف العيش، وبالتالي ارتفاع حالات التسرب المدرسي خصوصاً بين طلاب الثانويات والجامعات الذين قرر عدد كبير منهم ترك الدراسة وفضّل الهجرة.

ترك الأمن التعليمي يتهاوى من دون أي معالجات ناجعة في ظل غياب رؤية وخطط استراتيجية تربوية وأقعية وعلمية، سيقضي على آخر ما تبقى لهذا الوطن من رصيد.

*باحث تربوي

الكرة اللبنانية

«النزيف» مستمر في النجمة

لم يختتم الاسبوع الثاني من الدوري اللبناني لكرة القدم لكنه سجل اكثر من نتيجة لافتة ابرزها الفوز الكبير للساحل على الصفاء واستعادة الانصار توازنه على حساب الحكمة. في حين استمر مسلسل نزف النقاط في النجمة للاسبوع الثاني على التوالي بعد التعادل السلبي مع طرابلس. وتبقى مباراة واحدة مؤجلة بين العهد وشباب البرج

سجل فضل عنتر ثلاثة أهداف للساحل وزاهر السماحي (77) هدفين في مرمى الصفاء (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

لم يحذو النجمة حذو الأنصار وشباب الساحل شركاء «التعثّر» في الأسبوع الماضي، فسقط في فخّ التعادل السلبي أمام مضيفه طرابلس في عاصمة الشمال. للأسبوع الثاني على التوالي يفشل النجمة في تحقيق أكثر من أمر. أولاً يفشل في الفوز، ثانياً يفشل في التسجيل حيث تعادل سلباً مع الصفاء أيضاً في الأسبوع الأول. الأمر الثالث يفشل في تقديم عرض مقنع بعيداً من النتيجة. أمام الصفاء لم يكن مقنعاً وكان باستطاعة الصفاويين الفوز. أمس أمام طرابلس أيضاً لم يكن مقنعاً وأيضاً كان باستطاعة الطرابلسيين الفوز لولا براعة الحارس علي حلال.

التعثّر الثاني كان تحت قيادة المدرب الجديد السوري ماهر البحري. لم يُحدث وجوده صدمة إيجابية لدى اللاعبين. حتماً لا يتحمّل البحري المسؤولية كونه استلم مهمته في منتصف الأسبوع الماضي، لكن هذا لا يعني أن النجمة فقد نقطتين جديدتين ليصبح العدد أربع نقاط في ظرف أسبوعين.

في المقابل، نجح الأنصار في تحقيق الفوز على الحكمة بثلاثية نظيفة ومستحقة لبطل لبنان على ملعب جونيه. فاز الأنصار بأهداف كريم درويش وأحمد حجازي (2) وبعرض لمع فيه صورته الباهتة التي ظهر عليها أمام البرج. نجومية اللقاء لم تنحصر بحجازي صاحب الثنائية، بل انسحبت على حسن معتوق الذي نجح في قيادة فريقه نحو الفوز بأداء عالٍ وقدرة على صنع الأهداف من خلال الهدفين الأول والثاني.

نجح الأنصار في طمأنة جمهوره واستعاد توازنه أمام فريق ظهر بصورة جيدة للأسبوع الثاني على التوالي بغض النظر عن النتيجة. لم يكن الحكماويون يتوقعون الفوز على الأنصار، لذا بدا وكأنهم يبحثون عن تعادل كان قريباً في الأول وقدّم أداءً جيداً، سقط بقوة أمام الساحل وتلقت شباكه خمسة أهداف سجلها فضل عنتر (3) والفلسطيني زاهر سماحي (2). خطف الثنائي نجومية المباراة من دون الانتقاص من جهود زملائهم وخصوصاً المدافعين، الذي نجحوا مع حارسهم علي ضاهر في إبقاء شباك الساحل نظيفة على مدار دقائق المباراة.

بقيت مباراة واحدة بين العهد وشباب البرج مؤجلة بسبب كأس الاتحاد الآسيوي

الغريم التقليدي للساحل فريق البرج، لم ينجح في الاستمرار في تألّقه الذي بدأه الأسبوع الماضي أمام الأنصار، فتعثّر أمام التضامن صور على ملعب يحددون وتعادل معه 1-1. أضاف التضامن نقطة إلى رصيده بعد هدف علي عبد الله المبكر في الدقيقة الرابعة، لكنه لم ينجح في الحفاظ على تقدمه بعد أن عادل أبو بكر المل من ركلة جزاء قبل نهاية الشوط الأول، بعد خطأ تسبب به مدافع التضامن صور كاظم عطية على مهاجم البرج حسن مهنا.

مرّ الأسبوع الثاني بمعظمه على خير، وشهد غزارة تهديفية أكثر من الأسبوع الأول (11 هدفاً من دون لقاء العهد وشباب البرج، مقابل ثمانية أهدف في الأسبوع الأول). ويبقى أسبوع وحيد قبل توقف الدوري إفساحاً في المجال أمام استحقاق منتخب لبنان في التصفيات النهائية المؤهلة إلى كأس العالم في 7 و12 تشرين الأول. سيقام الأسبوع الثالث في عطلة نهاية الأسبوع وسيشهد مواجهات بين النجمة وشباب البرج، العهد مع البرج، شباب الساحل مع طرابلس، الأنصار مع سبورتينغ، الإخاء الأهلي عاليه مع الصفاء والتضامن صور مع الحكمة.

النصف الأول من الشوط الأول قبل أن تميل الكفة تدريجاً لصالح الأنصار.

في التوقيت عينه وعلى ملعب العهد، كان شباب الساحل يحقق نتيجة تاريخية على فريق الصفاء بخماسية نظيفة صادمة للصفاويين. الصفاء الذي نجح في معادلة النجمة في الأسبوع

كأس الاتحاد الآسيوي

العهد في مهمّة آسيويّة دفاعاً عن اللقب

لاعبو العهد خلال التمرين في البحرين (المنامة - حسن بحسوق)

ستكون العاصمة البحرينية المنامة محط اهتمام الجمهور اللبناني الكروي حين يحل فريق العهد ضيفاً على المحرق اليوم عند الساعة السادسة والربع بتوقيت بيروت في نصف نهائي منطقة غرب آسيا ضمن مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي. يحمل العهداويون آمال اللبنانيين في الاستمرار في المسابقة وإكمال مشوار الدفاع عن اللقب بعدما أصبح العهد سفير لبنان الوحيد في البطولة بعد خروج الأنصار، ممثل لبنان الثاني، من الدور الأول.

نصف نهائي من مباراة واحدة فقط يعني أن العهد لا يملك سوى خيار الفوز. التاريخ والأرقام إلى جانب بطل آسيا وممثل لبنان. فهي المواجهة الرابعة بين الفريقين، حيث فاز العهد في آخر ثلاث مواجهات، وفاز المحرق في الأولى في آذار من العام 2006 (2-0). ليس هذا فقط، بل إن المحرّق لم ينجح في تسجيل أي هدف في آخر مواجهتين. المواجهة الأخيرة بين الفريقين والتي كانت عام 2016 وأقصى فيها العهد المحرق من الدور ربع النهائي، كانت آخر ظهور للبحرينيين في الدور الإقصائي، وبالتالي سيسعون الى استغلال عاملي الأرض والجمهور للاستمرار ومواجهة الفائز من لقاء السلط الأردني والكويت الكويتي في نصف النهائي الثاني لمنطقة غرب آسيا.

العهد من جهته، يدخل إلى اللقاء بأرقام مميزة في سجلات الاتحاد الآسيوي. فهو لم يخسر في آخر 14 مباراة خاضها في كأس الاتحاد الآسيوي، كما أنه حافظ على شباكه نظيفة ثماني مرات في آخر عشر مباريات مع عدم تلقي مرماهم أكثر من هدف واحد في المباراتين الأخريين.

لكن جميع هذه الأرقام تتلاشى على أرض الملعب. فالتاريخ يبقى في السجلات ولاعبو العهد اليوم يكتبون تاريخاً جديداً في حال الفوز والتأهل إلى نهائي المنطقة.

أمس، انعقد الاجتماع الفني الذي يسبق المباراة، حيث أقيم في مقر الاتحاد البحريني لكرة القدم برئاسة مراقب المباراة العراقي جوفاند عبد الخالق، وحضره مقيّم الحكام السعودي عبد الرحمن الزيد، والمنسق الطبي، الإماراتي الدكتور احمد إبراهيم، والمنسق العام للمباراة، البحريني وليد أحمد، ومندوبو الفريقين.

وتقرر في الاجتماع أن يلعب العهد بلباسه الأساسي الأصفر الكامل مع حارس باللون الأسود الكامل. أما المحرق فسيلعب بطقمه الأساسي الأحمر الكامل مع حارس باللون الأخضر الكامل.

وتمّ إبلاغ الفريقين بموافقة الاتحاد الآسيوي على حضور الجمهور المباراة خاصها في كأس الاتحاد الآسيوي، كما أنه حافظ على شباكه نظيفة ثماني مرات في آخر عشر مباريات مع عدم تلقي مرماهم أكثر من هدف واحد في المباراتين الأخريين.

وتقرر في الاجتماع أن يلعب العهد بلباسه الأساسي الأصفر الكامل مع حارس باللون الأسود الكامل. أما المحرق فسيلعب بطقمه الأساسي الأحمر الكامل مع حارس باللون الأخضر الكامل.

وتمّ إبلاغ الفريقين بموافقة الاتحاد الآسيوي على حضور الجمهور المباراة، حيث أقيم في مقر الاتحاد البحريني لكرة القدم برئاسة مراقب المباراة العراقي جوفاند عبد الخالق، وحضره مقيّم

(ع. س.)

الكرة الصفراء

البرازيل «تقسو» على لبنان في كأس ديفيس

من منافسات يوم امس (وسام الطويك)

حسمت البرازيل مواجهتها مع لبنان بفوزها عليه (4-0) ضمن نهائي المجموعة العالمية الأولى لمسابقة كأس ديفيس، والذي استضافه الاتحاد اللبناني للتنس على الملعب الأول للنادي اللبناني للسيارات والسياحة بالكسليك على مدى يومين. وبعدما تقدّمت البرازيل (2-0) في اليوم الأول (أول من أمس السبت) بفوزها في اللقاءين الأول والثاني بفئة فردي الرجال، فازت في اليوم الثاني (أمس الأحد) في فئة زوجي الرجال، لتحسم مواجهتها مع لبنان. وقدم اللاعبون اللبنانيون أداء جيداً، بخاصة في فئة الزوجي، بعد أن خسر لبنان بشوط كسر التعادل «تاي بريك».

قدم اللاعبون اللبنانيون أداء جيداً في مباريات الزوجي

وفي اليوم الأول فاز أورلاندو لوز (مصنف 275 في الفردي و95 في الزوجي ورقم 2 في فريقه) على بنجامن حسن (مصنّف 420 في الفردي و735 في الزوجي والرقم 1 في الفريق اللبناني) بمجموعتين لصفر وبنتيجة (6-4) (6-4). وفي المباراة الثانية للفردي، فاز فيليبي ألفيس (مصنف 201 في الفردي و90 في الزوجي ورقم 1 في فريقه) على هادي حبيب (مصنف 772 في الفردي و1505 في الزوجي والرقم 2 في فريقه) بمجموعتين لصفر أيضاً وبنتيجة (6-1) (6-3).

أما في تفاصيل اليوم الثاني فقد أقيمت المباراة الأولى في زوجي الرجال وجمعت الثنائي اللبناني بنجامن حسن وهادي حبيب ضد الثنائي البرازيلي رافاييل ماتوس (مصنف 78 في الزوجي) ومرسيللو ديموليني (مصنف 51 في الزوجي. وبسط الثنائي البرازيلي السيطرة على المجموعة الأولى وانهيها (6-2). وشهدت المجموعة الثانية رد فعل من لبنان وفاز حسن وحبيب بنتيجة (6-3). وفي المجموعة الثالثة والحاسمة، تقدّم لبنان (4-2) و(5-4) لتتعادل الأرقام (5-5)، إلا أن البرازيليين حسما اللقاء لمصلحتهما بعد الفوز في المجموعة (7-5). بالتالي انتهى اللقاء بواقع (6-2) و(6-3) و(7-6).

وجمعت المباراة الرابعة البرازيلي ماتيوس دي الميدا (المصنف 334 في العالم والحائز على لقب دورة رولان غاروس الفرنسية لفئة الناشئين في عام 2019) واللبناني روي تابت وانتهت لمصلحة البرازيلي بمجموعتين لصفر (6-0) (6-1).

وبذلك فازت البرازيل بمواجهتها مع لبنان بتقدّمها (3-0) من أصل خمس مباريات ممكنة، وليبقى لبنان في المجموعة العالمية الأولى وتتأهل البرازيل.

تصفيات مونديال 2022

صلاح ضمن قائمة «الفراعنة»

أعلن الجهاز الفني للمنتخب المصري بقيادة المدرب الجديد البرتغالي كارلوس كيروش، عن القائمة المبدئية للاعبين المحترفين بالخارج الذين سيتم استدعاء عدد منهم للانضمام إلى معسكر المنتخب استعداداً لمباراتي ليبيا الشهر المقبل في التصفيات الأفريقية المؤهلة لكأس العالم قطر 2022.

وستعلن القائمة النهائية للمنتخب يوم 26 أيلول/سبتمبر الجاري، على أن ينتظم اللاعبون المحليون في معسكر مغلق بعد يومين استعداداً لخوض مباراة ليبيريا الودية في 30 من الشهر ذاته، من دون اللاعبين المحترفين بالخارج.

وتلعب لاحقاً مصر على أرضها ضد

ليبيا في الجولة الثالثة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر قبل أن تحل عليها ضيفة بعد ثلاثة أيام.

وهنا القائمة المبدئية: محمد صلاح (ليفربول الإنكليزي)، أحمد حجازي (الاتحاد السعودي)، أحمد حسن «كوكا» (كونيا سبور التركي)، محمد النني (أرسنال الإنكليزي)، مصطفى محمد (غلطة سراي التركي)، سامي مرسي (أيسوبتش الإنكليزي)، عمر مرموش (شتوتغارت الألماني)، أحمد ياسر ريان (ألتاي سبور التركي)، كريم حافظ (يني مالتيا التركي).

استراحة

كلمات متقاطعة 3839

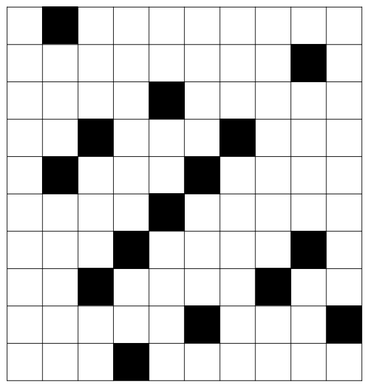

افقيا

1- ملامح الوجه ومحاسنه – 2- نظام التشريفات السياسية والعسكرية – 3- رقصة يونانية – نعلم – 4- من أسماء الأفعال ومعناه أسرع – ارتفع النبات – إسم موصول – 5- رجل دين – ما يعبده الوثنيّ – 6- عائلة رئيسة أرجنتينية – احد الأنبياء – 7- معلمّ- خلاف ظلام – 8- عملة آسيوية – رزانة وعظمة – ضعُف ورقّ – 9- بيت فخم واسع – عاصمة النيجر – 10- مدينة سورية – جزيرة إماراتية

عمودياً

1- نهر لبناني – 2- أغنية لفريد الأطرش – ضرب على آلة العود – 3- من رجال التوراة – سدّ القارورة – 4- رف من الطيور – أسطورة تدور أحداثها حول صندوق تخرج منه ويلات وشرور تخرّب العالم – 5- وقت وحين – في الشجر – 6- خنزير برّي – رشف الماء – وكالة أنباء عربية – 7- مواطن أوروبي – سقي النبات – 8- سكن الريح – قمر بالأجنبية – أمر فظيع – 9- إنتفاخ في الجلد – الإسم الأول الحقيقي لمارلين مونرو – 10- رئيس لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- بقدونس – دكا – 2- واحد – الشام – 3- صنم – بن – نبيّ – 4- لا – فريناون – 5- مايوت – 6- كريت – تفّ – 7- طز – نوح – روج – 8- رمس – رماح – 9- بأبار – قب – 10- بشير الثاني

عمودياً

1- بوصلة – طروب – 2- قانا – كرم – 3- دحم – مر – سبي – 4- ود – فاين – أر – 5- بريتوريا – 6- سانيو – حمال – 7- ت ت ت – إرث – 8- دشنا – فرح – 9- كابول – قن – 10- أمين – أجنبي

sudoku 3839

			9			4		2
9	6			5	8	1		
7					6	8		
	1			8			7	
	4		3		1		9	
	5			9			2	
			4					3
		5	7	1			8	6
1		2	8		9			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3838

9	3	8	7	2	4	6	5	1
7	6	1	5	3	9	8	4	2
2	4	5	8	1	6	9	3	7
5	7	3	1	8	2	4	9	6
8	2	4	9	6	3	1	7	5
1	9	6	4	5	7	2	8	3
6	5	2	3	9	8	7	1	4
3	8	7	2	4	1	5	6	9
4	1	9	6	7	5	3	2	8

مشاهير 3839

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي إنكليزي (1891-1974) حائز على جائزة نوبل لإكتشافه النيوترون. إنضم الى مشروع مانهاتن الذي طوّر القنابل الذريّة التي سقطت في اليابان

1+7+3+6+9+4 = من الحيوانات ■ 8+10+6+5 = تعمّر وتبني ■ 8+2+11 = ذكر الدجاج

حل الشبكة الماضية: **عفيفة اسكندر**

إعداد
نعوم مسعود

فلسطين

لا خاتمة سعيدة، كما كان متوقّعاً، في قضيّة الأسيرين المتحرّرين الأخيرين من سجن جلبوع، أيهم كممجي ومناضل نفيعات، اللذين أحدث اعتقالهما، أمس، صدمةً لدى كثيرين تحدّثوا عن عنصر المفاجأة الذي لجأ إليه العدوّ باقتحامه الحيّ الشرقي في جنين، بدلاً من مخيّمها، حيث كانت استعدادات المواجهة على أشدّها. مع هذا، لا تزال الآمال معلّقة على المقاومة التي وعدت، من جانبها، أن يكون الشابين، مع رفاقهما الأربعة، على رأس أيّ صفقة تبادل مع الاحتلال الإسرائيلي

مرجل جنين يغلي حرية الأسرى... وعد المقاومة

باشر العدوّ عمليته العسكرية بتسلّل وحدة مستعربين بمركبات مدنية ترافقها القوة الخاصة «يمام» (أ ف ب)

جنين- **الأخبار**

بعد 14 يوماً من الحرية والمطاردة، جنّدت فيها إسرائيل وحداتها الأمنية والعسكرية المختلفة، ونصبت مئات الحواجز، وتكبّدت خسائر مالية فادحة، اعتقلت الأسيرين المتحرّرَين الأخيرين من سجن جلبوع، أيهم كممجي ومناضل نفيعات. الفلسطينيون، من جانبهم، استيقظوا مصدومين ورافضين تصديق النبأ، فيما كانت الاشتباكات المسلّحة والمواجهات تنتشر في جنين انتشار النار في الهشيم، من دون أن يعرف أحد أن كممجي ونفيعات كانا هدف العملية الإسرائيلية. وبينما تتباهى المستويات السياسية والأمنية والعسكرية الإسرائيلية بتمكّنها من اعتقالهما، لا يزال المشهد، على الجهة المقابلة، ساخناً ومتوتّراً، لا سيما أن ظاهرة الاشتباك المسلّح في جنين ومخيّمها ليست مرتبطة فقط بمسألة محرّري النفق الستّة. وتفيد مصادر متطابقة، «الأخبار»، بأن عامل المفاجأة كان له الدور الحاسم في نجاح العملية العسكرية الإسرائيلية، والتي سارت بخلاف المتوقّع. فلمّا كان الجميع يتجهّز لعملية اقتحام واسعة تستهدف مخيّم جنين كونه معقل المسلّحين، إلّا أن الضربة الخاطفة استهدفت الحيّ الشرقي الذي يُعدّ منطقة غير محصّنة ومكشوفة أمنيّاً، على رغم بعشرات الآليات العسكرية من كل تخريجها كوكبة كبيرة من الشهداء والمقاومين خلال انتفاضة الأقصى.

وباشر العدوّ عمليته العسكرية بتسلّل وحدة مستعربين بمركبات مدنية ترافقها القوّة الخاصة، «يمام»، للحيّ الشرقي تحت جنح الظلام، فيما كان الوضع هادئاً على كل المحاور والمعسكرات والحواجز المحيطة بمدينة جنين. وبعد دقائق، بدا اشتباه مسلّح بين القوّة الخاصة والمقاومين عندما اكتشفوا حصارها لمنزل عائلة أبو جعفر، حيث كان كممجي ونفيعات يتحصّنان رفقة شابين، أحدهما من عائلة أبو جعفر، والآخر من عائلة سلامة. وسرعان ما هدّد العدو بنسف المنزل، دافعاً محاور جنين، وهو ما أحدث إرباكاً فلسطينياً، لتخطّي التوقّعات بوجود قرار باجتياح إسرائيلي كبير لعدّة مناطق، من بينها مخيّم جنين، لكن صحيفة «يديعوت أحرونوت» كشفت لاحقاً أن هذا الاقتحام الضخم هدف إلى تشتيت المقاومين الفلسطينيين، والتغطية على القوّة الإسرائيلية الخاصة، وتأمين انسحابها من الحي الشرقي بعد اعتقالها للمطاردَين نفيعات وكممجي، برفقة اثنين من مساعديهما. وتزامناً مع الاقتحام الضخم، فرض العدو طوقاً عسكرياً على الحيّ الذي تتواجد فيه قوّة «يمام»، محوّلاً مسار المواجهات إلى منطقة منزل المطاردَين وليس محيطه. في المقابل، سارع كممجي إلى التقاط هاتفٍ واتصل بوالده في مكالمة أخيرة استمرّت لثوان، قائلاً له: «أبوي، الجيش محاصرين الدار وبدّي أسلّم حالي عشان بدّيش حدا يتأذّى من أهل الدار». هكذا، أسدل الستار عن آخر فارسَين من فرسان نفق الحرية، ليعودا إلى السجون الإسرائيلية، بعدما حطّما قيودها بنفسيهما، في انتظار وفاء المقاومة بوعدها أن يكونا، مع رفاقهما الأربعة، على رأس أيّ صفقة تبادل مع العدوّ الإسرائيلي.

وفي تفاصيل ما جرى، دارت اشتباكات مسلّحة واسعة في عدّة مناطق، من بينها مكان تواجد القوّة الخاصة «يمام»، وتخلّلها إلقاء عبوات محلّية الصنع «أكواع» وزجاجات حارقة، ثم امتدّت المواجهات، أثناء انسحاب القوات الإسرائيلية المقتحمة، بعد اعتقالها الأربعة، ذهولَ عاشه الفلسطينيون الذين رفضوا تصديق خبر اعتقال المطاردَين. وبعد انسحاب جيش العدو من جنين، أصر مقاومون على ملاحقته عند دوّار الشهداء قرب بلدة قباطية جنوب جنين، مطلقين النار صوب آلياته، ثم فتح مسلّحون النار في اتجاه حاجز «دوتان» قرب بلدة يعبد جنوب جنين.

لماذا كان المشهد سريعاً وغير متوقع؟

فاجأت النهاية السريعة للمشهد الجميع، لكن المتفحّص للواقع يرى أن ما جرى ليس مستغرباً. ففي مدن ومناطق أخرى لا يكتشف الفلسطينيون وجود «المستعربين» أو القوات الخاصة الإسرائيلية، إلّا عند انسحابها أو بعد ذلك. لكن في جنين، حيث اشتبك المقاومون مع قوة «يمام» بعد دقائق من حصارها لمنزل المطاردَين، لعب عنصر المفاجأة دوراً حاسماً في المشهد، لا سيما أن أحداً لم يكن يعرف بمكان وجود نفيعات وكممجي، وما إذا كانا هدف الاقتحام، علماً أن مخيم جنين يبعد مسافة تبلغ نحو أربعة كيلومترات عن مكانهما. وأعطى العدد الضخم من الآليات العسكرية الإسرائيلية والجرافة، مؤشراً إلى وجود اقتحام شامل لجنين ومخيّمها، الأمر الذي دفع المقاومين إلى الاستعداد في المخيّم والتركيز على التجهيز فيه، وسط إغفال بقية المناطق كونها غير محصّنة أمنياً ويُستبعَد أن يقتحمها العدو. في الموازاة، يكشف الأسير أيهم كممجي، عبر محاميه، للمرّة الأولى، تفاصيل جديدة من مطاردته بعد انتزاع الفلسطينيون وجود «المستعربين» أو القوات الخاصة الإسرائيلية، إلّا عند انسحابها أو بعد ذلك. لكن في جنين، حيث اشتبك المقاومون مع قوة «يمام» بعد دقائق من حصارها لمنزل المطاردَين، لعب عنصر المفاجأة دوراً حاسماً في المشهد، لا سيما أن أحداً لم يكن يعرف بمكان وجود نفيعات وكممجي، وما إذا كانا هدف الاقتحام، علماً أن مخيم جنين يبعد مسافة تبلغ نحو أربعة كيلومترات عن مكانهما. وأعطى العدد الضخم من الآليات العسكرية الإسرائيلية والجرافة، مؤشراً إلى وجود اقتحام شامل لجنين ومخيّمها، الأمر الذي دفع المقاومين إلى الاستعداد في المخيّم والتركيز على التجهيز فيه، وسط إغفال بقية المناطق كونها غير محصّنة أمنياً ويُستبعَد أن يقتحمها العدو. في الموازاة، يكشف الأسير أيهم كممجي، عبر محاميه، للمرّة الأولى، تفاصيل جديدة من مطاردته بعد انتزاع

> **يبدو سيناريو التصعيد في جنين قائماً، وإن كان عبر عمليات عسكرية إسرائيلية خاطفة وبمركبات مدنية**

الحرية من سجن جلبوع، إذ يؤكد أن جيش الاحتلال أطلق النار عليه مرتين، في العفولة في الداخل المحتلّ، وقرب إحدى فتحات الجدار الفاصل في محيط قرية سالم غرب جنين. ويشير كممجي إلى أن أحد الجنود وقف فوق رأسه واستولى على أغراضه الشخصية، لكنه لم يلحظه، بينما كان مختبئاً مع رفيقه مناضل نفيعات بين الأعشاب في العفولة. كما ينقل المحامي عن كممجي، قوله، إنه كان موجوداً في مخيّم جنين منذ اليوم الثالث لحريته، ثم التقى مع مناضل بعد ستة أيام من تاريخ انتزاع الحرية، فيما يصف مشاعره عندما دخل محافظته جنين، بالقول: «عندما وصلت جنين، شعرت كأني وصلت الجنة، وكنت أتمنى أن أزور قبر أمي ولكن لم أستطع ذلك».

> **لا يعني اللقاء نهاية الخلافات حول الملفّات العالقة بين الدول الثلاث**

بهذه الخاتمة، طُويت صفحة أسرى نفق الحرية الستة خارج السجون بإعادة اعتقالهم، لكن مرجل جنين لا يزال يغلي، نظراً إلى أن فتائل التوتّر والتصعيد لم تنطفئ. وإذا كانت قضيّة الأسرى المطارَدين عاملاً بارزاً في تعزيز ظاهرة التعبئة الجماهيرية والاشتباك فيها، إلّا أن ثمّة عوامل أخرى تشي بتصعيد قادم، أبرزها استمرار وجود مقاومين، وتواصل فعاليات الإرباك الليلي قرب حاجز الجلمة. ويرى مراقبون أن العدو الإسرائيلي لن يترك هذه الظاهرة من دون معالجة، كون «التغافل عن وجود المقاومين قد يدفعهم إلى التصعيد ويمنحهم حرية أكبر في الحركة وتنفيذ عمليات متصاعدة بشكل أكبر». وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الاشتباك المسلّح وعودة المقاومين إلى الظهور في مخيّم جنين، ليست ولّيدة قضيّة نفق «جلبوع» بل سابقة لها.

وبناءً على ما سبق، يبدو سيناريو التصعيد قائماً، وإن كان عبر عمليات عسكرية إسرائيلية خاطفة وبمركبات مدنية، فيما ستكون مسألة اعتقال كممجي ونفيعات دافعاً للتوتر المضاعَف بدلاً من نزع فتيل التصعيد، إذ يشعر الفلسطينيون هنا في جنين بأنهم مقصَرون في حماية المطارَدين الاثنين على رغم عدم معرفتهما بوجودهما داخل مخيّم جنين ومن بعده في الحيّ الشرقي. ويُذكر أن مسؤولاً أمنياً إسرائيلياً صرّح لـ«القناة 12» العبرية، بأن مطاردة الأسرى الستة كانت استثنائية، واضطرّت العدو إلى حشد قوات ضخمة ومتنوعة بهدف الوصول إليهم و«استعادة شرف إسرائيل المفقود الذي تضرّر بعد عملية الهروب، واستعادة كبريائها بعدما تحوّلنا إلى أضحوكة أمام العالم». وبحسب القناة، تُعدّ تكلفة عملية مطاردة الأسرى الستة من بين الأعلى التي تكبّدتها إسرائيل منذ عام 1948، إذ تجاوزت الـ100 مليون شيقل، فيما قدّر مسؤول أمني إسرائيلي، في حديثه لنفس القناة، التكاليف اليومية لعملية البحث عن كممجي ونفيعات، بـ10 إلى 20 مليون شيقل.

تقرير

التحوّلات تؤرّق حكّام الخليج: معاً في «السراء والضراء»

العازوم الأول في الثلاثي، هو ابن سلمان الذي مازال يتعيّن عليه قطع مرحلة انتقالية قبل وراثة أبيه (أ ف ب)

حسين إبراهيم

ليس التغيير الذي يعصف بالخليج، هذه الأيام، بسيطاً مثل بساطة الملابس «السبور» التي ارتداها محمد بن سلمان وتميم بن حمد وطحنون بن زايد في لقائهم الثلاثي في منتجع سعودي على البحر الأحمر الأسبوع الماضي، علماً أنّ الرجال الثلاثة حاولوا إضفاء الطابع المريح على علاقات دولهم التي عاشت، حتى الأمس القريب، أزمة طاحنة كادت تفجّر الخليج بأكمله، ما يجمع الثلاثة تحدّيات داخلية لكل منهم، في عالم لم يَعُد من الممكن العيش فيه وفق قواعد الماضي، القائمة على «المُونة» والإرضاء (الرشوة)، ولا عادت الأنظمة التي أصابها الترهّل قادرة على الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للناس، إنْ في الاقتصاد أو في السياسة. فلا تكفي الثروة وحدها لحلّ هذه المشكلة، خاصة وأنها موزّعة توزيعاً ظالماً على الشرائح الأوسع منهم. وحتى عندما تبحث هذه الأنظمة عن مواقع نفوذ لها في الخارج، فلإضفاء مغزى على وجودها تستخدمه في الداخل، كون هذه الأنظمة قائمة أصلاً نتيجة علاقاتها بالخارج.

أنظمة الخليج، بلا استثناء، تقف أمام استحقاقات كبرى باتت تطرح عليها أسئلة لَمّا تعثر على أجوبة عليها بعد، خلْفها التغير الجذري في السياسة الأميركية تجاهها. تأخذ حماية هذه الأنظمة مرتبة متأخّرة في هذه السياسة عمّا كانت عليه سابقاً. وصار يتعيّن عليها التكيّف مع غياب المظلّة السياسية ـ الأمنية الأميركية، ما يعني أنها ستخضع، للمرّة الأولى في تاريخها لقانون الجاذبية. فالأنظمة هذه، لم يسبق لها العيش بقوّتها الذاتية منذ توليها الحكم مع نشوء الدول التي تحكمها، برعاية بريطانية. وربّما هذا ما حدا باحد منظّري نظام ابن سلمان تركي الفيصل إلى استجداء الأميركيين إبقاء تلك المظلّة فوق المملكة، بعد سحب دفعة من صواريخ «الباتريوت» قبل أسابيع قليلة، قائلاً إن المملكة «تريد الاطمئنان». لكن ليس الجميع في نظام ابن سلمان يشاركون الفيصل الرأي، فكثير من أفراد حاشية وليّ العهد، ولا سيما أولئك الذين وسّمتهم إدارة جو بايدن بالمارقين لتورّطهم في قتل جمال خاشقجي، يدفعون الأخير إلى سبر خيارات أخرى، من مثل الانفتاح على القوى العالمية والإقليمية الكبرى، بعيداً من الولايات المتحدة. حتى إنهم يحاولون اللعب على التناقضات بين واشنطن وحلفائها، كما أظهر التهليل السعودي للغضب الفرنسي على الولايات المتحدة، بعد إعلان تحالف «أوكوس» بينها وبين كل من بريطانيا وأستراليا.

الملزوم الأوّل في الثلاثي، هو ابن سلمان الذي ما زال يتعيّن عليه قطع مرحلة انتقالية قبل وراثة أبيه، في ظلّ استهداف أميركي يتعرّض له على المستوى الشخصي، يصل إلى حدّ مقاطعة السعودية على مستوى زيارات المسؤولين من وزير فما فوق، منذ تولي إدارة بايدن السلطة. وولي العهد يسعى إلى فكّ الحصار الأميركي عنه، من طريق فتح خيارات أخرى، منها التفاوض مع إيران، وتوقيع اتفاقات عسكرية مع روسيا والتقرّب من الصين التي تطمح إلى أن تكون السعودية شريكاً أساسياً لها، لحاجتها الماسة إلى النفط. لكنه محاصَر أيضاً من معارضة داخلية متزايدة، يسبّبها التململ من الأوضاع الاقتصادية الصعبة والضرائب المرتفعة، والاحتقان الذي يؤدي إليه التعامل مع المعارضين السياسيين الموزعين بين السجون والمنافي.

الملزوم الثاني، هو نظام أبناء زايد الضائع بين الخيارات. فقد بالغ في الرهان على إسرائيل لتعويض التغيير في السياسة الأميركية، فإذا بهذا الرهان يرتدّ عليه، معمّقاً الهوة بينه وبين مواطنيه من جهة، وبين إمارات الدولة من جهة ثانية، حيث تختلف أبو ظبي ودبي، مع بعض الإمارات التي يعارض حكّامها سياسة التطبيع، أبو ظبي، إضافة إلى مشكلتها المعروفة مع الدوحة بسبب دعم الأخيرة لـ«الإخوان المسلمين»، وحساسيّة نظامها إزاء هذا الملفّ، تواجه أزمة دور مع الرياض، أساسها سعي ابن سلمان إلى استنساخ نموذج دبي ونقله إلى المملكة عبر مدن مثل نيوم، وإجراءات مثل فرض نقل المقرّات الرئيسة للشركات التي تعمل في السعودية إلى المملكة.

أما بالنسبة إلى تميم، وعلى رغم أنه يتمتّع بمرونة أكبر من نظيريه في السعودية والإمارات، ولديه تنويعة من الخيارات أكبر بكثير من تلك التي لديهما، سواء في ما يتعلّق بالعلاقة مع الأميركيين، أو مع القوى الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط، كإيران وتركيا، وصولاً إلى حركة «طالبان»، إلّا أن ذلك لا يعني أن الأسرة الحاكمة في قطر لم تعِش القلق نفسه الذي تعيشه أسر الحكم الأخرى. والانتخابات التي ستُجرى في هذا البلد، في الثاني من تشرين الأوّل المقبل، تؤكّد هذه المقولة لا تنفيها. فهي انتخابات قاصرة عن أن تكون ديموقراطية، ويمكن أكثر وضعها في خانة تجمع بين الفولكلور الديمقراطي والمشاركة الشعبية المحدودة، خاصّة أن قبائل مثل آل مرة وغيرها تشعر بأنها ظُلمت جرّاء قانون الانتخابات الذي يقصر حقّ الترشح على القطريين «الأصليين»، أي أحفاد المواطنين الحاصلين على الجنسية قبل عام 1932، ويحرم قطريين آخرين من حقّ الترشّح، وفئة ثالثة من حقّي الترشّح والتصويت معاً. والمجتمع القطري منقسم سياسياً إلى قسمين، أحدهما مع السعودية، مثل بعض القبائل المتضرّرة من حكم آل ثاني، والآخر ضدّها، ويمثّل بشكل أساسي أنصار الأمير، وهي الصبغة السياسية الوحيدة الظاهرة حتى الآن للتنافس في الانتخابات القطرية. لذا، فإن تحسين العلاقة مع السعودية يخفّف الاحتقانات القبلية في قطر، والتي زادت منها الانتخابات، فضلاً عن «كفّ شرّ» ابن سلمان الذي أوصل الأزمة إلى حافّة التدخل العسكري لإطاحة تميم، لولا أن جرى الضغط على دونالد ترامب لمنع حليفه السعودي من المضيّ في تلك المغامرة، هذا فضلاً عن تجربة حصار السنوات الأربع المرّة التي عاشتها قطر.

لا يعني اللقاء نهاية الخلافات حول الملفّات العالقة بين الدول الثلاث. فهذا النوع من الاجتماعات يصلح أكثر لبحث هموم مشتركة تتعلّق بمستقبل أنظمة الحُكم، وكيف يمكنها أن تتبادل المساعدة في حماية نفسها، وهي مرنة بما يكفي لفعل ذلك، فالخلافات ليست عقائدية، وليست نهائية، وإنما هي صراع على النفوذ. أكثر من ذلك، يمكن هذه الدول أن تواجه تهديدات حدودية تنطوي على خطر تفكّكها، وهذا صنو التهديد للأنظمة المرتبط مصيرها ارتباطاً وثيقاً بتلك الحدود. وعليه قد يجد الثلاثة الكثير مما يجمعهم، بعدما فرّقتهم عداوات الأمس.

المعارضة الحقيقية في الخليج، هي «الإخوان»، والسلف، بشقّيهم الجهادي وغير الجهادي، وقطر لا تواجه خطراً فورياً من مثل هذه المعارضات، لكنها ليست في مأمن منها بالكامل. وإذا كان لقطر فضل على «الإخوان» وبحدّ أقلّ على السلف من خلال حماية رموزهم ودعمهم سياسياً ومادياً، وحتى بالسلاح في حالات معيّنة، فهذا لا يعني أن الدوحة ستتمكّن من حماية جملة مفارقات، من بينها الجمْع بين استضافة أكبر قاعدة للقيادة الأميركية الوسطى خارج الولايات المتحدة، وبين العلاقة مع قوى تعتبر الولايات المتحدة عدوّاً. فهل تستطيع الدوحة التي دعمت المعارضة السورية، ومنها التابعة لتنظيم «القاعدة» بالسلاح، أن تقدّم رصاصة واحدة لحركة «حماس»؟

تقرير يتحيّن الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، الوقت المناسب للاستثمار في الخلاف الأميركي - الفرنسي، ظنّاً منه أن من شأن هذا التطوّر أن يفتح الباب أمام تحسين علاقات بلاده المتراجعة مع الولايات المتحدة. وأن يرجّح «الثقل» التركي على الفرنسي. وفي ضوء التطوّرات المتسارعة، ستحثّ تركيا الخطى في اتجاه إعادة التموضع «أطلسياً» بعد انضمام إيران رسمياً إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» التي لوّح اردوغان مراراً باحتمال اللجوء إليها فيما تشهد العلاقات التركية - الروسية توتّراً ضمنياً يُحتمل أن يتصاعد في حال قرّرت موسكو إطلاق عملية عسكرية في إدلب

تركيا تتموضع «أطلسياً»... لملء «الفراغ» الفرنسي

محمد نور الدين

احتدمت التطوّرات التي تثير اهتمام تركيا في الآونة الأخيرة، وتلك التي تنتظرها في الأيام المقبلة، إذ تأتي مشاركة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في وقت مناسب لعقْد اجتماع بينه وبين الرئيس الأميركي، جو بايدن، لمحاولة وضْع أسس منقّحة للعلاقات الثنائية في ضوء المتغيّرات الحاصلة. فقد شهد العالم، في اليومين الأخيرين، تطوّرين مهمّين: تمثّل الأوّل في انضمام إيران إلى «منظمة شنغهاي للتعاون»، في تطوّر تعتبر تركيا معنيّة به نظراً إلى أن أردوغان نفْسه لوّح - في أوقات التوتّر مع واشنطن - بإمكانية طلب الانضمام إلى هذا الحلف. ولا شكّ في أن منظمة نواتها الصلبة الصين وروسيا - والآن إيران - ومعروفة بعدائها للولايات المتحدة، ليست من النوع الذي تسلّم له الأخيرة، بل ستسعى على الدوام إلى إضعافها. لذا، تعرف أميركا أن طلب تركيا الانضمام إلى المنظمة لا يعدو كونه تهديداً في إطار الكباش الثنائي من وقت إلى آخر، فكيف إذا أصبحت إيران الآن عضواً كاملاً فيها؟ يمكن هذا التطوّر أن يدفع تركيا إلى حثّ خطاها للعودة إلى قواعدها «الأطلسية» التي لن تنفكّ عنها تحت أيّ ظرف من الظروف. أمّا التطوّر الثاني، فهو ما اعتبرته فرنسا تحقيراً وخيانةً لها من جانب الولايات المتحدة التي ضغطت على كانبيرا لتفسخ عقد بيع غواصات نووية لباريس. وأنقرة التي تنظر إلى هذه الحادثة بقلق، وما يمكن واشنطن أن تفعله تجاه «حلفائها»، ستسعى إلى إعادة النظر في بعض سلوكياتها «الأطلسية»، خصوصاً في اتجاه التقارب مع أميركا وعدم استثارة جو بايدن. ولعلّ تركيا ستحاول الإيحاء للولايات المتحدة بأن خسارتها لفرنسا - وهذا بات وارداً - لن تؤثّر كثيراً في «حلف شمال الأطلسي» في ظلّ استعدادها الدائم للتعويض في أكثر من مجال، ما من شأنه أن يريح الأميركيين وأردوغان الباحث منذ وصول بايدن إلى البيت الأبيض عن أفضل السبل لاسترضائه. كذلك، فإن تركيا التي دخلت في صدامات سياسية وكادت أن تكون أمنية مع فرنسا في ليبيا وشرق المتوسط، ستكون مهلّلة لهذا الشرخ بين واشنطن وبين خصم مباشر هو باريس، فيرجّح الثقل التركي على الفرنسي في أكثر من مكان، وبدعم أميركي.

وما قد يحثّ أردوغان على توسيع انفتاحه على واشنطن، هو التوتّر الضمني الذي تمرّ به العلاقات التركية - الروسية، لا سيما في الملفّ السوري. فتركيا تنظر بريبة إلى محاولات العمل العسكري ضدّ إدلب من جانب الجيش السوري مدعوماً من روسيا، باعتباره تهديداً لأمنها القومي، لا سيما أنه سيجرّ إلى أزمة لجوء جديدة، فضلاً عن أن أيّ عمل عسكري متمادٍ ضدّ إدلب سيرغم تركيا على التدخّل ومحاولة منع تحقيق الجيش السوري - ومن ورائه روسيا - أيّ انتصار ملموس. ولهذا، ستتركّز زيارة أردوغان، المرتقبة، في نهاية الشهر الجاري، إلى موسكو على معالجة هذه التحديات. ويأتي ذلك للمفارقة، في ظلّ إعلان روسيا قرب تسليم تركيا الدفعة الثانية من صواريخ «أس-400»، وهو ما نفته أنقرة، معتبرة أنه من السابق لأوانه الانتقال إلى الخطوة الثانية. ويمكن التطور الآنف أن يدفع أردوغان إلى تكثيف جهود جعل العلاقات مع واشنطن أكثر انتظاماً ووضوحاً. ولا شكّ في أن مثل هذه الرغبة التركية في علاقات سوية مع أميركا ليست ممهّدة طريقها بما يشتهي الأتراك. فالعلاقات دونها العديد من المشكلات المعروفة للجميع. وقد عكس وزير الدفاع التركي، خلوصي أقار، في حوار مع صحيفة «حرييت»، بعض جوانبها؛ إذ يقول أقار إن العلاقات بين البلدين، منذ تسلّم بايدن السلطة «على الأقلّ لم تشهد تراجعاً». والموضوع الرئيس في الفترة الماضية بين الطرفين كان احتمال تشغيل تركيا لمطار كابول، وفق الناطق الذي أضاف أن المشهد الذي كانت ستكون عليه العلاقات الأميركية – التركية مرتبط بما ستؤول إليه مسألة تشغيل الأتراك للمطار. لكن حصل ما حصل من سيطرة حركة «طالبان» السريعة على كابول واستسلام الجيش الأفغاني، ما أدى إلى سقوط الرهان على مسألة تشغيل تركيا المطار من أن يكون محدّداً لمستقبل العلاقات بين الطرفين. مع ذلك، يقول أقار إن «تركيا، تحت قيادة أردوغان، هي قوّة إقليمية توسّع مع كل يوم يمرّ مجالات نفوذها وتأثيرها. وتركيا بنظر الولايات المتحدة حليف قوي ومؤثّر وموثوق. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تتواجد في جغرافيا الشرق الأوسط، فعليها التعاون مع تركيا». وإذ يقدّم أقار أوراق اعتماد تركيا كحليف موثوق في المنطقة، فإنه يقول إن «التعاون كان تامّاً في كل المجالات إلى أن غيّرت أميركا، في عام 2015، موقفها، وقرّرت التعاون مع قوات حماية الشعب الكردية. كما رفضت أميركا طلب تركيا التعاون لضرب داعش في الرقة. وآخر نموذج هو رفض أميركا التعاون مع تركيا في ليبيا، ورأينا ما الذي حصل». ويرى سادات إرغين، الكاتب في «حرييت»، أن الذي حصل هو تصاعد موجات الهجرة وارتفاع مستوى التوتّر وتمدُّد روسيا إلى سوريا والبحر المتوسط وإقامة قواعد بحرية وبرية وجوية لها في سوريا، وسط تمدّدها أيضاً في ليبيا. ويعدّد أقار أولويات الخلاف مع أميركا بالقول إن الخلاف على صواريخ «أس-400» وطائرات «أف-35» يمكن أن يُحلّ. لكن الخلاف على قوات «حماية الشعب» عميق وجدّي، داعياً واشنطن إلى إدراج هذه المجموعة في لوائح الإرهاب، كونها جزءاً من «حزب العمال الكردستاني». أمّا «إذا قال الأميركيون لا، هذه القوات لا تتبع حزب العمّال، فهذا يعني احتقاراً لعقلنا. على أميركا أن تقطع صلتها بالقوات الكردية وتوقف إرسال شحنات الأسلحة إليهم». وتبدي تركيا انزعاجها من تأكيد وفد أميركي للأكراد في سوريا، أن الولايات المتحدة لن تتخلّى عنهم. ويقول أقار إن الخطوة الأفضل التي يمكن أميركا أن تبادر إليها هي «أن تتحرّك كأميركا»، وأن «تنظر إلى الموضوع من زاوية أوسع، ومن منطلق أن تركيا حليف تحتاج إليه في كل المنطقة ولم تقصّر في شيء ووفّينا بكل التزاماتنا»، آملاً في أن ينعكس التعاون سابقاً حول مطار كابول إيجاباً على صورة تركيا في واشنطن. وجدّد أقار اقتراح تركيا بالنسبة إلى صواريخ «أس-400» بأن لا تستخدم إلّا في التدريبات تماماً مثل صواريخ «أس-300» الروسية في جزيرة كريت اليونانية. وعلى صلة بموضوعات تمسّ الأمن القومي السوري، ذكرت صحيفة «حرييت» أن الجدار الإسمنتي بين تركيا وسوريا بات يغطي 854 كيلومتراً من أصل 911 كيلومتراً (طول الحدود مع سوريا). وبالنسبة إلى إيران، فقد اكتمل إنجاز ثلثَي الجدار العازل على الحدود البالغ طولها 560 كيلومتراً، علماً أن وزير الدفاع التركي قام بزيارة إلى الحدود التركية - السورية قبل أيام. ويتطرّق برهان الدين دوران، الخبير المقرّب من أردوغان، إلى مسألة العلاقات مع سوريا، فيقول إن لتركيا هدفين في هذا البلد، وهما: عودة اللاجئين بشكل مشرّف إلى بلادهم، ومنع القوات الكردية من تشكيل «كيان إرهابي».

سيرغم أيّ عمل عسكري متمادٍ ضدّ إدلب تركيا على التدخّل (الأناضول)

بايدن يبادر

في ضوء الخلاف الناشب بين الولايات المتحدة وفرنسا على خلفية إلغاء كانبيرا، بدفع من واشنطن، صفقة الغوّاصات النوويّة التي وقعتها مع باريس، بادر الرئيس الأميركي، جو بايدن، أمس، إلى طلب التحدّث إلى نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون في الأيام المقبلة، سعياً إلى التخفيف من حدّة التوتّر.

في المقابل، رفض رئيس الوزراء الأسترالي، سكوت موريسون، أمس، الاتهامات الفرنسية لبلاده بـ«الكذب» في شأن خططها لإلغاء عقد شراء غواصات فرنسية، مشيراً إلى أنه طرح مخاوف كانبيرا حيال الصفقة قبل أشهر. وقال موريسون إنه يعتقد أن «الفرنسيين كان لديهم جميع الأسباب ليعرفوا أن مخاوف جدّية وعميقة راودتنا بأن الإمكانات التي تملكها غواصات من فئة أتاك، لن تتوافق مع مصالحنا الاستراتيجية وأوضحنا بشكل تام أننا سنتّخذ قراراً مبنياً على مصلحتنا الوطنية». وفيما أشار إلى أنه يتفهّم خيبة أمل فرنسا، أضاف: «لست نادماً على قرار تفضيل مصلحة أستراليا الوطنية ولن أندم إطلاقاً عليه».

(الأخبار)

مصر

السيسي يعزّز «أسطوله»... بطائرة جديدة

القاهرة ــ الأخبار

بعد أيام قليلة من دعوة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، رئيس الحكومة ووزرائها، إلى جمع مزيد من الأموال لمصلحة «صندوق تحيا مصر»، الذي فشل، منذ إطلاقه، في جمع الـ 100 مليار جنيه الموعودة نتيجة نقص التبرعات والتمويل، كانت الرئاسة المصرية تعمل على إتمام صفقة لشراء طائرة رئاسية جديدة تتجاوز قيمتها 400 مليون دولار، مع اقتراب خروج الطائرة الرئاسية من الخدمة بعد 25 عاماً من بدء تشغيلها في عام 1995. ولم يُكشف النقاب عن طريقة تمويل ثمن الطائرة التي ستكون بمثابة قصر الرئيس الطائر، وأحدث ما يمتلكه بعد القصور الرئاسية التي شيّدها في السنوات القليلة الماضية، وكلّفت مليارات الجنيهات. وبحسب البروتوكول الأمني المتّبع منذ عقود، يكون للرئاسة المصرية طائرتان من الطراز نفسه، وبالمواصفات نفسها، ما يعني أن بإمكان الرئاسة شراء طائرة أخرى من طراز «B747-8» المعروفة باسم «جامبو جيت». وفي حال الالتزام بالبروتوكول الأمني، سيبلغ ثمن الطائرتين أكثر من 800 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 13 مليار جنيه مصري (نحو 13% من الأموال التي أُنفقت لدعم الاقتصاد خلال فترة وباء «كورونا»، وهو ما يعادل نحو ربع الدعم التمويني المنسوي للمواطنين خارج منظومة دعم الخبز).

الإعلان عن الطائرة العائدة ملكيّتها لشركة «لوفتهانزا» التي عرضتها للبيع قبل عامين بسبب عدم جدوى تشغيلها تجارياً، خرج من ألمانيا، فيما سيتمّ اختيار فريق مدرّب بعناية لقيادتها، كونها تختلف عن طائرة «إيرباص» الرئاسية الحالية. وسيستغرق وصول الطائرة الجديدة إلى مطار القاهرة، عدّة أسابيع، إذ تحتاج إلى تجهيزات من الداخل، تجرى في الولايات المتحدة حالياً، لتضمّ قاعة اجتماعات ومطعماً وغيرهما من المستلزمات الفنيّة التي تحتاج إليها الجولات الرئاسية، فضلاً عن حاجتها إلى عملية صيانة دورية يُتوقّع أن تكون تكلفتها مرتفعة، في ظلّ ارتفاع أسعار قطع الغيار الخاصة بالطائرة. ويفيد مصدر في رئاسة الجمهورية المصرية، «الأخبار»، بأن الطائرة الجديدة ستحطّ في مطار القاهرة خلال أسابيع قليلة، بعد الانتهاء من تجهيزها من الداخل، لتصبح جاهزة لنقل الرئيس والحكومة، مع تخصيص مكان للحراسة التي ترافق رئيس الجمهورية في رحلاته. ووفق المصدر، هناك تعليمات صادرة للإعلام المصري بتجاهل المسألة بشكل كامل وعدم التعليق عليها نهائياً، فيما تجري صياغة ردّ دبلوماسي للرئيس المصري في حال سؤاله عن الطائرة خلال لقاء إعلامي يُتوقّع أن يجريه على هامش مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

> هناك تعليمات صادرة للإعلام المصري بتجاهل المسألة بشكل كامل وعدم التعليق عليها نهائياً

وجرى إبرام الصفقة التي بدأ التفاوض في شأنها بداية العام الجاري، فيما يُعتقد بأن الرئاسة تجري مفاوضات لصفقة مماثلة على طائرة أخرى مع إحدى الدول الآسيوية التي تمتلكها ولا تستخدمها، علماً بأن تفاصيل السداد المالي لقيمة الطائرة لم تكشف بعد. والطائرة الجديدة هي أحدث صفقات الطائرات الرئاسية، بعد نحو خمس سنوات من صفقة طائرات صغيرة فخمة، وعددها 7، وصلت إلى مصر من شركة «داسو» الفرنسية، وتنتمي إلى طراز «فالكون 7x»، بقيمة تُقدّر بحوالى 300 مليون يورو للطائرة الواحدة.

يُعتقد بأن الرئاسة تجري مفاوضات لصفقة مماثلة على طائرة أخرى مع إحدى الدول الآسيوية (من الويب)

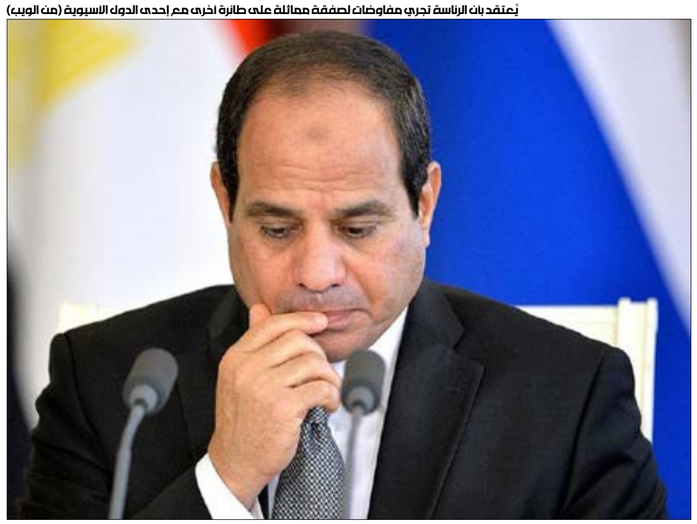

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

وفيات

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي، صدق الله العلي العظيم.
إنا لله وإنا إليه راجعون، انتقلت إلى رحمة الله تعالى المرحومة
الحاجة منار علي نعمة
زوجة الحاج كامل حسن وهبي
التي وافتها المنية في صباح يوم الثلاثاء الواقع في 7 صفر 1442 الموافق 14 أيلول 2021.
أشقاؤها: المرحوم موسى، المرحومة خديجة زوجة المرحوم علي وزنة، المرحومة زينب زوجة المرحوم علي شوربا وشقيقها محمد، والحاجة نعمات زوجة المرحوم أحمد شعيتو.
أولادها الحاج كمال، الدكتور حسن، الحاج حسين، الحاج علي والحاج بلال
بناتها: الحاجة الهام زوجة نزيه دبوق، الحاجة هيام زوجة حسين شوربا، الحاجة أمال زوجة شوقي نعمة، هويدا زوجة المهندس حسن وهبي وسماح زوجة الدكتور محمد كلاكش.
وعموم آل وهبي، نعمة، شوربا، شعيتو، وزنة، دبوق، كلاكش، عباس، حاطوم، حدرج وداغر وأقرباؤهم وأنسباؤهم في محرونة.
تقبل التعازي في جمعية التخصص والتوجه العلمي، رملة البيضاء نهار الثلاثاء الواقع في 21 أيلول من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة عصراً.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
آل الفقيدة
إنا لله وإنا إليه راجعون

THE PRIVATE CLUB S.A.L

دعوة إلى جمعيّة عموميّة غير عاديّة
يسرّ مجلس إدارة شركة "النادي الخاصّ" ش.م.ل. دعوة المساهمين
الى حضور الجمعية العمومية الغير العادية التي ستعقد عند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠٢١/١٠/١٤ في مركز الشركة الكائن في حي سيتي راما- الدكوانة، لدرس وإقرار جدول الأعمال الآتي:
١ - زيادة رأسمال شركة النادي الخاص ش.م.ل.
٢- أمور أخرى.
شركة النادي الخاص ش.م.ل
رئيس مجلس الادارة - سامية منصور

لإعلاناتكم المبوبة
في الأخبار
01-759500 71-513571
كل 4 أسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر إضافي
20.000
ليرة لبنانية

سينما

منيه عقل: «كوستا براڤا» لعيون السجادة الحمراء!

شفيق طبارة

استلقت ثريا (نادين لبكي) مع ابنتيها ريم (جيانا رستم، سيبانا رستم) وتالا (ناديا شربل) في الفراش قبل النوم. طلبت تالا من والدتها أن تخبرهما كيف التقت بوالدهما وليد (صالح بكري) ووقعت في غرامه. ولأنّ ريم لم تكن تريد أن تسمع القصة، قالت ثريا إنها ستخبرهما نصف القصة فقط، وهكذا فعلت. كذلك فعلت المخرجة اللبنانية منيه عقل في باكورتها الروائية «كوستا براڤا» (2021 ـ إخراج منيه عقل، كتابتها بالتعاون مع كلارا روكي). أخبرتنا نصف الحدوتة، بل قلّ ربعها. منذ بداية الفيلم، نشعر أنّ هناك شيئاً ناقصاً، ربما سنكتشفه مع توالي الأحداث. لكن الفيلم ينتهي بإحساس النقصان نفسه. ما هو مفقود في «كوستا براڤا» هو القصة بحد ذاتها: السيناريو، الحوارات، المشاهد، الأحداث، المكان، الشخصيات... كل شيء مختزل. باختصار، «كوستا براڤا» فيلم غير مكتمل.

نعيش مع عائلة بدري طوال الفيلم في بيتها الذي بنته على قمة جبل في قرية ما في لبنان. انتقلت العائلة منذ ثماني سنوات إلى هذا البيت الجبلي بعيداً عن بيروت وتلوثها وحالة الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تنهشها. تعيش الأسرة نمط حياة بيئياً في بيت ومنطقة مسالمة. بعد فترة، تقرّر الدولة بناء مكبّ للنفايات أسمته «مطمر كوستا براڤا»، في أرض ملاصقة لأرض عائلة بدري،

> لا يعرف الفيلم أي شيء عن مشاكل لبنان، حتى إنه خارج الزمان والمكان

اشترتها من عليا (يمنى مروان) شقيقة وليد المقيمة في كولومبيا. بخلاف ما صرّح به المسؤولون بأنّ المطمر صحي وبيئي ومطابق للمعايير العالمية، نُقلت نفايات المدينة إلى هذه الأرض وبدأت بالتصاعد والنمو حتى وصلت إلى حدود بيت العائلة. في الوقت نفسه، تتصاعد المشاكل والتوترات داخل البيت، بسبب المطمر والتمزّق بين قرار المقاومة أو الرحيل والخلافات الأسرية الخاصة.

تعيش العائلة تحت سقف واحد مع أب متسلط وأم غير مبالية، وزينة (ليليان شكر خوري) الجدة المريضة، بينما عيونهم شاخصة صوب المدينة، صوب وهم الحرية. هم تواقون إليها ولكنهم يخافونها في الوقت نفسه. المستقبل المجهول، التصادمات الأسرية، التنافس الطفولي، القلق الوجودي، الكبت الجنسي، الظلم الاجتماعي... كلها أفكار حاولت منيه عقل حشوها في الفيلم لكنّ الأمر انتهى بها بعدم التعمّق في أي قضية منها. في المجمل، مشاكل شخصيات الفيلم هي نتيجة الهروب من مواجهة حقيقة كل فرد والبوح بها، وهذا نفسه مشكلة الشريط الأساسية. فعقل لا تبوح بشيء، وفيلمها مليء بـ«لماذا؟» و«أين؟».

طوال مدة الشريط، نسأل أنفسنا: لماذا تتصرف الشخصيات على هذا النحو؟ لا شيء مفهوماً. ليس لأنّ عقل قررت ـ في خيار فنّي ـ الذهاب إلى الغموض والرمزية، بل لأنّ السيناريو قضى ذلك، بدون سبب مقنع يقدّمه لنا. نتصارع مع الشخصيات لنحاول فهمها أو مساعدتها لفهم نفسها. رمتنا عقل في المجهول، في منطقة بعيدة لا نعرف عنها ولا عن موقعها الجغرافي شيئاً، ومع شخصيات لا نعرف ذرة عن خلفيتها وتاريخها. نعرف فقط أن ثريا كانت فنانة ذات شعبية كبيرة وأن العائلة تعيش اليوم في هذا البيت، والسبب هو «حرقوا دينتا» (قالتها ثريا لابنتيها). هناك خوف كبير من بيروت، خصوصاً بالنسبة إلى وليد لا نعرف أساسه، ولا نعرف لماذا تركت ثريا الغناء وانعزلت مع ابنتيها وزوجها. كل شيء في الشريط بدون خلفيات. مشاكل الشخصيات النفسية لا أساس علمياً لها، ولا هي تحاول معالجتها. مثلاً، ريم البنت الصغيرة المصابة بالوسواس القهري، مهووسة بعدّ الأرقام، لكننا لا نعرف سبب إصابتها بهذا الاضطراب، ولا كيفية معالجة الأسرة له، بل إنّ الأخيرة تبدو لا مبالية من الأساس. لا نقول هذا طلباً للتفسير، فالسينما لا تحتاج إلى تفسير ولكنها تحتاج إلى الحد الأدنى من الأدلة المُقنعة التي تجعلنا ندرك حقيقة شيء ما. ولا بأس بالرمزية، التي تعدّ من أساسات العمل السينمائي، لكن لا يمكن إدخال الرمزية في كل مشاهد فيلم مبني أصلاً على الواقعية.

نادين لبكي وصالح بكري في مشهد من الشريط

أعظم مساعد للإخراج والسيناريو هو عقل المشاهد الذي يجدر تحفيزه لسد الثغرات التي يتركها المخرج بدون تفسير، ما يولّد إثارة وترقباً وتساؤلات وبالتالي متعة. منية عقل تركت كل شيء بدون تفسير. لعلّه كان من الأجدى أن نتسلّم كتيباً قبل مشاهدة العمل، يفسر لنا كل ما يجري في مشاهد الفيلم، ويعطي بعض الخلفيات التاريخية عن الشخصيات. حاولت عقل «ترطيب» الأجواء بنكات وفكاهة. نكات سمجة وإيحاءات جنسية لا تضحك. حاولت أن تكون جريئة في معالجة صحوة الابنة الجنسية وكبت الأمّ الجنسي. لكن هذه ليست جرأة، بل طريقة عرجاء للتطرق إلى مواضيع أكبر من الفيلم نفسه، ولا يمكن لفيلم بهذه النوعية أن يعالجه ما دام لم يعرف كيف يعالج مشاكل شخصياته الثانية.

«كوستا براڤا» شديد الادعاء والتصنّع، والسبب أنّ القصة (نصف القصة) مكتوبة بشكل سيء والسيناريو مخلخل. تدعي عقل بأنه يحكي عن مشاكل لبنان البيئية، وكيف أن أزمة النفايات تؤثّر في الجميع، حتى لمن أراد العيش خارج بيروت. ولكن الفيلم لا يتكلم عن هذا في الأصل، بل إنّ النفايات والبيئة مجرد حجّة للمخرجة كي تقدّم قصة عائلة متضعضعة، مشاكلها داخلية، لا خارجية سببها أنها تعيش في بقعة مسمّاة لبنان: لدينا والد متسلط، وأم غير مبالية، ومشاكل تعانيها الابنتان نتيجة شخصية الأهل، لا بسبب المكان فقط. لكنّ تقديم فيلم لبناني يحكي عن مشاكل أسرية موجودة في جميع أنحاء العالم، من دون إعطاء «الرجل الأبيض» حفنة من المشاكل اللبنانية (من دون حتى التكلم عنها بجدية أو احترام أو حتى بموضوعية)، لا يوصلنا إلى عقل تركت كل شيء بدون تفسير. لعلّه كان من الأجدى أن نتسلّم كتيباً قبل مشاهدة العمل، يفسر لنا كل ما يجري في مشاهد الفيلم، ويعطي بعض الخلفيات التاريخية عن الشخصيات. حاولت عقل «ترطيب» الأجواء بنكات وفكاهة. نكات سمجة وإيحاءات جنسية لا تضحك. حاولت أن تكون جريئة في معالجة صحوة الابنة الجنسية وكبت الأمّ الجنسي. لكن هذه ليست جرأة، بل طريقة عرجاء للتطرق إلى مواضيع أكبر من الفيلم نفسه، ولا يمكن لفيلم بهذه النوعية أن يعالجه ما دام لم يعرف كيف يعالج مشاكل شخصياته الثانية.

«كوستا براڤا» شديد الادعاء والتصنّع، والسبب أنّ القصة (نصف القصة) مكتوبة بشكل سيء والسيناريو مخلخل. تدعي عقل بأنه يحكي عن مشاكل لبنان البيئية، وكيف أن أزمة النفايات تؤثّر في الجميع، حتى لمن أراد العيش خارج بيروت. ولكن الفيلم لا يتكلم عن هذا في الأصل، بل إنّ النفايات والبيئة مجرد حجّة للمخرجة كي تقدّم قصة عائلة متضعضعة، مشاكلها داخلية، لا خارجية سببها أنها تعيش في بقعة مسمّاة لبنان: لدينا والد متسلط، وأم غير مبالية، ومشاكل تعانيها الابنتان نتيجة شخصية الأهل، لا بسبب المكان فقط. لكنّ تقديم فيلم لبناني يحكي عن مشاكل أسرية موجودة في جميع أنحاء العالم، من دون إعطاء «الرجل الأبيض» حفنة من المشاكل اللبنانية (من دون حتى التكلم عنها بجدية أو احترام أو حتى بموضوعية)، لا يوصلنا إلى عقل تركت كل شيء بدون تفسير. لعلّه كان من الأجدى أن نتسلّم كتيباً قبل مشاهدة العمل، يفسر لنا كل ما يجري في مشاهد الفيلم، ويعطي بعض الخلفيات التاريخية عن الشخصيات. حاولت عقل «ترطيب» الأجواء بنكات وفكاهة. نكات سمجة وإيحاءات جنسية لا تضحك. حاولت أن تكون جريئة في معالجة صحوة الابنة الجنسية وكبت الأمّ الجنسي. لكن هذه ليست جرأة، بل طريقة عرجاء للتطرق إلى مواضيع أكبر من الفيلم نفسه، ولا يمكن لفيلم بهذه النوعية أن يعالجه ما دام لم يعرف كيف يعالج مشاكل شخصياته الثانية.

«كوستا براڤا» شديد الادعاء والتصنّع، والسبب أنّ القصة (نصف القصة) مكتوبة بشكل سيء والسيناريو مخلخل. تدعي عقل بأنه يحكي عن مشاكل لبنان البيئية، وكيف أن أزمة النفايات تؤثّر في الجميع، حتى لمن أراد العيش خارج بيروت. ولكن الفيلم لا يتكلم عن هذا في الأصل، بل إنّ النفايات والبيئة مجرد حجّة للمخرجة كي تقدّم قصة عائلة متضعضعة، مشاكلها داخلية، لا خارجية سببها أنها تعيش في بقعة مسمّاة لبنان: لدينا والد متسلط، وأم غير مبالية، ومشاكل تعانيها الابنتان نتيجة شخصية الأهل، لا بسبب المكان فقط. لكنّ تقديم فيلم لبناني يحكي عن مشاكل أسرية موجودة في جميع أنحاء العالم، من دون إعطاء «الرجل الأبيض» حفنة من المشاكل اللبنانية (من دون حتى التكلم عنها بجدية أو احترام أو حتى بموضوعية)، لا يوصلنا إلى عقل تركت كل شيء بدون تفسير. لعلّه كان من الأجدى أن نتسلّم كتيباً قبل مشاهدة العمل، يفسر لنا كل ما يجري في مشاهد الفيلم، ويعطي بعض الخلفيات التاريخية عن الشخصيات. حاولت عقل «ترطيب» الأجواء بنكات وفكاهة. نكات سمجة وإيحاءات جنسية لا تضحك. حاولت أن تكون جريئة في معالجة صحوة الابنة الجنسية وكبت الأمّ الجنسي. لكن هذه ليست جرأة، بل طريقة عرجاء للتطرق إلى مواضيع أكبر من الفيلم نفسه، ولا يمكن لفيلم بهذه النوعية أن يعالجه ما دام لم يعرف كيف يعالج مشاكل شخصياته الثانية.

بدء ضيق مساحة البيت والأرض، والنفايات وصلت ليس فقط إلى سياج البيت الخارجي بل إلى داخله، فإننا لم نشعر بضيق المكان. لم نشعر بالتهديد الكبير الذي يشكّله المطمر على العائلة. السينما وسيلة مرئية في الأساس. ولنشعر بتهديد ما في مكان ضيق، علينا أن نرى هذا المكان قبل الأزمة وخلالها. باكورة منيه عقل عن مفهوم الحياة البيئية الريفية وأزمة النفايات، لكنها وُضعت في سياق غير متصل بالقصة، وغير مثيرة للاهتمام. إن كانوا يعيشون حياة بيئية، كان الأجدى أن نرى ما يأكلون وكيف يصنعون مونتهم، ومن أين يأتون بمواردهم الأساسية والحياتية من كهرباء وماء وغيرهما. يسابق الشريط نفسه بالمشاهد التي تمرّ سريعاً والحوارات الفارغة بدون أي اكتراث بذكاء المشاهد أو طريقة السرد. عمل ركيك مرقّع، حيث المشاهد غير متصلة ببعضها، كأن كل مشهد ينتمي إلى فيلم آخر كلياً. ارتكبت المخرجة ما لا يجدر بأيّ كان فعله في السينما: فكرت كثيراً بينما كان عليها أن تشعر، وتترك الشخصيات تشعر. وإذا كانت لا تريد أن تخبرنا شيئاً عن الخلفيات، كان ينبغي أن تتركنا مع الشخصيات لنعرف عنها من خلال صمتها وإيماءاتها. صالح بكري ونادين لبكي كانا كالمومياء، لا تعابير للوجه ولا حتى إدراك لما يحدث. نادين وصالح ممثلان جيدان بلا أدنى شك، لكنّ الضياع كان واضحاً، فمشاهد الفيلم غير المتصلة، حوّلتهما إلى مجرد قارئين لنصّ ركيك.

لم نعش مع عائلة بدري، لم نشعر معها، لم نحبها، ولم نكرهها، لكننا غضبنا بسبب عدم مبالاة المخرجة وعدم امتلاكها أدنى جرأة لتكمل ما بدأته. كل شيء كان متواضعاً أمام حجم المواضيع. هناك فرق كبير بين أن يكون الفيلم نفسه متناقضاً وفارغاً، وبين أن يصوّر تناقضاً وفراغاً. «كوستا براڤا» فيلم وقح وكاذب، ثقيل وسميك ومحيّر لا يقول شيئاً، بل إنّ الجميع يرطنون بمصطلحات «عميقة» للدلالة على ذكاء غير موجود، مثل جملة البنت الصغيرة ريم لشقيقة ابيها: «محل ما بتستغل المناطق الفقيرة لصالح الشركات العالمية الكبيرة». جملة خرجت من فم طفلة لم تبلغ الثامنة بعد، واهلها لا يعلّمونها أي شيء ولا تذهب إلى المدرسة، وليس لديها أي احتكاك مع العالم الخارجي. كل شخص في الفيلم لديه مشاكله الخاصة، لا يعلم عنها الآخر، ولا يبالي من الأصل، بل إنّ المخرجة نفسها لا تبالي. الأم ربما تحنّ إلى ماضيها، وتكره حاضرها الذي لم تختره. الشابة تتعرف متأخرة إلى جسدها. الوالد خائف من الماضي الغامض ويخاف أي شيء خارج حدود بيته. الطفلة الصغيرة ذات ذكاء وعلم مذهلين لا نعرف من أين اتيا. كل ما في العمل حشو وأفكار وعناوين عريضة لم تدخلنا عقل إلى عمقها وإلى عمق الفيلم غير الموجود أصلاً.

لم نشعر بأي شيء خلال مشاهدة الفيلم. تكرار مفرط ودوران حول حقيقة غير موجودة. شريط أصم وأبكم. مرت الساعة والدقائق الأربعون ببطء شديد، جعلتنا نتمنى لو أنّه يمكننا أن نفعل مثل ريم التي تعدّ عادةً حتى الـ 45 كي تختفي مخاوفها فجأة. تمنينا نحن لو نعدّ حتى الـ 45 ليختفي الفيلم هذه المرّة!

ستريمينغ

«كايت»: أكشن بنكهة آسيوية

عبدالرحمن جاسم

واحدةٌ من فواكه الدراما الدائمة في هوليوود، هي الأفلام المطعّمة بنكهةٍ آسيوية، كأن تصوّر في الصين، هونغ كونغ، الصين، كوريا الجنوبية، أو اليابان. تسحر ثقافة الـMartial arts والياكوزا (المافيا اليابانية) والتقاليد المتوارثة المجتمع الأميركي الحديث. يأتي فيلم «كايت» (2021 ـ إنتاج نتفليكس) للمخرج الفرنسي سيدريك نيكولا تروبان، وللنجوم الأميركيين ماري اليزبيث وينستيد، وودي هارلسون بالإشتراك مع النجم الياباني الشهير تاداناوبو آسانو، والقادمة بقوة ميكو مارتيناو.

سيسأل القارئ في البداية: بماذا يختلف فيلم «كايت» عن غيره من أفلام العنف، خصوصاً أنه يعرض قصةً مستهلكةً إلى حدٍ كبير. يحكي الفيلم قصة القاتلة المحترفة «كايت» (ماري وينستيد) التي «يصحو ضميرها» بدون أي سبب، فتصرّ على عدم القتل إذا ما كانت الضحية قريبة من عائلتها. كالعادة، هناك «منسق عمليات» لهذه القاتلة، يكون قد ربّاها ودرّبها كي تصل إلى ما وصلت عليه. يلعب هذا الدور بإتقان النجم حليق الرأس، وودي هارلسون، خصوصاً أنه لعبه سابقاً رمزاً لربما أشهرها شخصيته «هايمش» في «ألعاب الجوع» (2012 وأجزاؤه اللاحقة) مع النجمة جنيفر لورنس.

تقع كابت ضحية خديعة، إذ تسمّم. فتقرر البحث عن الفاعل، وإكمال تنفيذ مهمتها وقتل أهدافها في الوقت نفسه، إذ لم يتبق من حياتها سوى يوم واحد. سرعان ما تتعرّف إلى المراهقة المزعجة ـ بعض الشيء ـ آني، ابنة شقيق «هدفها» الذي تريد قتله، فتحاول استغلالها للوصول إليه. لكن سرعان ما ينقلب الأمر إلى علاقة «أمومة» بين القاتلة والمراهقة. القصة التي أسلفنا، ليست جديدة نهائياً، لكن الجديد هذه المرة هو الجو الذي خلقه المخرج تروبان، وهذا يحسب له. إذ نجح في خلق جو سريع في الفيلم، على الرغم من أنّ بطلته تكون مريضة ومتعبة أغلب لحظات الفيلم، مع المحافظة على ما يريده المنتج، أي التقاليد الآسيوية وصفات المجتمع الياباني. يلاحظ المشاهد أنه في كل لحظات الفيلم، نحن أمام «مَعْلَمٍ» من الثقافة اليابانية سواء الحديثة أو القديمة، من الوشوم على الأجساد؛ والحديث عن «التراث» والعادات المتوارثة، إلى الموسيقى اليابانية الحديثة وفرقها كـ Band Maid وهي أحد أشهر فرق الروك اليابانية، وقد ظهرت بشكل واضح في الفيلم. ولا بد من التذكير هنا بأنّ الجمهور عرف تروبان مع فيلمه الذي أشرف عليه، «سنو وايت والصياد» (2021) حيث رشح للأوسكار عن أفضل «مؤثرات بصرية»، وجزئه الثاني الذي أخرجه بشكل كلي «الصياد: حرب الشتاء» (2016).

أدائياً، ماري إليزبيث وينستيد، واحدة من نجمات جيلها بالتأكيد. هذه الممثلة يعتبرها الجمهور الأميركي واحدةً من أهم «ملكات الصراخ» وهو التوصيف الذي يعطى للنجمات اللواتي يؤدين عدداً لا بأس به من أفلام الرعب ويلمعن فيها. رصيد وينستيد من هذه الأفلام كثير منها: «الوجهة الأخيرة» (2001)، و«بحيرة الذئب» بجزئه الثالث (2006) و«الميلاد الأسود» (2006)، و«جزيرة الوحش» (2004)، و«عصيّ على الموت» (2007). تلك الأفلام لم تحدّ من مقدرة النجمة الأميركية ذات الست وثلاثين ربيعاً، إذ إنها كسبت جمهور الكوميكس مثلاً من خلال فيلم Scott Pilgrim vs. the World عام 2010، حين أدّت دور معشوقة البطل الذي يحارب أبطالاً خارقين للوصول إليها. كما نجحت في لفت نظر المنتجين والمخرجين العروفين، بادائها المتقن في فيلم Smashed عام 2012. وقد حملت فيه إسم كايت أيضاً، وأدت دور زوجة تحارب من أجل التخلّص من إدمانها على الكحول. في «كايت»، تقدّم وينستيد أداءً سريعاً، قوياً، وفي الوقت نفسه حين تهدأ الكاميرا، نجدها تنهار تماماً بفضل السمّ الذي يجري في عروق بطلتها، وهذا التنقل يحسب لها كثيراً. بخصوص النجوم اليابانيين في العمل، نذكر ميكو مارتيناو القادمة من عالم برامج الأطفال. في دورها الأوّل، لعبت بتمكّن شخصية المراهقة المزعجة، التي تتحدّث كثيراً، موحيةً بمعرفتها بكل شيء، وبامتلاكها العالم، فيما كل ما تحتاجه هو تقبل الآخر ويد حانية. من جهته، يأتي أداء تاداناوبو آسانو جيداً، وإن لم يكن كبيراً أو أساسياً. إذ كان من الممكن أن يلعب الدور أي ممثل آخر، فلم يكن أداء آسانو قوياً، إلا في لمحاتٍ قليلة.

واحدة من الأمور الجميلة في الفيلم هي الموسيقى التي أبدع في العمل عليها صانع الموسيقى نايثان باب. مزج الأخير البوب روك الياباني، مع الموسيقى الغربية، ليخرج بصورة مختلفة، ويعطي الفيلم سرعة وحركة إضافيتين. يذكر أن بار كان قد اشتهر بموسيقى السلسل التلفزيوني المعروف «دم حقيقي».

على الجانب الآخر، تحاول نتفليكس ربما أن تخلق سوقها الخاص في عالم الأفلام، ولا تحتاج لوسيط أو لشركات توزيع. تحاول أن تقارب جميع الأسواق كما الأذواق من خلال أفلام تمزج الحركة التي تشتهر بها هوليوود، بالميزانية المنخفضة، لكن مع المحافظة على مستوى الفيلم بشكلٍ عام. ناهيك بمشاركة نجوم معروفين لهم قيمتهم. يضاف إلى هذا أنّها تطعّم أفلامها بأبطالٍ «محليين»، مما يجعل المشاهد المحلّي يرغب في متابعة العمل ومشاهدة نجمه المفضل.

باختصار هو فيلم حركة سريع، يمتاز بجوٍ مختلف بالتأكيد، وقد يعطي المشاهد رغبة في متابعته من اللحظة الأولى، خصوصاً إذا ما كان من هواة النوع.

«كايت» على نتفليكس

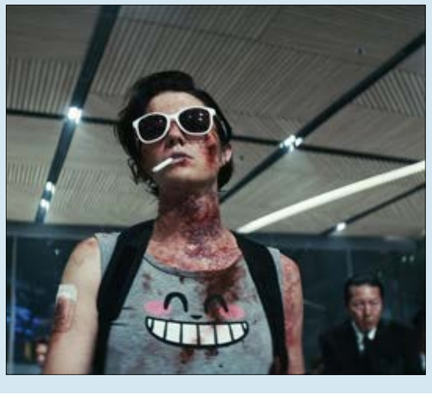

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 أيلول 2021 العدد 4442

يوسف خازم يُوصِدُ أبواب العمر بعد مسيرة مهنية حافلة

خليل فضل عثمان

لا يأتيك الناعي إلا بما يُكدّر الخاطر ويُوجِعُ القلب. يَنقَضُّ عليك بأخبار الموت والفوت عبر الأثير فيدلفُ الحزن إلى أعماقك. يستلُّ الدمعَ من عينيك، ويسلبُكَ الفرحةَ، ويؤرّق ليلَك، ويُوقِرُ في نفسك الحزن. فيخفق قلبُك بالرهبة، ويتلبّسك ألَمُ الفراق، ويغوص الغمّ في حنايا صدرك، ويغصّ حلقك بمرارة الشجى، وأنت تستكين لمشيئة القدر، وتستجمع من دفاتر الذاكرة صوراً وآثاراً لمودة وصداقة، وتلوذ بباحة الحنين إلى أيام أشرقت بنور الأمل. وُرِيَ الجمعة في مقبرة «كاربندرز بارك» في لندن جثمان الصحافي اللبناني الراحل يوسف محمد خازم الذي غادرنا إلى دار البقاء إثر صراع مع مرض عضال داهمه قبل ثلاث سنوات وهو في ذروة عطائه المهني. كان الراحل، الذي عرفته صديقاً ورفيق درب أثناء عملي الصحافي في «بي. بي. سي» في لندن بين عامي 2002 و2007، قد اختطّ لنفسه مسيرة مهنيّة تنبض بالحيوية وحافلة بالإنجازات في الحقل الإعلامي حيث عمل صحافياً وباحثاً ومستشاراً إعلامياً وشارك في تأسيس وتطوير العديد من المؤسسات الإعلامية. من جريدة «السفير» البيروتية، صوت الذين لا صوت لهم، حيث عمل في تغطية الشؤون العربية، كانت انطلاقة يوسف خازم، الحائز البكالوريوس في المعلومات والتوثيق من كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية، في مهنة المتاعب والمصاعب في مطلع الثمانينيات، قبل أن ينتقل إلى بريطانيا حيث تابع تحصيله العلمي العالي وحاز الماجستير في الاتصال الجماهيري من جامعة «ليستر» البريطانية عام 1986. كان يوسف خازم عضواً فاعلاً في الفريق الذي سهر على إعادة إصدار صحيفة «الحياة» اللبنانية في لندن عام 1988 بعد احتجابها عن الصدور عام 1976 في خضم جولات الاقتتال التي شهدتها الحرب الأهلية اللبنانية. وبعد مغادرته «الحياة» عام 2004، عمل لسنتين في صحيفة «الشرق الأوسط»، قبل أن يعمل كمستشار إعلامي مستقل تعاقدَ مع مؤسسات إعلامية عربية ودولية عدة، من بينها «بي. بي. سي. وورلد سيرفيس ترست»، و«المجلس الثقافي البريطاني»، و«إنترنيوز يوروب»، و«المعهد السويدي لتدريب الصحافيين»، منفذاً لحسابها مشاريع في دول عديدة حول العالم، منها لبنان وسوريا والأردن والسعودية ومصر والسودان وليبيا والمغرب وأوغندا وبريطانيا. كما عمل مع صحيفتي «الوطن» و«عرب نيوز» في جدة.

تميّز الراحل بمناقبية عالية ومهنية رفيعة في العمل الصحافي، وترك بصماته في كل مكان عمل فيه، من خلال أفكاره وجهوده التطويرية في تلك المؤسسات. وتمتّع في تغطياته الميدانية بقدرة على أن يلحظ جوانب من الحدث تفتح آفاقاً جديدة أمام قراءة خلفياته وأبعاده، كل ذلك بأسلوب سهل وشيّق وممتع وبعيد عن التعقيد.

وإلى جدارته المهنية في العمل الصحافي، اتّسم يوسف خازم، على

عمل صحافياً وباحثاً ومستشاراً إعلامياً وشارك في تأسيس وتطوير العديد من المؤسسات الإعلامية

المستوى الشخصي، بدماثة الخُلق، والتواضع، ورقّة الطبع، ورحابة الصدر، وقدرة استثنائية على كسب قلوب عارفيه على اختلاف مشاربهم، ما أكسبه احترامَ ومودّةَ وإعجابَ كلّ الذين عملوا معه وعرفوه عن كثب في وسط مهنيٍّ يضجُّ بتضخّم الذات والاعتداد بالنفس، وحوّله المال المُسَيَّس إلى ساحة مثقلة بالخصومات والعداوات والاصطفافات الحادة. بالنسبة لنا، نحن محبيه وأصدقاءه، لم يكن يوسف خازم صديقاً عادياً، بل كان شخصية استثنائية من نواحٍ عديدة. كان، بطوله الفارع وقامته المديدة ومنكبيه العريضين، يتسلّل إلى القلب بدون استئذان، بهدوئه، ورزانته، وعذوبة حديثه، وبسمته التي لا تفارق وجهه، وهمّته الشغوفة بالعطاء والمساعدة، وفيض المحبة والحنوّ المتفجر من حوله، وثقته بالنفس التي لا يشوبها تكبّر ولا تعجرُف.

في عالم الصحافة، تتجلّى المناقبيّة المهنيّة بأبهى صورها أثناء التغطية الميدانيّة للحروب والصراعات. فهذه مهمّة لا تحتاج فقط إلى مِراس مهني وعين مفتوحة على الحدث وما وراء الحدث، بل إلى أعصاب فولاذية أيضاً، وإرادة صلبة، وقدرة على تحمّل المخاطر، واستيعاب الانتكاسات، وتلقّي الصدمات من قبيل مشاهدة مشاهد مروّعة أو خسارة أو اختطاف أو إصابة أصدقاء أو زملاء في العمل، ومواصلة التغطية على الرغم من ذلك كله بدقة وموضوعية وإنصاف وأمانة وحياد وتوازن. كان يوسف خازم، بهدوئه الذي يشيع الطمأنينة من حوله، بمستوى هذا التحدّي. كان يحمل في جعبته تجربة غنيّة امتدت لسنوات في العمل الصحافي الميداني أخذته إلى أكثر من 16 بلداً حول العالم، من بينها تغطياته لحروب وصراعات وكوارث طبيعية في أفريقيا، خصوصاً القرن الأفريقي، ما منحه صلابة عود جعلت منه ملاذاً ورمزاً أبوياً لمن يعملون معه. بعد مغادرتي «بي. بي. سي» في صيف عام 2007 شادّاً الرحال في مسيرة مهنية مختلفة أخذتني إلى عدة دول أدمنت الحروب والصراعات، من بينها دول أفريقية، لم تنقطع صلتي بالراحل. واستفدت كثيراً من حواراتي معه حول تفاصيل وشؤون الأزمات التي تعصف بدول القارة السمراء. كان معيناً لا ينضب من المعلومات حول قبائل أفريقيا وجماعاتها العرقية، وصراعاتها، وأزماتها ومشاكلها المستعصية. وكانت لديه قدرة قلّ نظيرها على إيصال كنوز المعلومات تلك بيسر وسلاسة. كان يوسف خازم سبّاقاً ومبادراً إلى التواصل مع أصدقائه. في عام 2017، عندما نشر كتابه عن الشهيد عبد الكريم الخليل، «عبد الكريم الخليل: مشعل العرب الأول، 1884-1915» الصادر عن «دار الفارابي» في بيروت، اتصل بي ليخبرني بأنّ نسختي جاهزة وسألني عن كيفية إيصالها لي وأنا الرحّالة الذي لا يعرف مقرّاً له ولا مُستَقَرّاً. كنت يومها في الصومال، فاتفقنا على أن يسلّمها إلى الراحل والدي في برج البراجنة الذي كنت أزوره باستمرار. وبالفعل، فإنه سلّمه نسختي، التي صدّرها بإهداء لافت، وقرأتها بشغف وإعجاب شديدين لاحقاً، في اليوم نفسه الذي أقيم فيه احتفال إطلاق وتوقيع الكتاب في ساحة الشهداء في وسط بيروت في 6 أيار 2017.

لم تُمهِله الأقدار طويلاً بعد صدور كتابه قبل أن يلمَّ به المرض. في لقائي الأخير به أثناء زيارة لي إلى لندن، في حزيران (يونيو) 2018، أخبرني يوسف خازم بشكل عابر أنّه يجري بعض الفحوصات الطبية الضرورية، ثمّ استغرقنا في الحديث عن أخبار الصومال ومآزقه المستعصية التي لا تفارقه، قبل أن يوصلني بسيارته إلى محطة القطار، حيث كان الوداع الأخير.

علمت لاحقاً أنّ مرضَه العُضال كان قد استفحل بخبث وصمت قبل أن يطلَّ عليه برأسه الخبيث، وأنّ الأطبّاء الأخصّائيين قد أمهلوه ثلاث سنوات، بقينا خلالها على تواصل مستمر. في 6 أيلول (سبتمبر) الجاري، تلقّيْت منه رسالة تبيّن لي بعدها بأيام أنها كانت وداعية. لم يشأ يوسف أن يغادر هذه الدنيا قبل أن يودّع أصدقاءه. كتب لي يقول: «أرى عناوين كتبك ومقالاتك الغزيرة بما يشدّني وأيّ قارئ للقفز إلى داخل الموبايل والمباشرة بالاستمتاع والقراءة. للأسف لا أستطيع لأنّ حالي الصحية تزداد سوءاً وأنا أزداد ألماً وحزناً لابتعادي عن ما تكتبه يا صديقي العزيز. وفّقك الله في كلّ أعمالك بإذن الله». كان ذلك قبل تسعة أيام من إطفاء المرض مشعلَ الحياة في يد مؤلّف «مشعل العرب الأول»، ليغادر يوسف خازم أوجاع الجسد والروح، تاركاً لنا إرثاً من الإبداع المهني والمحبة والوفاء والذكر الطيب.

قاسم حول: «المغنّي» المنحوس

أنجز المخرج والكاتب العراقي قاسم حول (1940 ـ الصورة) 28 شريطاً وثائقياً وخمسة أفلام روائية، وعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وأسهم في إخراج أفلام الثورة الفلسطينية، وأنشأ أرشيف الأفلام العراقية، إلى جانب أرشيف الأفلام اليمنية والليبية. «نادي لكلّ الناس» يقيم غداً عرضاً لفيلمه «المغني» (2010 ـ 91 د) ضمن مساء الأفلام في «دار النمر». الشريط يحكي قصة ديكتاتور ومغنّ ذي حظّ عاثر، وقد قال عنه المخرج مرة بأنّه يتناول «العسف ورعونة الديكتاتورية وتصرفاتها الغرائبية».

«المغني»: 18:00 مساء الغد ـ «دار النمر» (كليمنصو) ـ يلي العرض حوار مع المخرج عبر تطبيق «زوم». للاستعلام: 01/367013

علاء ميناوي: صدمة 4 آب

«يوم لم ينته» (الصورة) يتناول تداعيات تفجير الرابع من آب، و الصدمة الجماعية التي تفوق الخيال». هكذا يعرّف الفنان البصري علاء ميناوي عرضه الذي يقام بدءاً من 7 حتى 10 تشرين الأول في «مسرح مونو». العرض الأدائي الذي يخرجه ميناوي، بالتعاون مع فلاديمير كورومليان وأحمد عامر، يستند إلى حكايا الناس الشخصية حول تفجير مرفأ بيروت، ويسعى المؤدّون إلى تحويلها إلى «تجارب لحظوية موسيقية ترافقها رسوم». ويشير القائمون على المشروع أنّ الأخير لا يدّعي تقديم أي قدرات شفائية و«الأهم أننا نؤمن أن الشفاء يمكن فقط بلوغه عندما تتحقق العدالة».

«يوم لم ينته»: 20:30 مساءً 7 حتى 10 تشرين الأول ـ «مسرح مونو» ـ للاستعلام: 01/202422

«أسبوع الفيلم الألماني»: سياسة واقتصاد وترفيه!

محبّو السينما الأوروبية على موعد مع الدورة السابعة من «أسبوع الفيلم الألماني» التي ستقام في فضاءات مختلفة في لبنان من سينما «مونتاني» و«سرسق» و«دوار الشمس» في بيروت إلى «إشبيلية» (صيدا) و«العمل للأمل» (برّ الياس). بدءاً من 23 أيلول (سبتمبر) حتى 2 تشرين الأول (أكتوبر)، تنطلق الدورة بمبادرة من «معهد غوته» و«سينما متروبوليس» بعد إلغاء دورة عام 2020. يضم البرنامج سبعة أفلام ألمانيّة جديدة تراوح بين تلك الاقتصادية (مع مناقشة يديرها الصحافي جاد غصن)، والكوميدية والأعمال العائليّة والمسليّة. وأورد المنظّمون في بيان أنّ هذه الدورة ستحاول «توفير فضاء للتفكير والنقاش المتبادل أو توفير بعض اللحظات للتفكير بواقع وبحقائق أخرى».

تُعرض خلال الحدث أفلام حظيت بحفاوة في «مهرجان برلين» الأخير مثل «أوندين» لكريستيان بيتزولد، الذي يعدّ نسخةً معاصرةً من أسطورة الحوريّة التي تتحوّل إلى إنسان. وقد نالت بطلته بولا بير جائزة «الدبّ الفضي» عن أدائها في الفيلم. يشمل البرنامج أيضاً «أوكونوميا» (Oeconomia) وهو وثائقي للمخرجة كارمن لوسمان يبحث في المنطق وراء الرأسماليّة والنظام المصرفي. كما يضمّ البرنامج Curveball (الصورة) الذي يُعدّ هجاءً سياسياً من توقيع المخرج يوهانّس نابر. يكشف الأخير في هذا الشريط «تورّط الأجهزة الاستخباراتية الألمانيّة مع مصدر غير موثوق به، وكانت شهادته برّرت الاجتياح والاحتلال الأميركي للعراق عام 2003».

«أسبوع الفيلم الألماني»: الحجز إلزاميّ ينبغي إتمامه إلكترونياً عبر موقع metropoliscinema.net ـ الدخول مجّاني

ورشة في الأردن: كيف تكتب سيناريو؟

تنطلق «ورشة عمل كتابة السيناريو للأفلام الوثائقية» من مجموعة أسئلة تتعلّق بتطوير فكرة سيناريو الوثائقي وكتابته مثل: كيف تكتب مفهوماً لفيلم وثائقي؟ كيف تحصل على نص موجز بدون تقييد نفسك في عملية التصوير؟ ما الذي يمكننا وما يجب أن نعرفه قبل أن نبدأ التصوير؟ الورشة التي يقيمها «مهرجان الأفلام الأوروبيّة» في الأردن، عند الرابعة من بعد ظهر اليوم على موقع المهرجان، يشارك فيها ثلاثة من المخرجين النمساويين هم جاكوب بريتيرهوفر وليزا ويبر، وبول جوليان روبرت (الصورة). سيتبادل الثلاثي وجهات نظرهم وخبراتهم حول كتابة الأفلام الوثائقية.

ورشة عمل كتابة سيناريو للأفلام الوثائقية: 16:00 من بعد ظهر اليوم. على موقع «مهرجان الأفلام الأوروبيّة» في الأردن. euffjordan.com

الإثنين 20 أيلول 2021 العدد 165
Lundi 20 Septembre 2021 no165

الأخبار

رأس المال

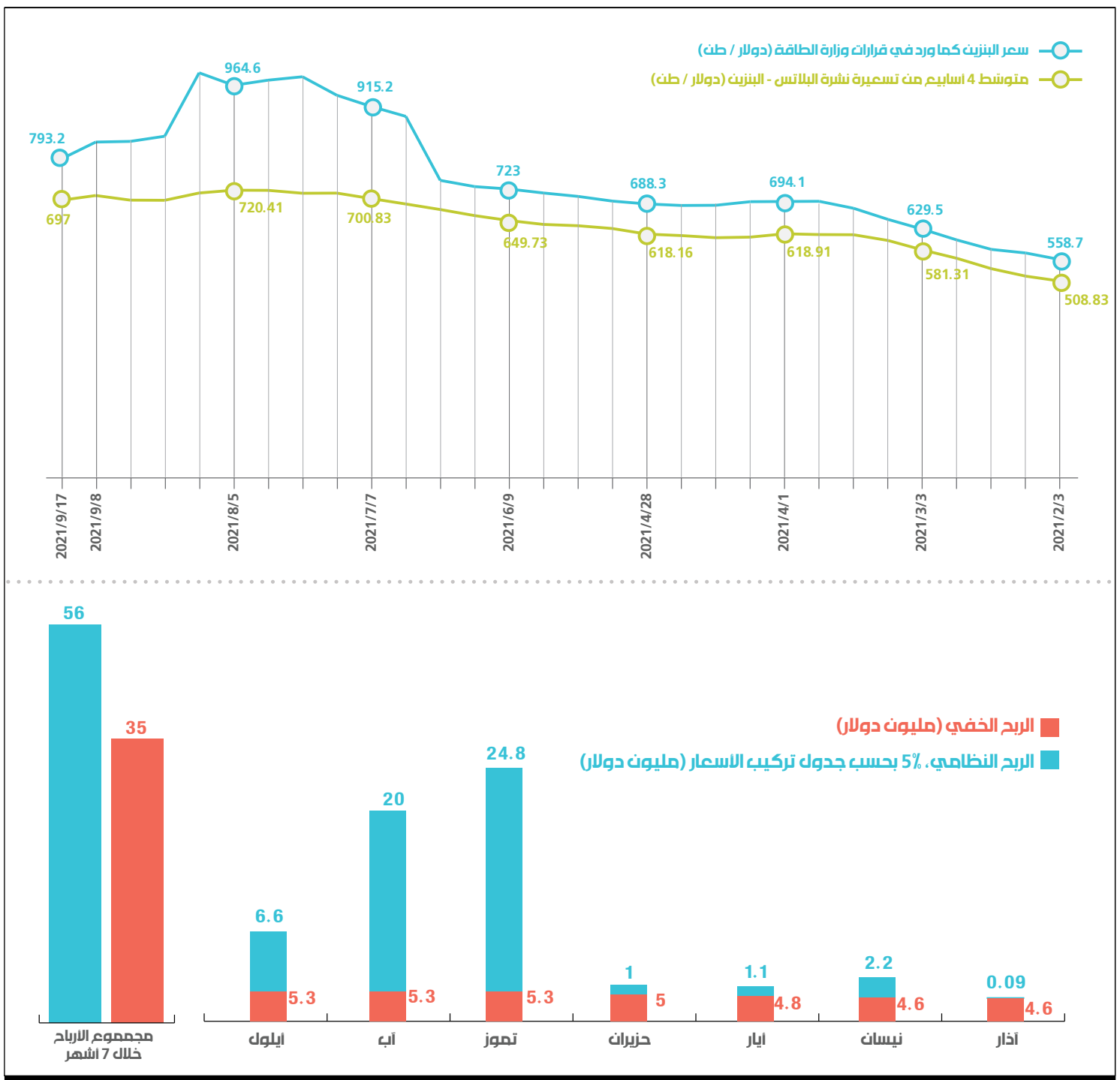

المصدر: نشرة البلاتس، وزارة الطاقة، الأخبار

تصميم: رامي عليّان

في العدد

02
محمد وهبة
القطاع المصرفي متوقّف عن الدفع

04
عبد الحليم فضل الله
حصر عملة الإقراض بالليرة

05
منصور بطيش
بأيّ أموال انتشرت المصارف في الخارج؟

07
أمين صالح
يجب تحديد حجم الودائع الحقيقي

08
زياد حافظ
سيادة الليرة اللبنانية

56 مليون دولار أرباح خَفيّة من البنزين

كانت أرباح مستوردي المشتقّات النفطية كبيرة قبل الأزمة، إنما اليوم أصبحت خيالية. هذه التطوّرات تظهر بوضوح ابتداءً من آذار 2021. لنأخذ استيراد البنزين نموذجاً. ففي مطلع السنة الجارية، كان الفرق بين سعر طن البنزين بحسب نشرة البلاتس، وبين سعره بحسب جدول تركيب الأسعار، نحو 38 دولاراً من ضمنها مصاريف الشركات. في حينه تشير الحسابات إلى أن المصاريف كانت توازي هذا الفرق، وخصوصاً أن سعر صرف الدولار كان يرتفع بشكل شبه مستقرّ. ما حصل، هو أنه ابتداءً من آذار عمدت وزارة الطاقة إلى تضمين جدول تركيب الأسعار أرباحاً خَفية للمستوردين. بنتيجة هذه الأرباح، ارتفع الفرق بين متوسط سعر طن البنزين وثمن البضاعة الوارد في قرارات التسعير الصادرة عن الوزارة، إلى 58 دولاراً. لكنّ الوزارة والشركات لم تكتفِ بهذا الأمر، بل واصلت رفع هذه الأرباح الخَفية إلى أن بلغت ذروتها في 11 أيلول مسجّلة 211 دولاراً للطن. التقديرات تشير إلى أن حجم الأرباح الخَفية في الفترة الممتدة بين مطلع آذار ونهاية أيلول بلغ 55 مليون دولار تضاف فوقها أرباحٌ نظامية منصوص عنها في جدول تركيب الأسعار بقيمة 35 مليون دولار. الشركات المستوردة حقّقت 90 مليون دولار أرباحاً فعلية خلال سبعة أشهر من الدعم المترافق مع ارتفاع متواصل في سعر الصرف ومع تصاعد مستمر في تسعير دولار المحروقات.

لم يخسر كارتيل المحروقات أي معركة بعد. كلّ الجولات السابقة الساعية إلى تعديل في بنية جدول تركيب الأسعار باءت بالفشل. كان يفترض أن يأتي وزير إصلاحي إلى رأس وزارة الطاقة ليُعيد النظر في بنية جدول تركيب الأسعار وبنود احتسابه، ولا سيما تلك البنود التي تؤمّن أرباحاً خَفية. لكن لا يبدو أن الوزير مستعجل من أجل القيام بعمل كهذا. فقد أعاد إصدار الجدول وفق بنود الاحتساب السابقة التي فاقمت أرباح المستوردين على حساب الناس. اليوم هناك فرق بين متوسط آخر أربعة أسابيع من سعر طن البنزين وفق نشرة البلاتس، وبين ثمن البضاعة الوارد في آخر قرار تسعير، بأكثر من 70 دولاراً. هذه المبالغ يحصل عليها المستوردون بالدولار، سواء كان مسعّراً في الداخل بـ1500 ليرة أو بـ3900 ليرة أو بـ12000 ليرة.

يتذرّع المستوردون بأن نسبة الأرباح النظامية المنصوص عنها ضمن بنود تركيب الأسعار بمعدل 5% هي نسبة واقعية تأخذ في الاعتبار أنهم يستثمرون كمية كبيرة من الأموال في استيراد المشتقات النفطية، وهم يحصلون في المقابل على عائد يوازي استثمارها. لكن لنأخذ مثالاً أن تاجر نفط لديه قدرة على استيراد شحنة واحدة شهرياً، وأن تقلبات أسعار النفط ليست كبيرة إلى الدرجة التي تدفعه إلى زيادة قيمة استثماره. وبالتالي، فإن مردوده على رأس المال المستثمر هو كبير جداً. فالمبلغ المستثمر هو واحد طالما أن المستورد يجمع أمواله ليشتري بها شحنة جديدة كل شهر ليربح منها نسبة الـ5% نفسها. استثمار 30 مليون دولار يحقّق 18 مليون دولار سنوياً. هذا لا يُعدّ ربحاً بمقدار ما هو نهش فعلي. سيتذرّع التجّار بأن لديهم مخاطر عالية، وأنهم يخاطرون بكل هذه الأموال التي قد يتضرّرون منها في لحظة واحدة... وسواها من سيمفونية الكارتيلات. في الحقيقة لم نسمع عن تاجر واحد سجّل خسارة في لبنان. ففي السنوات الماضية كانت الأرباح مضمونة بنسبة 100%. السوق مغلقة على عدد محدود من اللاعبين، ومخاطر سعر صرف الليرة مقابل الدولار تساوي صفراً، والتسعير من قبل الدولة يحابي المستوردين. عن أي مخاطر يتحدثون؟

ما جرى في السنة الجارية، وبالتحديد في الفترة التي سبقت آذار 2021، كان تحمّلاً للمخاطر. ففي الفترة السابقة، وعلى مدى بضعة أشهر لم يكن فيها أرباح خَفية، ازدادت المصاريف لتصبح كلفتها أعلى من متوسط سعر البلاتس بنحو 2 دولار لكل طن. هنا بالتحديد أصبح المستوردون يتحمّلون كلفة المخاطر. هذه الكلفة التي كانت مضمونة سابقاً بقوّة كارتيلاتهم وموقعهم في هرمية النظام. التعديل الذي جرى لاحقاً من أجل ضمان أرباحهم يعني أن ميزان القوى لم يتغيّر بعد. المخاطر ارتفعت لكن جرى نقلها على عاتق المستهلك. المستهلكون فقط هم من يدفعون فاتورة التضخّم في الأسعار ومخاطر التقلبات في سعر الصرف. المشكلة أن المستهلكين راضون!

سمّوها ما شئتم
القطاع المصرفي متوقّف عن الدفع

سمّوه ما شئتم. إعادة هيكلة أو تصحيح أو إصلاح هيكلي. اسمه الفعلي توقّف عن الدفع. المصارف ومصرف لبنان متوقّفان عن الدفع، لكنّ قوى السلطة لا تسمح بتحويل هذا التوقف عن الدفع إلى مسار فعلي يحدّد بموجبه الخسائر ويتمّ توزيعها بشكل عادل وهادف

محمد وهبة

لا يحتاج الأمر إلى كثير من البراهين لإثبات حصول التوقف عن الدفع. فالمودعون لا يحصلون على ودائعهم بالعملة التي أودعوها فيها وفقاً لنص المادة 711 من قانون الموجبات والعقود. صحيح أن هناك وقائع كافية لإثبات ذلك، إلا أنه لم يحسم أي قاضٍ أمره بعد في هذا المجال. والقرار الذي اتخذته المصارف أخيراً بوقف تسديد رواتب الموظفين ما لم تُودع نقداً لديها، هو أحد مسارات التوقف عن الدفع. المستشفيات الخاصة وحدها وقفت بوجه المصارف وأجبرت عدداً كبيراً منها على التراجع عن القرار.

حالياً، التوقف عن الدفع يفرض مفاعيل سلبية جداً تجاه الأفراد والمؤسسات والمدّخرات الاجتماعية. هذا الضرر لا يلاحق بالشكل المناسب. المشكلة أن الفئات الاجتماعية التي يفترض أن تتصدّر المواجهة مع المصارف، تتكفّأ من دون سبب فعلي. فلنأخذ مثلاً نقابة المهندسين التي تضم نحو 60 ألف مهندس ولديها مئات الموظفين وأكثر من 2500 مهندس متقاعد هي تنفق تقديمات اجتماعية مقدّرة بنحو 50 مليار ليرة ونفقات التقاعد بنحو 45 مليار ليرة ولديها نفقات إدارة بنحو 19 مليار ليرة. وهذه النقابة، حصلت في الانتخابات الأخيرة على تفويض من المنتسبين إليها لمواجهة هذا المسار تحديداً، أي مسار الانهيار ومفاعيله وصار النقيب عارف ياسين. هذه النقابة خضعت بكل طيبة خاطر، أيام النقيب السابق جاد ثابت، ومجلس النقابة المؤلف من ممثلي الأحزاب، للمصارف، ووافقت على أن تسدّد رواتب موظفيها نقداً مقابل أن تسدّدها المصارف للموظفين والمتقاعدين نقداً. والاتفاق الذي حصل يومها، ينصّ على حسم 12% من قيمة كل شيك بالليرة مقابل تسديده نقداً. كذلك ينصّ الاتفاق على أنه في حال استعملت النقابة مدّخراتها بالدولار لتسديد الرواتب والتقديمات، فتُحتسب هذه الأموال على أساس سعر صرف يوازي 3900 ليرة لكل دولار.

يثير هذا الأمر إشكالية أساسية: إذا كانت النقابة ستودع الأموال نقداً، أي أنها قادرة على تحصيل الأموال نقداً، فلمَ الحاجة إلى المصارف لتسديد رواتب الموظفين وتعويضات المتقاعدين؟ أما إذا كانت النقابة مستعدّة لصرف دولارات المهندسين المدّخرة في المصارف وقيمتها تصل إلى نحو 500 مليون دولار، بسعر صرف 3900 ليرة لكل دولار، فهذا يعني أنها تخضع لهيركات بنسبة كبيرة على ودائعها. وهذا بحدّ ذاته توقف عن الدفع من المصارف. إذاً، لماذا لا تنتفض النقابة برئاسة نقيبها الجديد عارف ياسين رغم أنه بات يملك الأكثرية في مجلس النقابة؟

لا إجابة واضحة بعد. وهو أمر سبق أن خاضته نقابات المهن الحرّة أيام الانتفاضة. يومها رفض النقباء، بمن فيهم أولئك الذين طبعتهم الانتفاضة بهويتها، القيام بأي عمل يحمي مدّخرات الأطباء والمحامين والمهندسين... أما المواجهة الحقيقية، فتقودها حالياً حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، إلا أنها تبقى مواجهة ضيّقة إذا لم تنسج لتضمّ الفئات الاجتماعية المعنية بالخسائر اللاحقة بالمجتمع جراء توقف المصارف عن الدفع.

في هذا السياق لا يبدو الاختلاف على التعريفات شكلياً. ففي العمق، هذه التعريفات هي نتاج فكر رأسمالي، ونتاج موازين للقوى لم تتغيّر بعد. هذه الموازين تميل اليوم إلى مصلحة المسار الذي رسمه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة نيابة عن قوى السلطة وباسمها. وهو المسار الذي تسكله حالياً السلطة التنفيذية المشكّلة حديثاً. فهي أعلنت أنها ستقوم بإعادة الهيكلة حيث سيلزم. بشكل ما هي تتهرّب من أن تلتزم بالاعتراف بحصول التوقف عن الدفع. وهذا يعني أن المرحلة المقبلة من مسار سلامة ستأتي، في ظل الحكومة الحالية، مع بضع عمليات تجميلية على الإجراءات السابقة.

من ضمن هذا المسار نفسه، تأتي عملية التحكّم المصطنع بسعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الحرّة. فمع تراجع سعر الدولار تجاه الليرة على المنصّات من 19000 ليرة إلى 14400 ليرة، بدا ظاهرياً أن الخسائر التي يتكبّدها المجتمع تقلّصت. لكنّ الواقع، أن هذا الخفض لم يكن ناتجاً عن عمليات تبادل كبيرة تعكس حجم الطلب والعرض الفعلي في السوق، بل جاء نتيجة اتفاق احتكاري بين ثلاثة أطراف يهدف إلى تظهير سعر صرف مصطنع لليرة مقابل الدولار: مصرف لبنان، المصارف والصرافون. يقوم اتفاقهم على إنشاء منصّة «صيرفة» التي يتم عبرها تسعير سعر صرف الدولار بمعدل لا نعرف أقصاه ولا نعلم شيئاً عن أدناه. كذلك لا نعلم من هي الجهات التي تبيع الدولارات ولا تلك التي اشترت الدولارات. المؤشر الوحيد المتاح من خلال بيانات مصرف لبنان هو حجم التبادلات على المنصّة. لنأخذ تبادلات الأسبوع الماضي. في 17 أيلول كان حجم التبادل 1,2 مليون دولار، وقبلها كان 750 ألف دولار، وقبلها 800 ألف دولار... كل هذه العمليات جاءت في الفترة التي انخفض فيها سعر الصرف، فهل هي مؤشر حقيقي إلى حجم الطلب الفعلي في السوق؟ بالطبع لا. فالاستيراد في لبنان بلغ في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية 3,3 مليارات دولار، أي بمعدل 1,1 مليار دولار شهرياً، وبمعدل 45 مليون دولار يومياً. وحتى مع احتساب الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية التي تم تسعيرها على 8000 ليرة للدولار ولاحقاً على 12000 ليرة قبل أن يتم تحريرها نهائياً الأسبوع الماضي، فإن حجم الطلب الفعلي في السوق على الدولار يمثّل أضعاف ما هو متداول على المنصّة. هذا الأمر يثير الشكوك بأن التبادلات على المنصّة هي مصطنعة.

> **القلق هو أن تُنجز عملية إعادة هيكلة لحساب القطاع المصرفي مقابل فُتات ووعود للخاسرين**

هكذا يصبح التحكّم بسعر الصرف عبر المنصّة تحكماً اسمياً. فاعيل هذا الأمر تشبه، إلى حدّ ما، ما كان يحصل سابقاً حين كان سعر الصرف مثبتاً مقابل الدولار. يومها كان المجتمع يدفع الكلفة عبر تناقص المدّخرات ومراكمتها بعد تحويلها إلى خسائر. اليوم، يتم إطفاء هذه الخسائر من دون الاعتراف بها، بينما يدفع المجتمع هذه الخسائر عبر سعر صرف مقنّع مرتبط بسعر السلعة المستوردة. سعر صفيحة البنزين وصل في الأسبوع الماضي إلى 600 ألف ليرة في السوق، بينما بيع على المحطات، إن وجد، بقيمة 180 ألف ليرة ابتداءً من 17 أيلول، وبقيمة 130 ألف ليرة في الفترة التي سبقت. في الواقع، إن سعر صفيحة البنزين يبلغ 15 دولاراً، أي أن هناك من يدفع سعر دولار البنزين 40 ألف ليرة. هذا يعني أن سعر الصرف الفعلي يختلف عن السعر الاسمي المعلن في المحطات حيث لا كميات متوافرة. والأمر نفسه بالنسبة إلى المازوت والدواء وغيرهما من السلع. المازوت تحديداً بات يباع بالدولار النقدي. منشآت النفط، وهي المؤسسة الرسمية المملوكة من الدولة اللبنانية باعته في الأسبوع الماضي بالدولار. أما أسعار السلع الاستهلاكية الأخرى مثل الغذاء ومواد التنظيف وسواها، حتى الكتب والقرطاسية... كلها تباع على أساس سعر صرف للدولار لا يقلّ عن 18000 ليرة. وسيكون مؤشّر تضخّم الأسعار دليلاً على ذلك عند صدوره في الأيام المقبلة.

لذا، لا داعي لترداد سؤال من نوع: هل نصدّق تحالف سلامة - قوى السلطة، أم حركة السوق الفعلية؟ ولا داعي أيضاً للحيرة في مواجهة التعابير التي تحاول قوى السلطة أن تفرضها علينا كعبارة «إعادة الهيكلة حيث يلزم»، فما يلزم هو إعادة الإقرار بالتوقف عن الدفع وتحديد الخسائر والتعامل معها عبر توزيعها. معايير التوزيع هي المسألة التي تقع ضمن موازين القوى. حالياً، توزيع الخسائر يتم عبر تعددية أسعار الصرف وتضخّم الأسعار. الاقتطاع من الودائع يسير جنباً إلى جنب مع تورّم مستمر في الأسعار يدفع المقيمون في لبنان كلفته من مداخيلهم ومدّخراتهم. المشكلة أن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل يدفعون أيضاً من مستقبلهم ومن وجودهم. والأنكى من كل ذلك أن وهم السعر الاسمي للدولار عبر منصّة «صيرفة» يتطلّى عليهم، وهم يوافقون، وإن بتململ، على رفع الأسعار الداخلية للمشتقات النفطية إلى حدود التماهي في سعر دولارها مع سعر المنصّة رغم أن السلعة غير متوافرة وفقنّنة.

في ظل هذا الواقع، لا يبدو أن هناك تفاهمات عميقة بين أطراف الحكم تسمح بالقول إن لديهم برنامجاً موحّداً، وإن اتفقوا بشكل شبه جماعي على عدم المسّ بالمصارف. معظمهم محكومون بالبحث عن شرعية محلية تجاه الخارج، وسيحاولون إثبات هذه الشرعية في كل خطواتهم اللاحقة بشأن الكهرباء، التدقيق الجنائي، التعامل مع صندوق النقد الدولي... في النهاية سيبقى المجتمع هو الخاسر الأكبر، لأن القلق هو أن تُنجَز عملية إعادة هيكلة لحساب القطاع المصرفي مقابل فُتات ووعود للخاسرين.

تضخم الأسعار بين كانون الثاني 2019 وتموز 2021

المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	1352%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	1161%
الألبسة والأحذية	1539%
مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	58%
إيجار	18%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	1667%
الصحة	215%
النقل	635%
الإتصالات	152%
الإستجمام والتسلية والثقافة	449%
التعليم	15%
مطاعم و فنادق	1894%
سلع وخدمات متفرقة	695%
الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك	380%

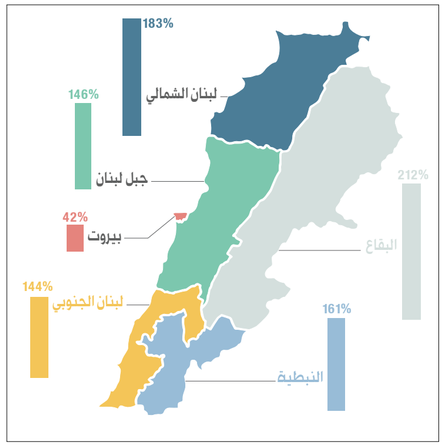

%152

في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية، أشارت إحصاءات نقابة المهندسين إلى ارتفاع مجموع الأمتار المرخّصة للبناء بنسبة 152%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. يعود هذا الارتفاع في الطلب على رخص البناء، إلى انخفاض كلفة البناء، بالدولار، أو الكلفة الحقيقية للبناء. بحسب بعض التقديرات فإن الانخفاض لامس 50% بعد الانهيار المالي والاقتصادي الذي شهده لبنان في العامين الأخيرين. السبب وراء هذا الانخفاض في الكلفة يرجع بشكل أساسي إلى الهبوط في أسعار الأراضي بعد انهيار القطاع المصرفي، وهو كان الداعم الأوّل لقطاع العقارات قبل الأزمة. إضافة إلى الانخفاض في سعر التربة المنتجة محلياً إذا جرى تقويمها بالدولار. وكذلك انخفاض كلفة اليد العاملة مقارنة بالدولار، أيضاً بسبب الانخفاض في سعر العملة المحلّية. وكان لانخفاض كلفة البناء، أثر محفّز للطلب على العقار المبني، بالأخص من قِبل الأشخاص الذين يتقاضون دخلاً بالدولار، سواء كان ذلك من عمل أو من تحويلات خارجية.

بلغ مجموع مساحات البناء المرخّصة في عام 2021، حتى شهر تموز الماضي، نحو 4,1 ملايين متر مربع، وهو يمثّل ارتفاعاً هائلاً في مقابل 1,6 مليون متر مربّع هو مجموع المساحة التي تم ترخيصها في الفترة نفسها من العام الماضي 2020. وقد شهدت منطقة البقاع أعلى نسبة في ارتفاع المساحات المرخصة، في هاتين الفترتين المذكورتين، حيث بلغت 212%. إذ ارتفعت المساحات المرخصة من 180 ألف متر مربّع إلى 563 ألف متر مربّع. تليها منطقة الشمال حيث ارتفعت بنسبة 183%، من 17 ألف إلى 49 ألف متر مربّع، وفي منطقة النبطية ارتفعت بنسبة 161% من 245 ألفاً إلى 641 ألف متر مربّع، يليها جبل لبنان بنسبة 146% من 700 ألف إلى 1,7 مليون متر مربّع، وأخيراً محافظة الجنوب بنسبة 144% من 453 ألفاً إلى 1,1 مليون متر مربّع. وحظيت بيروت بأقل نسبة ارتفاع في المساحات المرخصة في الفترتين ذاتهما، بلغت 42% وقد ارتفعت من 46 ألفاً إلى 65 ألف متر مربّع. ويعود هذا الأمر إلى بقاء أسعار العقارات مرتفعة نسبياً حتى بعد الانهيار الذي شهدته الأسعار في القطاع العقاري.

مؤشر

58 ألف أسرة خارج الضمان الاجتماعي

خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية تناقصت حصيلة عمليات الترك والاستخدام في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في عدد الأجراء المسجّلين بنحو 19400 أجير. وفي الوقت نفسه ازداد الانتساب إلى فئة «المضمون الاختياري» بنسبة 11,5% وازداد الانتساب إلى فئة «المتقاعد» بنسبة 18,5%.

هذه الحصيلة تحتاج إلى معطيات تفصيلية تتيح دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي من خلال مستويات الأعمار، أماكن السكن، القطاعات التي يعملون فيها، شرائح الدخل، عدد المضمونين على العاتق، أسباب ترك العمل (صرف من العمل، الهجرة، إغلاق المؤسسات) وسواها، ما يسمح بقراءة مفاعيل الانهيار على الأسر والمؤسّسات. لكن الحصيلة النهائية التي يمكن قراءتها منذ 2019 لغاية اليوم تفتح الباب أمام قراءة تطوّرات الأزمة. فحصيلة سنوات 2019 و2020 و2021 (ثمانية أشهر)، تشير إلى أن الفائض السلبي في حركتَي الترك والاستخدام بلغ نحو 58 ألف أجير ترك العمل في الفترة المذكورة. نسبة هؤلاء من مجمل الأجراء المسجّلين لدى الضمان في نهاية 2018 تبلغ 11%. لذا، فإنّ الأجراء الذين خرجوا من تغطية الضمان الاجتماعي انتقلوا إلى البطالة أو إلى الهجرة أو حتى إلى العمل غير النظامي. بكل الأحوال، هذه الفئة إما هي فئة نوعية ذات كفاءة عالية وجدت فرصة للهروب إلى الخارج وقامت بترك عملها طوعاً وتصفية تعويض نهاية خدمتها، أو أنها فئة من العمّال ذوي المهارات المتدنية لم تعُد مؤسساتهم بحاجة إليهم لأنها قلّصت حجم أعمالها وتعمل على تقليص عدد العمّال، أو لأنها أغلقت نهائياً، أو لأنها استبدلتهم بعمّال أصغر سناً وبرواتب أقلّ.

الانهيار يفاقم السمات السلبية في بنية العمل في لبنان. فمن هذه السمات أن غالبية الوظائف التي كان ينتجها «النموذج» كانت وظائف هامشية أو وظائف ذات إنتاجية متدنية، أي أنها تترك. في قطاعات التجارة والتجزئة وأنشطة الإقامة والخدمات والأنشطة العقارية. ما لم يتغيّر خلال السنوات الماضية أن هذه القطاعات كانت حصّتها نحو ثلث العاملين بأجر، مقابل نحو الثلثين للعاملين لحسابهم الخاص. هذه المشكلة ستتفاقم أكثر، فالاقتصاد يتقلّص ومعه تتقلّص قدرته على خلق الوظائف. في السابق كانت هذه القدرة تستوعب واحداً من كل ستة وافدين جدد إلى سوق العمل. وعلى الضفّة المقابلة، فإن العاملين بأجر أو أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص، من ذوي الكفاءات يهاجرون. وبالتالي ستزداد حصّة العمالة غير الماهرة من مجمل القوى العاملة. وإذا صار هناك أيّ اتفاق مع صندوق النقد الدولي ينصّ على إعادة هيكلة القطاع العام، فإن التشوّه في بنية العمل سيصبح أكبر بكثير.

في 2018 - 2019، قدّرت إدارة الإحصاء المركزي أن عدد القوى العاملة في لبنان تبلغ 1,59 مليون شخص في لبنان منهم 54% يعملون بشكل نظامي والباقي بشكل غير نظامي. الفئة النظامية مقدّرة بنحو 716 ألفاً. فإذا كان الضمان يعترف بأن لديه 524 ألف أجير في القطاع الخاص مصرّح عنهم للضمان الاجتماعي، فهذا يعني أن نحو 192 ألفاً يعملون في القوى الأمنية والعسكرية والإدارة العامة ومؤسّسات القطاع العام. هذه هي الفئات التي لديها تأمين صحي، وهو أمر مهم جداً في ظل ارتفاع معدلات الصرف من العمل والازياد المطّرد في البطالة والهجرة. التأمين الصحي أو التغطية الصحية ستصبح حاجة ماسة للمجتمع من أجل كبح عملية تفكيكه وموت أفراده على الطرقات. الهجرة ستخلف وراءها الفئات الأكثر تقدماً في السن والأكثر عرضة للأمراض. مجتمع الكارتيلات في لبنان و«أحزاب المصارف» سيترك هذه الفئات للموت.

ما يحصل في الضمان من تراجع في عدد المضمونين (حصيلة الترك والاستخدام) لا يظهر كل الحقيقة، إنما يسلط الضوء على بعض منها. فمنذ عقود، هذه المرّة الأولى التي تنعكس فيها إحصاءات الترك والاستخدام من فائض إلى تناقص في عدد الأجراء، بالإضافة إلى تهافت عدد كبير منهم للحصول على التغطية الصحية «المتواضعة» التي يقدّمها الضمان بالأسعار الحالية. هذا التهافت يظهر بوضوح في زيادة عدد المنتسبين إلى الضمان الاختياري بنسبة 93% من 2018 لغاية نهاية آب 2021، وزيادة بنسبة 224% في الانتساب إلى ضمان المتقاعدين في الفترة نفسها.

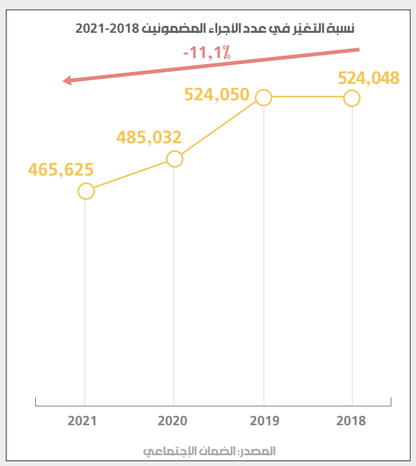

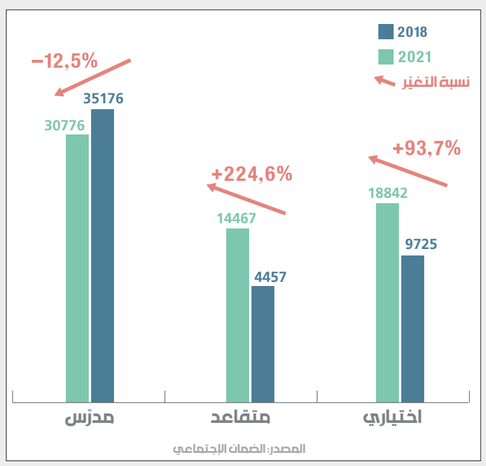

حلقة نقاش

لا مفرّ من تصفية المصارف

ثلاث إشكاليات يطرحها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بشأن إعادة هيكلة القطاع المصرفي: الخيارات والآليات، إدارة العملية، توزيع الخسائر. طرح هذه الأسئلة يأتي في إطار تقديم مقاربة مختلفة عن المسار القائم للتعامل مع الأزمة وتداعياتها. حالياً، هناك مسار قائم على تعددية أسعار الصرف، وعلى تضخيم الأسعار بشكل متعمّد، من أجل توزيع خسائر القطاع المالي بشكل مقنّع. بشكل ما، هذه العملية تفقز مباشرة نحو توزيع الخسائر قبل أي اعتراف بحجمها وقبل أي اتفاق على توزيعها، من أجل طمسها عبر آليات موارية. بمعنى آخر، يتم تعميم الخسائر مع تركيزها على الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً والأكثر فقراً. ديناميكية هذه الآلية توسّع قاعدة الفقر وأبعاده، وهي تدفع الأكثر كفاءة وتعليماً نحو الهجرة. كما أنها تخفّض جودة ومستوى المعيشة لسنوات مقبلة. لذا، طرح المركز هذه الأسئلة ضمن حلقة نقاش بعنوان «أي مقاربة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي؟ الخيارات والآليات» والتي شارك فيها فريق اقتصادي من المركز إلى جانب خبراء وباحثين قدمّوا رؤيتهم وتصوّرهم لعملية إعادة الهيكلة انطلاقاً من طبيعة الأزمة وكيفية التعامل معها. كان هناك إجماع على وجوب تحميل أعباء الخسائر بطريقة مختلفة عن طريقة الأمر الواقع السائدة حالياً. وقد أجابت حلقة النقاش عن مجموعة أسئلة: هل الخسائر المسجّلة هي خسائر القطاع المصرفي أم خسائر المجتمع؟ هل يجب التعامل معها بشكل تقني واستنسابي أم في إطار سياسات مدروسة وواضحة الأهداف؟ هل يمكن أن تكون إدارة عملية توزيع الخسائر بيد الجهة التي كانت مسؤولة عن الخسائر، أم بيد جهة مستقلة؟ من تكون الجهة المستقلّة؟ هل الهدف من إعادة الهيكلة إطفاء الخسائر فقط، أم تطوير نموذج العمل المصرفي - المالي - الاقتصادي في لبنان؟

سيتم نشر ملخّص عن كل ورقة من ضمنها أوراق عائدة لرئيس المركز الاستشاري عبد الحليم فضل الله، الوزير السابق منصور بطيش، النقيب السابق لخبراء المحاسبة أمين صالح، الأستاذ الجامعي أحمد اسماعيل. وستنشر أوراق أخرى معدّة من قبل خبراء ومعنيّين بهذا الشأن لم يُكشف عن أسمائهم.

عبد الحليم فضل الله*
حصر عملة الإقراض بالليرة وتعديل قانون النقد والتسليف

إنّ الأزمة المصرفية كانت الحلقة الأخيرة في أزمة متعددة الأبعاد. وبذلك يجب أن تكون هي الحلقة الأولى والمركزية في الحل.

على رأس العناصر الرئيسية التي أدّت إلى الإنهيار الاقتصادي والمالي والمصرفي تأتي السياسة النقدية المتمثلة في التثبيت النقدي طويل الأمد واعتماد سعر فائدة مرتفع ربطاً بالتصنيف السيادي للبلد، ولا سيما في المراحل التي شهدت تدفقاً كبيراً للأموال من الخارج، من دون التغافل بطبيعة الحال عن الدور السلبي للسياسة المالية الخاطئة وتعطيل قطاعات الإنتاج فضلاً عن العقوبات الأجنبية والعوامل الخارجية الأخرى.

الهدف الرئيسي من هذه الندوة، وضع مقاربة عملية لسيناريوهات إعادة هيكلة القطاع المصرفي دون الخوض في غمار احتساب خسائر القطاع المالي والتي قُدّرت بحسب خطة الحكومة الإصلاحية في نيسان 2020 بنحو 240 تريليون ليرة (أي ما بين 70 إلى 80 مليار دولار)، أما التقديرات الصادرة عن جمعية المصارف وبعدها لجنة المال والموازنة فكانت أقل من تلك المذكورة في الخطة.

سيناريوهات إعادة الهيكلة

* السيناريو الأول: خيار الأمر الواقع، أي إعادة هيكلة من دون خطة حكومية إصلاحية ومع تجاهل الحد الأدنى من المعايير الدولية لإدارة المخاطر المصرفية. يحاكي هذا السيناريو الوضع القائم، والقاضي بتذويب خسائر المصارف التجارية وتصحيح ميزانياتها من دون إصلاحات، وهذا ينطوي على تعدٍ على حقوق المودعين بحرمانهم من سحب ودائعهم بسعر صرف عادل، وإنهاك موازنة مصرف لبنان، وتدمير القدرة الشرائية للمواطنين اللبنانيين.

بدأت فصول هذه العملية مع إصدار مصرف لبنان للتعميم 151 في 21 نيسان 2020 الذي سمح للمصارف تحويل عمليات السحب من ودائع الدولار إلى الليرة اللبنانية بسعر صرف يساوي 3900 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد، فيما تراوح سعر الصرف الموازي آنذاك بين 2750 و 4200 ليرة مقابل الدولار. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار إلى عتبة 17000 ليرة مقابل الدولار في حزيران 2021، تكبّد المودعون خسائر في قيمة ودائعهم، ما بين نيسان 2020 و حزيران 2021، تقارب 5 مليارات دولار (4,93 مليار دولار)، وتوازي قيمتها نحو 53 ألف مليار ليرة بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف في السوق الحرّة. ويُتوقع أن تكون قيمة خسائر المودعين قد ارتفعت جرّاء عمليات السحب المذكورة إلى نحو 6 مليارات دولار حتى تاريخ أيلول 2021. ونتيجة لهذه السحوبات وما يماثلها من عمليات قامت بها، استطاعت المصارف تحرير ميزانياتها من التزامات تجاه المودعين بالعملات بقيمة تقارب 20 مليار دولار منذ تشرين الأول عام 2019 وحتى الآن. ويُعدّ مصرف لبنان شريكاً ومتضرراً في آن معاً جراء هذه العملية، إذ إنّه ارتضى على ما هو مُرجّح تحمّل كلفة العمليات المذكورة، والتي تعادل الفارق بين سعر الدولار المحدد بـ3900 ليرة لبنانية لعمليات السحب وسعر 1515 ليرة المعتمد في ميزانيات المصارف والمصرف المركزي، وبذلك يقوم الأخير بخلق نقد مقداره 2400 ليرة مقابل كل دولار يسحبه المودعون، ويدرج ذلك ضمن ميزانيته في بند موجودات أخرى، الذي ارتفعت قيمته من 49 ألف مليار ليرة في نيسان 2020 إلى 80 ألف مليار ليرة نهاية حزيران 2021 ثم إلى 83,7 مليار ل.ل في 31 آب 2021. ومع إضافة البند الآخر في الميزانية الذي يستخدمه مصرف لبنان لإخفاء الخسائر وهو «المقايضة على أوراق مالية وأصول ثابتة» (والذي بقي ثابتاً طوال الفترة المذكورة) يرتفع مجموع خسائر مصرف لبنان حالياً إلى نحو 102 ألف مليار ليرة مقابل 68 ألف مليار ليرة في نيسان 2020. وفي نهاية المطاف فإن خسائر مصرف لبنان هي خسائر للاقتصاد عموماً وللدولة اللبنانية على وجه خاص، لأنه ملزم بتحويل 80% من أرباحه إلى الدولة بحسب قانون النقد والتسليف. واللافت أنه في الوقت التي لاقت فيه الخطة الحكومية للتعافي وحلّ مشكلة الخسائر، معارضة شديدة منعت تطبيقها، مضى مصرف لبنان بكل سلاسة في تنفيذ تصوّره للتعامل مع الأزمة من خلال التعميم 151 وما تلاه من تعاميم زادت الفجوة المالية التي يعاني منها البلد بدلاً من تقليصها. علماً بأن التعميم والخطة المذكورين أقرّا في التاريخ نفسه تقريباً (نيسان 2020).

أمّا ثالث المتضررين، إلى جانب المودعين ومصرف لبنان، فهم المواطنون الذين فقدوا حتى الآن ما لا يقل عن 70% من قوتهم الشرائية نتيجة عمليات المصارف ومصرف لبنان التي ترتّب عليها ضخّ كتلة نقدية باللّيرة اللبنانية بقيمة 33,871 ألف مليار ليرة، وقد أدّى ذلك إلى تراجع كبير في قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار، وإشعال فتيل التضخّم، وزيادة مؤشر أسعار الاستهلاك نحو 300% ما بين نيسان 2020 وتموز 2021.

يشار إلى أنّ المصارف كانت الرابح الأكبر من سيناريو الأمر الواقع، إذ زادت أرباحها التي لم تعد تعلن عنها، وأطفأت جزءاً معتدّاً به من خسائرها على حساب المصرف المركزي والمودعين والمستهلكين، وبذلك حافظت نسبياً واسمياً على رساميلها، التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في نسبتها إلى إجمالي ميزانيتها المجمّعة من 9,8% إلى 9,2% خلال المدة المذكورة.

> **تأسيس وكالة مستقلّة ومؤقتة لإعادة الهيكلة (لخمس سنوات مثلاً)، تتولى نيابة عن الدولة إعادة الهيكلة والإشراف على رسملة المصارف**

* السيناريو الثاني: تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي من دون خطة إصلاحية. يفترض هذا السيناريو التطبيق الكامل لمعايير بازل 3 (كفاية رأسمال) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) (المتعلق بتكوين المؤونات ضد المخاطر الفعلية والمتوقعة)، وأيضاً من دون خطة إصلاحية. وفي حال تطبيق هذه المعايير من دون تعديل، تُلزم المصارف بتكوين مؤونات تساوي على أقل تقدير مرّة وربع من رساميلها الحالية، وهذا مع الأخذ بالحسبان الموجودات الثابتة والأصول العقارية المسجّلة في ميزانياتها (بقيم مضخّمة على الأرجح)، ما يملي على المصارف إعادة تكوين رساميلها، مع مؤونات إضافية.

* السيناريو الثالث: إعادة هيكلة ضمن خطة حكومية إصلاحية ومواءمة المعايير الدولية لإدارة المخاطر مع الوضع الحالي. ينطوي هذا السيناريو على إعادة الهيكلة ضمن خطة حكومية وإصلاحية، تبدأ فصولها بإعادة تحديد دور المصارف في الاقتصاد وحجمها قياساً عليه. وذلك على نحو متزامن ومترابط مع إعادة هيكلة ديون الدولة ومعالجة الخلل في ميزانية مصرف لبنان. وبذلك يكون الهدف: إعادة تكوين رساميل المصارف وفق حجمها الجديد، وردم الفجوة في ميزانية مصرف لبنان، وتحقيق الاستدامة في إدارة الدين العام في مدة زمنية معقولة (5 سنوات مثلاً). وفي إطار هذا السيناريو، يفترض العمل على الآتي:

- تعبئة الموارد اللازمة لتمكين مصرف لبنان من استعادة دوره في إدارة سياسة نقدية فعّالة، وتخفيف خسائره تدريجياً بالاستفادة من الأفكار المطروحة للتمويل (مثلاً من خلال إيرادات شركة إدارة الأصول العامة الواردة في خطة التعافي 2020)، وصولاً إلى تحقيق مركز إيجابي صافي لاحتياطياته الدولية على المدى الطويل، مع إمكانية السماح بخسائر محدودة القيمة تُذوّب تدريجيًا.

- تحديد الحجم الأمثل لميزانية مصرف لبنان بحيث تتراوح بين 30% و50% من الناتج المحلي الإجمالي (لا تتعدى النسبة مثلاً 52% في الأردن و33% في مصر).

- تعديل قانون النقد والتسليف بحيث ينص على:

* أن تساوي مطلوبات مصرف لبنان بالعملات موجوداته منها عدا التوظيفات الإلزامية.

* الفصل التام بين مهمة إدارة السياسة النقدية التي تبقى بإدارة مصرف لبنان من ناحية ومهام الرقابة والتحقيق التي تتولاها جهات مستقلة من ناحية ثانية. أي بقول آخر ضمان الاستقلال التام للجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة سواء ضمن مصرف لبنان أو خارجه.

* حصر عملة الإقراض التي تتولاها المصارف باللّيرة اللبنانية إلّا لأغراض محدّدة كتمويل الاستيراد.

* وضع سقوف وشروط على تمويل المصرف المركزي لعجز الخزينة.

- خفض حجم القطاع المصرفي في إطار إعادة الهيكلة، إلى النصف قياساً على الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد عدد المصارف التجارية والاستثمارية والمتخصصة المناسب لحجم السوق وحاجات الاقتصاد.

- وضع معايير إعادة هيكلة المصارف أخذاً بعين الاعتبار الأمور الثلاث الآتية:

1- حفظ حقوق المودعين كافة وبكل فئاتهم مع التمييز بين الحق الأساسي والفوائد.

2- مراعاة المعايير الدولية (بازل 3 و IFRS9...)، شرط أن يجري تكييفها مع خصوصيّة الأزمة المصرفيّة في لبنان وتداخل المسؤوليات بشأنها.

3- حجم القطاع المطلوب وعدد المصارف المستهدف، بحيث لا تسفر إعادة الهيكلة عن تجاوز الحجم والعدد المحددين أو التدني عنهما.

من يدير إعادة الهيكلة؟

ينطلق هذا السؤال من الحقيقة المتمثلة في أنّ السلطة النقدية المفترض أن تدير عمليات الإنقاذ المصرفي، هي جزء من الأزمة ومسؤولة عنها، وتحتاج إلى تصحيح. وهذا ما يضع بين أيدينا الخيارات الآتية:

الخيار الأول: أن تؤدّي كل مؤسسة من المؤسسات المعنية بإعادة الهيكلة دورها بمعزل عن غيرها (المصرف المركزي، الحكومة، مجلس النواب، لجنة الرقابة، هيئة التحقيق الخاصة...)، سواء أثناء التفاوض مع صندوق النقد والدائنين والجهات ذات الصلة، أو عند وضع إجراءات إعادة الهيكلة موضع التطبيق. وقد شهدنا خلال المدة الماضية، فشل هذا الخيار وكلفته الباهظة.

الخيار الثاني: إيجاد إطار تنسيقي بين المؤسسات المذكورة مع حفاظ كل واحدة منها على صلاحياتها واستقلاليتها، وهذا قد يلاقي نفس مصير الخيار السابق.

الخيار الثالث: تأسيس وكالة مستقلّة ومؤقتة لإعادة الهيكلة (لخمس سنوات مثلاً)، تتولى نيابة عن الدولة إعادة الهيكلة والإشراف على رسملة المصارف، والتمييز بينها على أساس قدرتها على الاستمرار من عدمه، وفصل الأصول الجيدة عن الأصول الرديئة، وتعزيز الإدارات الداخلية المتخصصة بالمخاطر في المصارف...

هناك ضرورة أن يكون الحل تفاوضياً للوصول إلى توزيع عادل وفعّال للخسائر، ولا يغضّ النظر عن تحويل الخسائر الجاري حالياً، كما لا يستقوي بسياسات الأمر الواقع التي يديرها مصرف لبنان وتستفيد منها المصارف أيما استفادة. اقترح إيقاف التحويل العشوائي وغير المنصف للخسائر من المصارف إلى المودعين والمستهلكين والدولة، وذلك بأن يُفرض على المصارف، تسديد سحوبات المودعين بالدولار بحسب سعر السوق الحرّة، مع إمكانية وضع سقوف عليها للتحكم بنمو الكتلة النقديّة.

* رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

(الأرشيف)

	سعر الصرف ل.ل/$	مجموع الودائع بالدولار (مليار $)	قيمة التراجع في حجم الودائع (مليار دولار)	قيمة تراجع الودائع على دولار 3900 (مليار ليرة)	قيمة تراجع الودائع على دولار السوق (مليار ليرة)	الفرق بين السعرين (مليار ليرة)	الفرق بين السعرين (مليار دولار)
2020/30/4	3350	115.6					
2020/31/5	4050	115.5	-0.1	-389.9	-404.9	-15.0	0.00
2020/30/6	6387	114.4	-1.1	-4139.0	-6778.5	-2639.4	-0.41
2020/31/7	8500	113.9	-0.5	-1875.1	-4086.8	-2211.7	-0.26
2020/31/8	7700	113.7	-0.2	-648.6	-1280.5	-631.9	-0.08
2020/30/9	8300	113.0	-0.7	-2720.6	-5789.9	-3069.3	-0.37
2020/31/10	6800	112.2	-0.9	-3356.5	-5852.3	-2495.8	-0.37
2020/30/11	8100	111.5	-0.7	-2800.5	-5816.4	-3015.9	-0.37
2020/31/12	8100	110.9	-0.6	-2223.6	-4618.2	-2394.6	-0.30
2021/31/1	8750	110.5	-0.4	-1543.7	-3463.4	-1919.7	-0.22
2021/28/2	9300	110.2	-0.3	-1066.4	-2542.9	-1476.5	-0.16
2021/31/3	12250	109.0	-1.3	-4898.9	-15387.5	-10488.6	-0.86
2021/30/4	12300	108.5	-0.5	-1949.4	-6148.0	-4198.6	-0.34
2021/31/5	12850	107.9	-0.6	-2340.8	-7712.6	-5371.8	-0.42
2021/30/6	17000	106.9	-1.0	-3918.6	-17081.2	-13162.6	-0.77
			المجموع			-53091.6	-4.93

منصور بطيش*
بأيّ أموال انتشرت المصارف في الخارج؟

قدّم الوزير بطيش في مداخلته لمحة تاريخية عن القطاع المصرفي في لبنان، والذي شهد في أوائل التسعينات عملية تهجير واسعة للمصارف الأجنبية في لبنان نتيجة نموذج العمل المصرفي غير المعهود المنتهج في حينه.

ومن أبرز ملامح نموذج الأعمال المستخدم في القطاع المصرفي خلال الثلاثين عاماً الماضية ما يأتي:

1. إحكام السيطرة على كامل القطاع المصرفي في لبنان من قبل مصارف تجارية لبنانية محددة، تحوّلت فيما بعد إلى مجموعة أولغارشية متحكمّة بالقطاع ككل، وتحاول قدر الإمكان الإستفادة من هذه السيطرة لفرض إملاءاتها على سياسات الحكومة المالية بما فيها الفوائد على سندات الخزينة والدين.

2. إجبار وترغيب المصارف على تكوين إحتياطي إلزامي للودائع بالعملات لدى مصرف لبنان منذ أواخر التسعينات، عقب إجراء تعديل على قانون النقد والتسليف وإدخالها تحت عنوان «توظيفات إلزامية»، والتي يُعطي المصرف المركزي فوائد عليها للمصارف وهي اليوم تساوي 14 مليار دولار ويعبّر عنها بإحتياطي مصرف لبنان.

3. عوض تطوير المؤسسة في المصارف، حوّلوها عملياً إلى نوع من شركات أشخاص مع إبقائها ظاهرياً شركات مُساهمة، لأنّ القانون يفرض عليهم ذلك. فقد تحايلوا على القانون بَدَل تطويره لمواكبة الحداثة ومتطلّبات الصناعة المصرفيّة.

> **انفلاش القطاع المصرفي يعود إلى انتفاخ مصطنع ناجم عن الاستدانة من الدولة بفوائد مرتفعة وهي ذاتها كانت من أسباب الإنهيار الرئيسية**

4. لمْ يُفرض القانون ولا مصرف لبنان، إدخال الجزء الأكبر من أسهُم كُلّ مصرف إلى البورصة.

5. لمْ يسمح المصرفيّون اللبنانيّون بإدخال مستثمرين كبار للمساهمة في رساميل مصارفهم، ولمْ يُفرض مصرف لبنان عليهم ذلك، مِمّا حال من دون تعزيز الشفافيّة والإفصاح عَن حقيقة ملاءَة المصارف وسيولَتها بالعُملات الأجنبيّة. وكان إحجامهم عن ذلك إمّا سبباً أو نتيجة لسوء الإدارة، سواء في المصارف أو لدى الهيئات الرقابية المولجة بالإشراف والرقابة عليهم (مَصرف لبنان، لجنة الرقابة على المصارف، هيئة التحقيق الخاصّة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن من طرح منهم أسهماً في السوق المالية إنّما باعوها بسعر مرتفع وعمدوا فور إنجاز العمليّة إلى خفض السعر ما الحَق أضراراً بالغة بالمستثمرين وأضعف ثقتهم بالاستثمار في قطاعات حيوية في لبنان.

6. عَمَدَ العديد من المصارف بتَواطؤ مع القيّمين على القطاع، إشرافاً ورقابة، إلى غشّ الناس بالأسهم التفضيلية، ومن يدّعي اليوم أنّه حامٍ للقطاع هو أكثر مَنْ ساهم بتدميره.

7. لَمْ يُطَوِّروا القدرات (الموارد) البشريّة بما يواكب متطلّبات العمل المصرفي، بَل طوّروا المباني وحدّثوا المكاتب وبذّخوا في السيّارات والسيجار و...

8. عمد كبار مُساهمي نخبة من المصارف إلى فتح مصارف تابعة لهم في الخارج، وفروع، وتبَجّحوا بأنّهُم يُصدّرون كفاءتهم ومعرفتهم إلى الخارج، لا سيّما أنّ حجم القطاع قارَب عام 2018 الـ4 مرّات حجم الناتج المحلّي.

لقد أصبَحَ القطاع المصرفي اللبناني من وجهة نظر غالبيّة المصرفيّين «أي dimensioned Over متعدد الأبعاد»، مُتناسين بأن انفلاش حجم القطاع مردّه بشكل خاص إلى انتفاخ مصطنع ناجم عن الاستدانة من الدولة بفوائد مرتفعة، والتي هي ذاتها كانت من أسباب الانهيار الرئيسية.

في الواقع، إن القيمة المُضافة لشبكة المصارف اللبنانيّة في الخارج لم تكن سوى الدعاية الفارغة والاستعلاء الفاقه وتراكُم خسارات بمليارات الدولارات جرى تغطيتها من خلال الهَندَسات أو الخَزعبلات الماليّة التي قام بها مصرف لبنان من مال اللبنانيّين.

ويبقى السؤال، بِمَ أتى أموال انتشَرت المصارف أو أسّست فروعاً لها أو شركات تابعة لها في الخارج؟

* وزير سابق ومصرفي

(هيثم الموسوي)

المصارف الأجنبية التي غادرت لبنان

الجنسية	عدد المصارف	تفاصيل الخروج من لبنان قبل 1990
أميركا	2	- تشايز منهاتن بنك Chase Manhattan الذي باع موجوداته لفَرنسَبنك عام 1985
		- كيميكال بنك Chemical Bank الذي اشترى موجوداته مُستثمرون لبنانيّون عام 1986
سويسرا	1	كريدي سويس للشّرق الأوسَط Crédit Suisse Moyen-Orient الذي اشترى موجوداته مجموعة مُستثمرون لبنانيّون عام 1988 وأبقوا على الإسم "السويسري" مِمّا تَسبّبَ بإعتراض الحُكومة السويسريّة وبأزمة صامِتة معها على مَدى 33 عاماً ولا تَزال مُستمرّة.
روسي	1	موسكو نارودني بنك Moscow Narodny Bank الذي أقفَل فرعَه عام 1985
الجنسية	عدد المصارف	تفاصيل الخروج من لبنان بعد 1990
فرنسية	4	- كريدي ليونيه Crédit Lyonnais الذي باع بعضاً من فروعَه وموجوداته الى الاعتماد المصرفي Creditbank عام 1997، والباقي الى بنك اللبناني الفرنسي عام 1998.
		- كريدي كوتَرسيال دي فرانس CCF الذي اشترى فروعَه وموجوداته بنك عوده عام 1997.
		-بنك ناسيونال دي باريس انترکونتيننتال BNPI الذي باع فروعَه وموجوداته الى بنك الإمارات ولبنان عام 2006 من خلال رخصَة بنك البقاع الذي كان فرنسَبنك قد اشتراه عام 2003
		- كريدي اغريكول Crédit Agricole الذي باع حِصّتَه في البنك اللبناني الفرنسي عام 2004 وحِصّتَه في فرنسَبنك عام 2007
		- يُضاف الى هذه البُيوعات الفرنسيّة، مَصرف سوسيتيه جنرال Société Générale الذي خَفّضَ عام 2008 حِصّتَه في مصرف لبناني مِن أكثر مِن 50% الى 16.7%.
بريطانيا	2	-اتش إس بي سي HSBC الذي اشترى فروعَه وموجوداته بنك لبنان والمَهجَر عام 2017
		- ستاندَرد تشارترد بنك Standard Chartered الذي اشترى فروعَه وموجوداته سيدروس بنك عام 2015
أميركا	1	- اميركان اكسبرس بنك American Express الذي اشترى فروعَه وموجوداته بنك الاعتماد اللبناني عام 2000
كندا	2	- بنك اوف نوفا سكوتيا Bank of Nova Scotia الذي اشترى موجوداته بنك بيبلوس عام 2000
		- ناشيونال بنك اوف كندا National Bank of Canada الذي اشترت موجوداته مجموعة سرادار عام 2002
هولندا	2	ING Bank
		ABN Amro الذي اشترى فروعَهُما وموجوداتهما بنك بيبلوس عامَي 2001 و 2002
إيطاليا	1	- يونيكريديت بنكا دي روما Unicredit Banca di Roma الذي اشترى موجوداته بنك بيبلوس عام 2008
الأردن	2	- بنك القاهِرة عَمّان الذي أوقَفَ نشاطَه وأقفَل أبوابَه عام 2003
		- البنك الأهلي الأردني الذي باع فروعَه وموجوداته لفرنسَبنك عام 2013
السعودية		البنك الأهلي التجاري الذي أوقَفَ نشاطَه وأقفَلَ فُروعَه عام 2016

حلقة نقاش

لا مفرّ من تصفية المصارف

أحمد إسماعيل*
الحوكمة الرشيدة للمصارف لحفظ منافع كل أصحاب المصلحة

أنا لا أريد عرض الأسباب التقنية للأزمة لأن هناك اتفاقاً على وجود ترابط ما بين الأزمة الاقتصادية والعجز في ميزان المدفوعات والحساب الجاري بالحدّ الأدنى منذ 2011، وأزمة المالية العامة المتفاقمة والسياسة النقدية لمصرف لبنان كلها مجتمعة أدّت إلى ما وصلنا إليه. إنما أريد التركيز على مسألة باعتقادي هي لبّ المشكلة وهي مسألة «الحوكمة»، وفي مقدّمة بسيطة عن أكبر الأزمات المالية في العالم كالتي حصلت في 2007 ـ 2009 كما هو معلوم، ووفقاً للدراسات والتقارير الصادرة حول تلك الأزمة، يمكن استخلاص أنه إضافة إلى الأخطاء التقنية بموضوع كيفية إدارة الاستثمارات المصرفية، فإنّ ضعف الرقابة أو غياب الحوكمة الفعّالة أو الرشيدة ربما قد تكون ساهمت إما في خلق الأزمة أو في زيادة حدّتها، وهذا الكلام وارد في تقارير جهات عدّة منها الاتحاد الأوروبي ومنظمة OECD ولجنة بازل للرقابة المصرفية. فقد أصدرت هذه الجهات توصيات بموضوع حوكمة المؤسسات تؤكد أن المصارف هي حالة مغايرة للمؤسسات غير المصرفية، لأنها مؤسسات معقّدة ولديها منتجات وأدوات مالية تطرحها في السوق تعدّ أكثر تعقيداً من أصول وموجودات المؤسسات غير المصرفية. وبالتالي هذا كان أحد أسباب الأزمة المالية. حتى إنّ الهيئات الرقابية واللجان الدولية فشلت في التقييم العادل الاستباقي للمخاطر الناجمة عن توظيفات المصارف. فتحديد القيمة السوقية للمصرف مسألة صعبة وخاصة عند الكلام عن أصول من خارج الموازنة ومشتقات مالية وأشباهها.

وبالانتقال إلى لبنان والمصارف بشكل خاص، نجد أن مصرف لبنان كان مواكباً من الناحية التشريعية لموضوع الحوكمة وأصدر تعميماً في 2006 لحقّه تعديل بموجب قرار في 2011 يطلب فيه حرفياً من المصارف أن تلتزم المبادئ الصادرة والتي ستصدر عن لجنة بازل الدولية المتعلّقة بتعزيز الإدارة الرشيدة في المؤسسات المصرفية. والمقصود هنا تقرير لجنة بازل الصادر عام 2010 والذي جرى تعديله عام 2015. هذا التقرير يتكلم عن تكوين مجلس الإدارة في المصارف والأعضاء المستقلين وغير المستقلين، وعن لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر وغيرهم، إلى جانب أبرز مكامن تضارب المصالح. وفي لبنان هناك نقطة مرتبطة بأصل المشكلة تتمثل بالأعضاء المستقلّين الذين

يمارسون الرقابة بشكل موضوعي وتقني على الإدارة العليا. هل كانّ هؤلاء مستقلين وقادرين على ممارسة دورهم الرقابي؟ هل كانوا يملكون المعرفة والكفاءة؟ أم كانوا في مواقعهم بفعل التوريث أو علاقات شخصية مع الإدارة العليا. الواضح في التجربة اللبنانية أنهم لم يكونوا مستقلين في حوزة مصارف أجنبية مثل الآن.

الأمر الآخر، كان ضرورياً إصدار كتيب إدارة المخاطر المفروض على كل مصرف أن يتبعه، والواضح في لبنان أن المصارف لديها هذا الكتيب لكنها لم تلتزم به بدليل التوظيفات لدى مصرف لبنان التي استحوذت على جزء كبير من موجودات المصارف بالعملات. وجرى التعامل مع مصرف لبنان على أنه استثمار خال من المخاطر فيما هو ليس لديه الحق السيادي في طباعة الدولار ما يجعل التوظيفات بالعملات لديه تخضع لأوزان المخاطر المرجحة بحسب تصنيف البلد.

ومن المواضيع المرتبطة بالحوكمة أيضاً، هناك موضوع تضارب المصالح، وأبرز أنواعها في المؤسسات المصرفية هي تضارب المصالح بين الدائنين والمساهمين، وخاصة أن معظم موجودات المصارف ممّولة من الدائنين، أي من ودائع المواطنين. هنا يحصل تضارب المصالح عندما يسعى المساهمون إلى توظيف الموجودات في استثمارات عالية المخاطر بهدف تحقيق عوائد مرتفعة. وكلما ارتفعت احتمالية إفلاس المصرف ارتفعت توظيفات المساهمين في استثمارات عالية المخاطر من أجل تحقيق الأرباح العالية والهروب بالأرباح. هذا بالتحديد ما قامت به المصارف في لبنان على عكس مصلحة المودعين وخلافاً لأبسط

تعاملت المصارف مع مصرف لبنان على انه استثمار خالٍ من المخاطر بينما ليس لديه الحق السيادي في طباعة الدولار

معايير إدارة المخاطر.

هنا تبرز أهمية إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحقيق أقصى المنافع للمساهمين والدائنين والمجتمع ككل، بمعنى آخر إعادة هيكلة دور المصارف في الاقتصاد بالتوازي مع التصدّي لمشكلة تضارب المصالح ومراجعة إطار الحوكمة الرشيدة للمصارف بما يحفظ منافع كل أصحاب المصلحة (Stakeholders) وليس فقط منافع المساهمين (Shareholders).

* أستاذ جامعي

أمين صالح*
يجب تحديد حجم الودائع الحقيقي

تعرض لبنان خلال الفترة السابقة إلى عملية إفلاس ممنهجة، فقد تبيّن أن كل النفقات العمومية للحكومات اللبنانية سواء من داخل الموازنة أو خارجها قد بلغت 240 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1993 و2019/12/31، منها نحو 88 مليار دولار هي فوائد الدين العام، أي ما نسبته 41% من مجمل الإنفاق العام، وفي بعض السنوات بلغت فوائد الدين العام 110% من واردات الدولة. فالأزمة ليست بالكهرباء أو الرواتب والأجور. أنفقت الحكومة على الرواتب والأجور 31% (نحو 73 مليار دولار) وعلى الكهرباء نحو 15% (نحو 26 مليار دولار) أما فوائد الدين العام فهي كتلة الإنفاق الكبرى ومكمن المشكلة والأزمة.

بمراجعة كل هذه الأمور ومقارنتها مع ما كان يحصل في المصرف المركزي وفي المصارف، تلاحظ أن المصارف لغاية تاريخه كانت تربح دائماً وفي سنة 2019 صدر تقرير جمعية المصارف من دون حساب الأرباح والخسائر خلافاً لكل السنوات الماضية وصولاً حتى 1993، ما يعني أن المصارف ما زالت تحقق أرباحاً ولكن تعمدت إخفاءها. وكمؤشّر على ذلك ارتفاع رساميل المصارف من 29 مليار دولار سنة 2014 إلى 37 مليار دولار عام 2018 دون إدخال مساهمين جدد. وقد تراوحت نسبة توزيع الأرباح من 79% عام 2014 إلى 93% عام 2017، وأي عملية لإعادة هيكلة المصارف ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة.

المصارف في الحقيقة، كانت تُشكّل عبئاً على الاقتصاد اللبناني. يكفي أن نراجع التاريخ لنتبيّن أن الحكومة دفعت بين 1982 و1991 نحو 179 مليار ليرة لبنانية على المصارف المتعثّرة، وهناك عمليات قامت بها المصارف خارج قانون النقد والتسليف، سواء عمليات مضاربة أو عمليات شراء سلع وعمليات على الذهب. وبالنتيجة أصيبت بالصدمة عندما انخفضت الفائدة في أميركا وانخفض سعر الذهب، فأصيبت بخسائر محققة، حينها قامت سويسرا بوضع 5 مصارف لبنانية على اللائحة السوداء.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

وبمراجعة مختلف المصادر يتبين أن هناك أرباحاً فائضة لم تصرح عنها المصارف إلى وزارة المالية، كما لم تدفع الضرائب المتوجبة عليها، وبالتالي فإن الأسباب الحقيقية للمشكلة تكمن في الدين العام وفوائده فهي التي أوصلت المالية العامة إلى ما وصلنا إليه.

هناك حسابان في ميزانية مصرف لبنان، حساب اسمه عمليات على أدوات مالية وهذا ثابت، وحساب آخر اسمه موجودات أخرى. يخفي كلاهما خسائر بقيمة 95 ألف مليار ليرة، أي نحو 63 مليار دولار هي خسائر البنك المركزي نتيجة سياساته النقدية الفاشلة، ويجب استثناء قيمة الذهب عند حساب الخسائر والمقدّر بـ26467 ألف مليار ليرة لأنه ممنوع تسييله وبيعه بحسب قانون النقد والتسليف. فهو لا يُشكّل موجودات حقيقية قابلة للتحقق في ميزانية مصرف لبنان. تقييم وضع أي مؤسسة يتم عادة على أساس القيمة الفعلية للموجودات القابلة للتحقق وبالتالي نقارنها بالمطلوبات.

ومن ناحية أخرى فقد أودعت المصارف 54% من موجوداتها عام 2019 في مصرف لبنان وتُدر عليها فوائد بعكس ما حصل في المصرف المركزي الأوروبي الذي يعطي فوائد سلبية للمصارف عندما تضع عنده إيداعات، وهذه الودائع ينبغي أن تُشكّل محوراً للبحث.

والسؤال الأساس هل هذه الودائع تشكل تدفقاً نقدياً حقيقياً وصل لخزائن المصارف؟ هل المصارف فعلاً أودعت هذه الودائع لدى المصرف المركزي؟ أم هي عمليات قيود دفترية لا أكثر ولا أقل؟ هذه الودائع يُشير إليها المصرفيون تحت اسم Lebanon Dollar، وهي ارتفعت نتيجة لفوائد الدين على سندات الخزينة والتي كانت تقيّد على الحساب الدائن للمصارف وكانت المصارف تقوم كل سنة بتوزيعها. إذاً، الودائع تتضخم بحجم الفوائد التي تُقيّد دفترياً ومحاسبياً. وهذه النقطة كان يجب أن يشير إليها مفوض المراقبة لدى المصارف وكذلك لجنة الرقابة على المصارف، وقبل التكلم عن إعادة الهيكلة لا بد من التحقق إذا كانت هذه الودائع حقيقية أم مجرد ودائع دفترية ارتفعت

هل المصارف فعلاً أودعت هذه الودائع لدى المصرف المركزي ام هي عمليات قيود دفترية لا اكثر ولا اقل؟

نتيجة ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة وخاصة في السنوات الأولى من التسعينات (1993-1996) والتي تخطت فيه المعدلات العالمية بخمسة أو ستة أضعاف.

وعليه فإنه يقتضي أن ترتبط إعادة هيكلة المصارف بإعادة هيكلة الدين العام وتحديد حجم الودائع الحقيقي.

* النقيب السابق لخبراء المحاسبة المجازين

فريق الدراسات الاقتصادية في «المركز الاستشاري»
لا مفرّ من تصفية المصارف

رغم اختلاف أسباب وظروف اندلاع الأزمات المصرفية والمالية حول العالم، كما يتبين من تجارب الدول (قبرص، اليونان، إيرلندا، إندونيسيا، الأرجنتين وغيرهم)، ما قد يتطلب اعتماد مقاربات وخيارات مختلفة للحل، إلا أنه يلاحظ وجود ممارسات وآليات تكاد تكون مشتركة بين مختلف التجارب المشار إليها. ومن أبرزها ما يلي:

أولاً- تتوقف كلفة إعادة الهيكلة على عوامل عدة منها: حجم المشكلة وطبيعتها، أي نسبة الديون والأصول الرديئة إلى إجمالي الأصول أو مدى أهمية دور المصارف كوسيط مالي في النشاط الاقتصادي (ومن مؤشراته حجم التسليفات للقطاع الخاص وللقطاع العام...). والعامل الأهم يبقى توقيت التدخل، بمعنى أنه كلما كان التدخل فورياً وعاجلاً كانت الكلفة أقل والعكس صحيح.

ثانياً- التشخيص الدقيق بالبطء الشديد واستغرقت في المتوسط أربع سنوات من دون الوصول إلى النتائج المرجوة. وفي المقابل فإن عملية إعادة الهيكلة بإشراف وإدارة وكالة محايدة كانت ناجحة وممنهجة.

رابعاً- توفير السيولة والدعم المالي الحكومي للبنوك القادرة على الاستمرار، مقابل ضمانات باسترجاع المال العام أمر لا مفرّ منه لضمان استمرارية دور القطاع المصرفي كوسيط أساسي في الدورة الإقتصادية، خصوصاً تمويل قطاع الأعمال خلال فترة إعادة الهيكلة التي قد تمتد لسنوات.

خامساً- لا مفرّ من تصفية المصارف التي لا تستوفي شروط الاستمرارية في المرحلة القادمة. على أن يجري الاستحواذ على موجوداتها من قبل الوكالة أو الهيئة المحايدة، أو المصارف المتبقية المستوفية للشروط.

سادساً- لا مفرّ من تحمّل جميع الأطراف حصّة من الخسائر، أي البنوك والمساهمين والمودعين وأخرهم الدولة.

سابعاً- تتعدّد أدوات التدخل والمعالجة تبعاً لحجم المشكلة وطبيعتها، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- إعادة الرسملة داخلياً، أو التصفية والدمج والاستحواذ.
- تجميد الودائع والسحوبات لفترة معينة حفاظاً على السيولة الموجودة.
- إغلاق المصارف لفترات متقطعة.
- إدخال مساهمين جدد محليين أو أجانب.
- تأميم البنوك لفترة انتقالية.
- توفير ضمانات حكومية مؤكدة للودائع حفاظاً على الثقة بالقطاع المصرفي.

إن عملية إعادة الهيكلة بشقّيها، أي القطاع المصرفي بما فيه مصرف لبنان، والدين العام، تجري وسط ركود تضخمي شديد وإفلاس تام للدولة، في حين أن الفاتورة المتوقعة لهذه العملية هي من الضخامة بحيث قد تعجز عن تغطيتها حتى مصادر التمويل الخارجي

إعادة الهيكلة التي قد تمتد لسنوات.

خامساً- لا مفرّ من تصفية المصارف التي لا تستوفي شروط الاستمرارية في المرحلة القادمة. على أن يجري الاستحواذ على موجوداتها من قبل الوكالة أو الهيئة المحايدة، أو المصارف المتبقية المستوفية للشروط.

سادساً- لا مفرّ من تحمّل جميع الأطراف حصّة من الخسائر، أي البنوك والمساهمين والمودعين وأخرهم الدولة.

سابعاً- تتعدّد أدوات التدخل والمعالجة تبعاً لحجم المشكلة وطبيعتها، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- إعادة الرسملة داخلياً، أو التصفية والدمج والاستحواذ.
- تجميد الودائع والسحوبات لفترة معينة حفاظاً على السيولة الموجودة.
- إغلاق المصارف لفترات متقطعة.
- إدخال مساهمين جدد محليين أو أجانب.
- تأميم البنوك لفترة انتقالية.
- توفير ضمانات حكومية مؤكدة للودائع حفاظاً على الثقة بالقطاع المصرفي.

- تحويل مودعين كبار إلى مساهمين في البنك.
- تحويل ملكية بعض الأصول بما فيها الديون الرديئة، إما إلى بنك محلّي ينشأ لهذه الغاية أو إلى الوكالة المحايدة المشرفة على إدارة العملية، أو إلى جهات خارجية مثل «صناديق الأصول الضعيفة» التي تشتري الأصول السامة من البنوك بأسعار بخسة نسبياً «(وهذا ما حصل بالنسبة للجزء الأكبر من سندات اليوروبوندز التي كانت في حوزة المصارف اللبنانية وباتت في حوزة مصارف أجنبية مثل (Ashmore bank)».

ورغم أنّ تعقيدات الأزمة اللبنانية بوصفها أزمة متعددة الأبعاد ونادرة الحدوث، أي كونها أزمة مصرفية نقدية ومالية وإنسانية قد تفرض معالجات خاصة واستثنائية، فإن ذلك لا يحول من دون استخلاص العبر والدروس من تجارب دول أخرى سبق أن واجهت أزمات مالية ونقدية، لا بل ينبغي توسيع دائرة التعاون مع مختلف الدول والهيئات القادرة على تقديم المساعدة، وذلك لاعتبارات كثيرة منها:

* إن عملية إعادة الهيكلة بشقيها، أي القطاع المصرفي بما فيه مصرف لبنان، والدين العام، تجري وسط ركود تضخمي شديد وإفلاس تام للدولة، في حين أن الفاتورة المتوقعة لهذه العملية هي من الضخامة بحيث قد تعجز عن تغطيتها حتى مصادر التمويل الخارجي.

* تطرح عملية إعادة الهيكلة بشقيها جملة من القضايا والإشكاليات الشائكة ما قد يستدعي الاستعانة بجهات خارجية صديقة لتذليلها. ومن أبرزها ما يلي:

- صعوبات تتصل بتأمين التمويل اللازم لعملية إعادة رسملة المصارف وضمان الودائع وإطفاء الخسائر.
- نقص الخبرات الرفيعة والمحايدة للإشراف والرقابة والمتابعة الشفافة والصارمة لعملية إعادة الهيكلة بكاملها.
- آليات وأطر للمساعدة في إدارة ومعالجة الأصول السامة بما فيها الديون الرديئة.
- ضمانات للحصول على التمويل الخارجي.
- تغطية عملية إعادة التفاوض مع الدائنين الأجانب الذين باتوا يحملون جزءاً هاماً من الدين العام.

وفي هذا الإطار، ما زالت خطة التعافي المالي لحكومة الرئيس حسان دياب، والتي تتضمن الكثير من خيارات إعادة الهيكلة المعهودة في أزمات الدول المذكورة آنفاً، مع تعديلات وإضافات مطلوبة وإعادة نظر ببعض الأرقام بطبيعة الحال، تشكل منطلقاً حقيقياً لأي محاولات جدية سواء في المعالجات أو التفاوض مع صندوق النقد الدولي وغيره من جهات التمويل الدولية.

وفي مطلق الأحوال، لا يسعنا سوى تأكيد جملة من الثوابت نجد في التمسك بها مصلحة وطنية لا ينبغي التفريط بها، وعلى رأس ذلك: الحرص على أن تشكل عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي فرصة للانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل المصرفي الموجه لتمويل الإنتاج، وليس الاستهلاك بشقيه الخاص والعام كما تعودنا طوال العقود الماضية. ويمكن على سبيل المثال أن تتضمن التشريعات الجديدة حوافز كافية لتوجيه التسليف المصرفي نحو استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية للصناعات المحلية.

وإزاء ما يطرح من مشاريع تتعلق بالموجودات العامة في خضم عملية إعادة الهيكلة، ينبغي عدم التفريط بدور الدولة وحقوقها سواء لمواجهة تحديات التنمية والحدّ من الفقر، أو إعادة تأهيل وتطوير موارد البلاد البشرية والمادية بما فيها البنية التحتية والخدمات العامة.

خبراء مشاركون في حلقة النقاش
زيادة رساميل بعض المصارف لا تعدّ تدفقاً حقيقياً

في تشخيص الأزمة

تُشير الوقائع أن لبنان يعاني من أزمة نظام حقيقية Truly Systemic Crisis (2011-2008)، تشابه نماذج العمل/سمة المخاطر: التركيز في مصادر التمويل على الودائع والتحويلات الخارجية بكلفة عالية والتركيز في التوظيفات السيادية (النتيجة: تكديس الأرباح للمساهمين وكبار المودعين)، غياب القوانين والتنظيمات التي تمنع هذا التركّز في التوظيفات السيادية، النموذج أدّى إلى خروج الجزء الأكبر من المصارف الأجنبية من السوق المحلية ABN amro ، Standard Charteted, Credit Lionais, Banca di Roman ، HSBC...

كذلك هناك خسائر القطاع المصرفي في الخارج، والهندسات المالية لردم الفجوة في السيولة (56 مليار دولار بين 2013-2020 بحسب تقرير بنك عودة للفصل الأول 2021. وأخيراً عدم قدرة مصرف لبنان على أداء دور المقرض الأخير بالعملات الأجنبية.

خلل في آليات إعادة الهيكلة

قبل البدء بأي عملية إعادة هيكلة لا بد من تحديد إذا كنّا نحتاج إلى خطة تعافٍ أو خطة إنقاذ للقطاع المصرفي أو الاثنين معاً. وعند مقارنة خطط التعافي والإنقاذ التي اعتمدتها الدول بعد الأزمة المالية العالمية، مع ما يحصل حالياً في لبنان نجد لدينا ضعفاً في مقاربة عملية إعادة الهيكلة برمتها على سبيل المثال:

- طلب مصرف لبنان من المصارف زيادة رساميلها بالعملات الأجنبية بنسبة 20% تمهيداً لإعادة الهيكلة وهذا الأمر مغاير لتوصيات اللجان والهيئات الرقابية الدولية التي تشير إلى أن استخدام هذا التدبير في خضمّ الأزمة هو من أنواع الإجراءات المشابهة للدورات الاقتصادية حيث تكون كلفة رأس المال في أوقات الأزمات مرتفعة جداً، وما يحصل حالياً في لبنان هو زيادة للرساميل على حساب نوعيتها فهذه الزيادات الحاصلة في رساميل بعض المصارف لا تُعتبر تدفقاً حقيقياً يسمح بإعادة الهيكلة لأي مصرف كان.
- برنامج تقسيط الخسائر المعمول به حالياً هو تقسيط النسب المطبقة نظامياً لاحتساب الخسائر المتوقعة بحسب نوع التوظيفات، وهي 45% خسائر ديون سيادية على اليوروبوند و1,98% خسائر على توظيفات مصرف لبنان. تكوين هذه المؤونات يستلزم الاقتطاع المباشر من حساب الأرباح والخسائر وتالياً من رساميل المصارف وليس السماح بتقسيط خسائر محققة فعلاً.

خريطة طريق للإصلاح

نحن الآن في خضم مرحلة انتقالية حيث إن نموذج الأعمال الذي كان معتمداً من قبل المصارف يفترض أن فاعليته قد انتهت. ولكن النموذج الجديد والذي يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة لم يُنشأ بعد. وحتى في ظل ارتفاع درجات عدم اليقين، فإن لبنان قادر على وضع خطة لإعادة هيكلة قطاعه المالي والمصرفي، والتجارب الدولية تؤكد ذلك وخاصة تلك الحديثة التي حصلت بعد الأزمة المالية العالمية.

تكوين هذه المؤونات يستلزم الاقتطاع المباشر من حساب الارباح والخسائر وتالياً من رساميل المصارف وليس السماح بتقسيط خسائر محققة فعلاً

1. تحديد الخسائر يجب أن يكون النقطة الأولى والمركزية لتوزيع الخسائر بشكل عادل، وللوصول إلى تحديد الخسائر يُفترض من الحكومة الجديدة:

أ. إنجاز خطة تفاوضية مع الدائنين وتحديد الخسائر المحققة على محافظها المالية وتحديد نسبة التعويض المناسبة. ما يعني التحديد الواضح لنسب الاقتطاع على سندات اليوروبوند.

ب. إجراء تقييم عادل لميزانية مصرف لبنان حتى يتسنى لنا تقنياً تحديد الخسائر المحققة على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان.

2. إجراء تقييم لأصول المصارف.

3. على ضوء تقييم أصول المصارف يتم توزيع المصارف بين قابلة للاستمرار ومصارف غير قابلة للاستمرار.

4. بعد تقسيم المصارف يمكن وضع خطة تعافٍ للمصارف القابلة للاستمرار ويجب وضع خطة إنقاذ (للمصارف المتعثّرة أو المحتمل تعثرها).

كذلك تساعد التشريعات التالية في إنجاح أي خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي في لبنان:

1. وجوب قيام الحكومة بإجراء تقييم لموجوداتها والاتفاق على خطة للتفاوض مع الدائنين بعد تحديد آلية واضحة لنظام سعر الصرف في المستقبل هل هو ثابت أم عائم.

2. ضرورة كفالة من الحكومة لصغار المودعين بهدف استعادة الثقة.

3. إعداد مرسوم صندوق لإدارة الدين العام مستقبلاً.

4. وضع سياسة ضريبية استثنائية ترافق إعادة هيكلة المصارف تضمن إعادة التوازن للمالية العامة من جهة، وتستهدف إجراءات ضريبية حازمة ومفصلة تطال تركّز الثروة وتحديداً في القطاع العقاري والوكالات الحصرية وكل من استفاد من الشراكة مع القطاع الخاص من جهة أخرى.

5. إنشاء بنك صغير للتنمية كنموذج لدور المصارف في المرحلة القادمة.

* تحديد الأصول الجيدة والمنتجة على ميزانية المصارف ونقلها إلى المصرف الجيد، وتحديد الأصول الرديئة ونقلها إلى المصرف الرديء.

* تحديد شريحة المودعين المفضلين ونقلهم إلى المصرف الجيد.

* تحديد حاجات المصرف من رأسمال وتحديد هذه الرساميل لإعادة التوازن والثقة إلى القطاع المصرفي.

تشريعات ضرورية للمواكبة

1. ضرورة أن يكون هناك قانون طوارئ للانقاذ المصرفي يُعطي للسلطة الرقابية الحق بإدارة المصارف المتعثرة، كما يعطي أفضلية لصغار المودعين مع تعريف للمودعين المفضلين، كما يعطي السلطة الرقابية حق استعادة الفوائد على الهندسات المالية.

2. ضرورة إقرار قانون جديد للرقابة على المصارف.

3. إقرار قانون Capital Controll.

4. إقرار قانون لاسترداد الأموال التي تم تحويلها إلى الخارج وخصوصاً من المصرفيين وكبار المودعين.

مقال

سيادة الليرة اللبنانية

زياد حافظ *

إذا كان مدخل التغيير الاقتصادي عبر إعادة هيكلة الدين العام، فإن ذلك يتطلّب إعادة هيكلة القطاع المصرفي الذي استثمر في سندات الخزينة بشكل مخالف لكل قواعد الإدارة المالية. لكن هناك دافعاً آخر لإعادة هيكلة القطاع المصرفي متّصل باستعادة السيادة للعملة اللبنانية. نظرياً وتقليدياً، النظام المصرفي شريك للدولة في تكوين الكتلة النقدية، لأن الودائع القصيرة الأجل جزء من الكتلة النقدية. وهذا الواقع يفرض على الدولة اللبنانية العمل من أجل الحفاظ على سيادتها في تكوين الكتلة النقدية، وفي حصريّة حقّ إصدار وطباعة النقد المتداول. هي سيادة لا تتم إلاّ عبر السيطرة على الدور الوظيفي للودائع القصيرة الأجل. أي أنه لا يمكن ولا يجب أن يكون القطاع المصرفي الخاص شريكاً للدولة في تكوين الكتلة النقدية، ولا سيما أنه لم يبرهن عن حسّ وطني وحرص على المصلحة الوطنية. بل دافعه الأساسي هو الربح، والربح السريع حتى لو أتى على حساب المودعين المؤتمن على ودائعهم، فهل يكترث للمصلحة الوطنية. فهو حتى لو أراد، لا يستطيع تحديدها! والغريب، أن المؤتَمن على حفظ الليرة اللبنانية، أي مصرف لبنان عبر حاكمه ومجلسه المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، أسهموا إلى حدّ التفاخر، في دولرة الاقتصاد اللبناني خلافاً لقانون النقد والتسليف، وخلافاً للحدّ الأدنى لمفهوم الوطنية.

إذاً، كيف يمكن الدولة أن تستعيد سيادتها على العملة الوطنية؟ الحلّ الأفضل هو أن تسيطر الدولة على القطاع المصرفي. النموذج الصيني برهان على النجاح. أكبر المصارف العالمية هي مصارف صينية تملكها الدولة. طبعاً قد لا تقبل ذهنية الطبقة الحاكمة التحوّل إلى اقتصاد مختلف، لكن ليس هناك خيار آخر إلاّ التشدّد في الرقابة على القطاع المصرفي، وهذا أيضاً قد لا تقبله النخب الحاكمة والسلطة الفعلية في لبنان.

في رأينا، لا بدّ من معالجة الأمر من الناحية الفكرية أو النظرية لتكوين الكتلة النقدية أولاً. فالأسس الفكرية والمنطلقات النظرية التي تفسّر طبيعة النقد وخلق النقد، أصبحت خاضعة لمراجعة عميقة تختلف عن الموروث المعتمد في الجامعات. هذا الموروث يمثّل قاعدة السياسات المعتمدة في الدول الغربية والمصدَّرة إلى العالم والمبنية على نظريات لا تأخذ في الاعتبار تعقيدات المجتمعات ومؤسساتها في التاريخ وفي الجغرافيا، ناهيك عن الفرضيات غير الواقعية التي تشوبها. والسؤال الذي نطرحه لماذا نسلّم بصحتها ونعمل على أساسها؟

لماذا إقحام الودائع القصيرة الأجل في ذلك التكوين؟ النظرية الكلاسيكية التي يتم تعليمها في كلّيات الاقتصاد منذ بداية القرن الماضي، ترى أن الودائع قصيرة الأجل هي جزء من الكتلة النقدية لأنها تُستعمل كوسائل دفع عبر الشيكات. هنا نتوقف بعض الشيء، النقد هو وسيلة تبادل، ووسيلة احتساب، ووسيلة قيمة في الاقتصاد المعاصر. هكذا يعرّف الدور الوظيفي للنقد. لذا، لا بدّ من وسيلة معترف بها من كل مكونات المجتمع، أي أن يكون حقّ إصدار وطباعة العملة حقاً حصريّاً للدولة، وبالتالي تصنّف العملة المتداولة في إطار «العملة القانونية». وفي المقابل، إن الودائع مملوكة من مجموعة واسعة من الأفراد والشركات والهيئات وسواهم، أي أنها ليست مملوكة من الدولة ولا يمكن أن تحمل صفة «العملة القانونية». لذا، كيف تصبح الودائع جزءاً من الكتلة النقدية؟

يعاقب القانون كل من يصدر ويطبع عملة خارج الدولة بتهمة التزوير وتهديد الأمن القومي، بينما الودائع تقوم بنفس الدور كالعملة المزورة أي مصدرها خارج إطار الدولة. يردّ الاقتصاديون، أن الودائع قصيرة الأجل تمثل شبكة علاقات دائنة ومدينة تعكس النشاط الاقتصادي والتعامل بين الأفراد والشركات وسائر مكوّنات المجتمع. وهذا صحيح، إلا أنه لا يرتقي إلى مرتبة «العملة القانونية» لأنها قد لا تكون مدعومة بأصول حقيقية مقبولة. بل إن إمكانية التلاعب كبيرة، ما يوجب إثارة السؤال الآتي: ما الذي يمنع من تسجيل ودائع وهمية في قيود المصرف مقابل «أوراق» تعتبر أصولاً؟ وبما أن الوديعة يمكن أن «تولّد» ودائع أضعاف القيمة الأساسية عبر عامل «المكرّر» الذي يحدّد نسبة الاحتياط الإلزامي، فلذلك يتم خلق كتلة نقدية افتراضية لا تعكس يقين المبادلة الاقتصادية.

لنشرح أولاً، عملية «خلق العملة» عبر تراكم الودائع. لنفترض أن شخصاً وضع في حسابه مبلغاً قيمته ألف ليرة لبنانية. المصرف وفقاً لقانون النقد والتسليف يعتبر أن نسبة معينة من الوديعة متوفرة للاستثمار والباقي يعتبر احتياط إلزامي يحدّده مصرف لبنان. ولنفترض أن نسبة الاحتياط هي 10%، أي 100 ليرة أصبحت احتياط إلزامي لا يمكن للمصرف أن يتصرّف بها. لذا، يبقى للمصرف 900 ليرة مسموح له توظيفها كما يرى مناسباً. ولتسهيل الشرح نفترض أن التوظيف يكون في مصرف آخر، فيضع المصرف الأول 900 ليرة في مصرف رقم 2، وعندئذ يصبح الاحتياط الإلزامي 90 ليرة وقيمة الوديعة في مصرف رقم 2 التي يمكن توظيفها 810. وكذلك الأمر لمصرف رقم 3 و 4 حتى تنفد الكمية التي يمكن توظيفها بعد حجز الاحتياط الإلزامي الذي يمثّل 10% من الوديعة. هنا النقطة الجوهرية. فإذا جمعنا الودائع المودعة في المصارف العشرة نجد أن الوديعة الأولى بقيمة 1000 ليرة أنتجت مجموعة ودائع بقيمة 10,000 ليرة بينما مجموع «الاحتياط» هو 1000 ليرة! الـ1000 ليرة خلقت 10,000 ليرة كودائع من لا شيء، أو بشكل أدقّ ليس من إنتاج عيني يفوق عن الألف ليرة الأولى المودعة في مصرف رقم 1! وبالتالي تصبح الكتلة النقدية المكوّنة من ودائع قصيرة الأجل مع العملة المطبوعة الرسمية كتلة مضخّمة لا تعكس بالضرورة إنتاجاً

> الودائع مملوكة من مجموعة واسعة من الأفراد والشركات والهيئات وسواهم، أي أنها ليست مملوكة من الدولة ولا يمكن أن تحمل صفة «العملة القانونية». لذا، كيف تصبح الودائع جزءاً من الكتلة النقدية؟

أو استثماراً حقيقياً قيمته مجموعة الودائع التي كانت فقط نتيجة عملية حسابية افتراضية. صحيح أن يقين الواقع الاقتصادي أكثر تعقيداً مما جاء في المثل، غير أن ما أردنا تبيانه هو خطورة اعتبار الودائع القصيرة الأجل جزءاً من الكتلة النقدية.

وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن كل وحدة من العملة المطبوعة تستعمل أكثر من مرة وتُسمّى بسرعة التداول النقدي (velocity of circulation). وبما أن المعادلة المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي هي معادلة ارفينغ فيشر، حيث قيمة الناتج الداخلي هو الناتج العيني مع الضرب بمتوسط الأسعار. هذه القيمة يجب أن توازي مجموع الكتلة النقدية مع الضرب بسرعة التداول للكتلة النقدية. جميع السياسات النقدية في العالم تعتمد صيغة من صيغ معادلة فيشر وخاصة في العلاقة بين الكتلة النقدية ومتوسط الأسعار. وبالتالي، فإن السياسة النقدية التي تأخذ تلك الكتلة النقدية بالاعتبار تعتمد على العنصرين: عنصر تستطيع الدولة التحكم به كلّياً وهو إصدار وطباعة العملة القانونية، وعنصر خارج سيطرتها.

هذه المعادلة تكشف وهم الدائرة الرأسمالية في الاقتصاد. ونشرحها في المثال التالي: يروى أن زائراً وصل إلى مدينة فيها فندق واحد وأراد أن يستكشف الغرف الموجودة والخدمة المقدمة. فوضع مبلغاً قيمته 100 ليرة على منصّة الاستقبال، وطلب من صاحب الفندق تفقّد الغرفة. وبينما كان الزائر يتصفح الغرفة، أسرع صاحب الفندق ودفع الـ100 ليرة للجزّار تسديداً لدين سابق. الجزّار سارع لدفع مستحقات لبائع الماشية، وبائع الماشية دفع 100 ليرة لبائع العلف، وبائع العلف دفعها لصاحب الشاحنة التي تنقل العلف. وصاحب الشاحنة يدفع لبائعة الهوى أجرها بينما هي تسرع إلى الفندق لتدفع أجرة الغرفة المستحقة عليها في القيام بوظيفتها. في النهاية وضع صاحب الفندق الـ100 ليرة على منصّة الاستقبال. وعندما انتهى الزائر من تفقد الغرفة لم تعجبه بل اعتذر وأخذ الـ100 ليرة. هي نفسها التي استعملت لتسديد ثلّة من الديون بين فعاليات المدينة ولم تنتج أي شيء إضافي. هذه القصة الطريفة تكشف حال الاقتصاد الرأسمالي الوهمي، إذ يتمّ تسديد ديون أو نشاطات اقتصادية مختلفة من دون إضافة ما، عبر تداول نفس الوحدة النقدية. الـ100 ليرة لم تنفق فعلياً. سرعة تبادل هذا المبلغ هي ما نقصد بسرعة تداول الوحدة النقدية في المعادلة الفيشرية، بينما جمع التبادلات الاقتصادية بسبب رأس المال الافتراضي الممثّل بالـ100 ليرة التي لم تُنفق تدل على «الإنتاج» في الحركة الدائرية الرأسمالية.

وإذا اعتبرنا الودائع قصيرة الأجل جزءاً من الكتلة النقدية، فإن تلك الودائع تصبح مكوّناً للتوازن بين الإنتاج الفعلي ومتوسّط الأسعار. فهل هذا ممكن وصحيح؟ ليس هناك علاقة مباشرة بين الودائع قصيرة الأجل والإنتاج، بل ربما بين الودائع الطويلة الأجل التي تمثّل المدخّرات للمودعين والإنتاج. فما يجب إقحامه في المعادلة التوازنية بين الإنتاج الفعلي ومتوسط الأسعار من جهة والكتلة النقدية هو الودائع طويلة الأجل. لكن واقع الحال النظري الذي تُبنى عليه مقتضيات السياسات النقدية هو عكس ذلك. فهناك معضلة نظرية يجب معالجتها.

وإذا نقلنا الموضوع إلى الواقع اللبناني، نعلم أنه ليس هناك توازناً في المعادلة المذكورة، لأن الكتلة النقدية وسرعة تداول النقد أكثر بكثير من الناتج الداخلي. فمعظم الودائع اللبنانية التي وصلت إلى ما يوازي 180 مليار دولار قبل اندلاع الأزمة سنة 2018 تشكل أضعاف الناتج الداخلي، لو اعتبرنا أن معظم الودائع في المصارف في لبنان قصيرة الأجل. فهذا يعني أن سرعة تداول الوحدة النقديّة سلبية وتمتصّ فائض الودائع والعملة المطبوعة. لكن الحدّ الأدنى النظري لسرعة التداول هي صفر، ولا يمكن أن تكون سلبية، وبالتالي يصبح السؤال كيف تم «تحييد» الودائع القصيرة الأجل من المفعول السلبي على الأسعار التي كانت حتى اندلاع الأزمة مستقرة نسبياً كما كان سعر صرف الليرة «مثبّتاً». فهل اكتشف لبنان نظرية نقدية جديدة؟

قد يكون التفسير أبسط من ذلك، إذ يبدأ مع سياسة الاستدانة المتّبعة منذ 1993. فعملية إصدار سندات الخزينة بالشكل وبالمضمون الذي حصل مخالفاً لأبسط مفاهيم الإدارة المالية أي استدانة على فترات قصيرة الزمن لتمويل مشاريع طويلة الأمد. هذا ما حصل منذ 1993 حيث سياسة الاستدانة كانت بالليرة اللبنانية ولكن بفوائد مرتفعة جداً لا مبرر لها ولفترات لا تتجاوز الشهر أو الشهرين. وبطبيعة الحال لم تكن إمكانية الدولة، لتسديد السندات إلاّ عبر المزيد من الاقتراض فأصبح الدين العام سببه الدين العام وليس تمويل مشاريع لتحسين البنية التحتية أو تقديم الخدمات الاجتماعية. هذا هو جوهر عملية بونزي - المحتال الأميركي - الذي فضح هشاشة النظام النقدي والمالي في عشرينيات القرن الماضي. وهذا ما قام به المستثمر برني مادوف مؤخراً في الولايات المتحدة، أي تمويل المستثمرين الأولين من استثمارات المستثمرين المتأخّرين. السلطة الفعلية في لبنان المكوّنة من قوى سياسية ومالية (تحالف أمراء الحرب والمال) جمع بين بونزي ومادوف في أكبر عملية سطو في التاريخ حيث تم «شفط» أكثر من 130 مليار دولار، أي القيمة التقديرية للدين العام!

فما كانت نتيجة تراكم الدين العام وإصدار السندات؟ النتيجة هي أن بيع السندات سحب السيولة من القطاع المصرفي، بينما شراء سندات الخزينة يضخّ السيولة وهذا أهم عمل يقوم به المصرف المركزي في برنامج عمليات السوق المفتوح (open market operations). هذا عمل طبيعي يقوم به أي مصرف مركزي لتنفيذ السياسة النقدية للحفاظ على استقرار النقد ومتوسط الأسعار. لكن في لبنان تم سحب السيولة من التداول، وما تبقى منها تم توظيفه في القطاع العقاري والخدمات العقارية. الاقتصاد الفعلي والمنتج أهمل عمداً. فالودائع في المصارف استُعملت لتمويل سندات الخزينة التي اكتتبتها المصارف (هنا سحب السيولة) ثم دُفعت فوائد للمودعين (هنا ضخّ سيولة) استعملوها لتمويل استهلاكهم. تفيد إحصاءات الحسابات الوطنية التي تصدرها مديرية الإحصاء المركزي أن الاستهلاك الخاص يفوق الدخل بنسبة متفاوتة بمعنى أنه تم شراء موافقة المودع عبر إغرائه بفوائد مرتفعة لا مبرر لها على الصعيد الاقتصادي. هذا أدّى إلى ارتفاع الاستيراد الاستهلاكي ورفع مستوى الرفاهية عند اللبنانيين الذين استهلكوا أكثر مما أنتجوا. وما هو أسوأ من كل ذلك، اللجوء إلى الدولار كوحدة تعامل في التبادل الاقتصادي وخاصة في الاستهلاك الخاص، وهذا لا مبرر له. فالجمهور العام اللبناني يتحمل جزءاً من المسؤولية فيما وصل إليه لبنان. فترك العمل الوطني واللجوء إلى الدولار، جعل الطلب على الدولار أكثر مما هو مبرّر للحاجات الاقتصادية مع الخارج. وبما أن الدولة لا تستطيع طباعة الدولار فلجأت إلى تثبيت سعر الصرف تجاه الدولار وذلك عبر عرض دولارات في السوق كلما ضعفت الليرة اللبنانية بسبب الاستهلاك المتزايد وضرورة تسديد فوائد السندات التي أصدرت بالدولار. لن نناقش هنا جدوى إصدار سندات خزينة بالدولار ولكن نكتفي أنه أسرع في إضعاف موقف الخزينة اللبنانية أكثر مما تبرّره الحاجات الاقتصادية. هنا نرى أن السيادة اللبنانية ضُربت مرّة أخرى عبر تفضيل الدولار عليها خلافاً للقوانين الاقتصادية والحس الوطني.

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي العربي